AL-HAQ

# بيتا

نموذج فلسطيني أصيل
في المقاومة الشعبية الصامدة
في وجه الاستعمار الإسرائيلي

مؤسسة الحق
ص.ب ١٤١٣
٥٤ الشارع الرئيسي، الطابق الثاني والطابق الثالث
مقابل دير اللاتين – كنيسة مار أندراوس الإنجيلية –
قاعة البروتستانت
رام الله – الضفة الغربية – فلسطين
هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٠ +
فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٠ +
الموقع الالكتروني: www.alhaq.org

AL-HAQ

**فريق العمل**

| | |
|---|---|
| المؤلفة: | أسيل البجة |
| المحررون/ات: | د. سوزان باور وشهد قدورة وجويل بدا وجيمس هندرسون |
| صورة الغلاف: | وهاج بني مفلح، جبل صبيح، جميع الحقوق محفوظة، أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ |
| الترجمة للعربية: | ياسين السيد |
| الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب «ردمك»: | ٩٧٨–٩٩٥٠–٣٢٧–٩٧–٩ |
| التصميم والإخراج الفني: | حمزة الددو |
| الناشر: | مؤسسة الحق – حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٢٣ |

يندرج هذا التقرير ضمن مشروع «المدافعون عن حقوق الإنسان في الواقع العملي من خلال اللاعنف والأبحاث وبناء القدرات» الذي تتولى تنسيقه: منظمة نوفاكت (المعهد الدولي للّاعنف)

بتمويل من:
وكالة إكستريمادورا للتعاون الإنمائي الدولي (AEXCID)

التحليلات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء الجهة الممولة

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

« مؤسسة الحق ٢٠٢٣ »

يمكن استخدام أي اقتباس يصل إلى ٥٠٠ كلمة دون إذن، بشرط ذكر الإسناد الكامل. لا يجوز إعادة إنتاج الاقتباسات الأطول من الحد الأقصى المذكور أو اقتباس فصول أو مباحث بكاملها أو نقلها من هذه الدراسة بأي شكل أو بأي وسيلة كانت، سواء إلكترونية أو آلية أو تصويرًا أو تسجيلًا أو غيره، أو تخزينها في أي نظام استرجاع من أي نوع، دون إذن خطي صريح من مؤسسة الحق.

## الإهداء

**إلى حراس الجبل، إلى أهالي بيتا:**

إن مقاومتكم الشعبية المتواصلة، وصمودكم، وتضحياتكم، وآلامكم، وآمالكم، وتحدّيكم ووقوفكم في وجه قمع نظام الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ولا سيما في ظل افتقار المجتمع الدولي المستمر إلى الإرادة السياسية لمنع إسرائيل من اقتراف المخالفات الجسيمة للقانون الدولي لهي نموذج يستحق الإشادة به والثناء عليه، وينبغي التعلم منه وتعميمه في شتى بقاع فلسطين إلى أن ننال حريتنا.

## شكر وتقدير

تتقدّم المؤلفة بخالص الشكر والامتنان إلى أهالي بلدة بيتا وبلديتها؛ على ترحيبهم بطاقم مؤسسة الحق وتبادل تجاربهم معه. كما تخصّ المؤلفة بالشكر طاقم مؤسسة الحق، وبالأخص الباحث الميداني في محافظة نابلس، محمد الراعي، على بحثه وتوثيقه الميداني الجوهري وتوجيهاته في إتمام هذا التقرير. وتعرب المؤلفة عن تقديرها بوجه خاص لماريا سولر من منظمة نوفاكت ولجميع أعضاء فريقها على دعمهم على مدار إعداد هذا التقرير.

# قائمة المحتويات


**الملخص التنفيذي ..... ١**

**ورقة حقائق Visualizing Palestine عن حراس الجبل ..... ٦**

**١- مقدمة ..... ٩**

١-١ بلدة بيتا ..... ٩

١-٢ المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في بيتا ..... ١١

١-٣ اعتداءات المستوطنين الممنهجة وواسعة النطاق على بيتا ..... ١٤

١-٤ استغلال الموارد الطبيعية وهيمنة الشركات ..... ١٧

**٢- المقاومة والعقوبات الجماعية في بيتا إبان الانتفاضة الأولى ..... ١٩**

٢-١ حادث عام ١٩٨٨: حملة العقوبات الجماعية على بيتا ..... ٢١

٢-٢ الآثار المستمرة لحملة العقوبات الجماعية على بيتا في العام ١٩٨٨ ..... ٢٥

**٣- آخر محاولات الاستيطان في بيتا: بؤرة «أفيتار» الاستيطانية ..... ٣١**

**٤- مقاومة بيتا وصمودها ..... ٣٩**

٤-١ حراس الجبل ..... ٣٩

٤-٢ أسباب استمرارية المقاومة الشعبية وصمودها في بيتا ..... ٤٣

٤-٢-١ الاستقلالية ..... ٤٤

٤-٢-٢ المقاومة التاريخية التي تتناقلها الأجيال ..... ٤٤

٤-٢-٣ وحدة المجتمع البيتاوي وتماسكه وتكافله ..... ٤٩

٤-٢-٤ مشاركة الشباب ..... ٥٢

٤-٢-٥ المقاومة جدوى مستمرة ..... ٥٣

**٥- الثمن الباهظ لحراسة جبل صبيح: القمع الإسرائيلي العنيف ..... ٥٧**

٥-١ الاستخدام المفرط للقوة ..... ٥٧

٥-١-١ قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل عشرة متظاهرين ..... ٦١

٥-١-٢ إصابة ستة آلاف (٦٠٠٠) متظاهر ..... ٧٧

٥-٢ العقوبات الجماعية ..... ٩٣

٥-٣ الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية ..... ١٠٤

**٦- التحليل القانوني ..... ١١٣**

٦-١ الحق في مقاومة الاستعمار ..... ١١٣

٦-٢ نظام الأبارتهيد الإسرائيلي ..... ١١٨

٦-٣ انتهاكات القانون الدولي الإنساني ..... ١٢٠

٦-٤ انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان ..... ١٢٨

٦-٤-١ الحق في الحياة ..... ١٢٨

٦-٤-٢ الحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة ..... ١٢٩

٦-٤-٣ الحق في التظاهر ..... ١٣٠

٦-٤-٤ حق الفرد في الحرية والأمان على شخصه وخصوصية بيته ..... ١٣١

٦-٤-٥ الحق في حرية التنقل ..... ١٣٢

٦-٤-٦ الحق في الصحة ..... ١٣٣

**٧- الخلاصة والتوصيات ..... ١٣٥**

# الملخص التنفيذي

# الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير نموذج بلدة بيتا الفلسطينية، التي تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من محافظة نابلس المحتلّة. لقد برزت الحاجة إلى تسليط الضوء على قضية بيتا من كونها تشكّل نموذجاً للمقاومة الشعبية التي لا يزال أهالي البلدة يسطّرونها منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية. إذ تمثلت الجهود الإسرائيلية الساعية لسحق المقاومة الشعبية في بيتا في صور العنف والعقوبات الجماعية، مما أسفر عن قتل عشرة فلسطينيين وإصابة ما يقارب ٦,٤٥٤ آخرين بجروح على مدى عام واحد امتد بين يومي ١٠ أيّار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيّار/مايو ٢٠٢٢.[١] وفي الوقت نفسه، يُبيّن هذا التقرير كيف تجسّد حالة بيتا المقاومة الأشمل التي يخوضها الشعب الفلسطيني ككل سعيًا إلى إعمال حقه في تقرير مصيره والتحرر من المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي المستمر والمتوسّع.

لم تنفك بلدة بيتا، منذ الانتداب البريطاني، تشكّل نموذجًا قوامه الصمود والمقاومة والتّحدي في وجه المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. يُلقي هذا التقرير الضوء على محطتين بارزتين من محطات تاريخ البلدة ومسيرة النضال التي تخوضها، بحيث يبيّن فيهما المقاومة الصلبة التي تعهدّها أهاليها وما أعقبها من الاضطهاد الذي مارسته إسرائيل بحقّهم. ففي أثناء الانتفاضة الأولى، كان أهالي بيتا في طليعة مسيرة النضال التي خاضها الفلسطينيون في سبيل نيل حريتهم، كما عمد النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي إلى اتّخاذ تدابير ممنهجة في استهداف أهالي بيتا بسبب تحديهم ووقوفهم في وجهه وأخضعهم لحملة واسعة وممنهجة من العقوبات الجماعية.

فعلى وجه الخصوص، في أعقاب قتل مستوطن مسلّح لاثنين من أهالي بيتا في يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨، فرضت سلطات الاحتلال إغلاقًا شاملًا على البلدة وحظرًا للتجول على مدار شهر نيسان/أبريل ١٩٨٨، وقتلت فلسطينيًا ثالثًا من أبنائها، واحتجزت جميع سكانها الذكور لفترة بلغت خمسة أيام، واعتقلت ٦٠ آخرين، وهدمت ١٤ منزلًا من منازل البلدة عقابياً وأبعدت ستة من أبنائها.[٢] وبناءً على المقابلات التي أُجريت مع الناجين من حملة العقوبات الجماعية التي شُنت على بيتا في العام ١٩٨٨، بما يشمل الذين أُبعدوا وهُدمت منازلهم عقابيًا في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٨، يتطرّق هذا التقرير إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المتعددة التي ما زالت

١ استُمدت إحصائيات المصابين في الفترة الممتدة بين يومي ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢ من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

٢ انظر/ي:

Al-Haq, 'Punishing a Nation: Human Rights Violations During the Palestinian Uprising' (1988), 105, 113, <https://www.alhaq.org/publications/8171.html>.

تؤثر في هؤلاء الناجين وأُسرهم. ومن جملة هذه الآثار المشاقّ التي يكابدونها بعدما فقدوا منازلهم وحُرموا من العيش في وطنهم واستمرار حرمانهم من حقوقهم في المنفى.

استناداً إلى هذه المقاومة التي يتوارثها أهالي بيتا جيلًا بعد جيل؛ ما زال أبناء البلدة يتظاهرون منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، التي أُقيمت على مساحة تبلغ ٣٥ دونمًا من أراضي جبل صبيح،[٣] وذلك عقب أربع محاولات سابقة كان نصيبها الإخفاق منذ العام ٢٠١٣. [٤] وبذلك، استولى المستوطنون الإسرائيليون على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكيةً خاصةً، كما حرموا نحو ٣٠،٠٠٠ من سكان قرى وبلدات بيتا ويتما وقبلان من إمكانية الوصول إلى أراضيهم والانتفاع بها.[٥]

وقد نظّم الفلسطينيون المعروفون باسم حراس الجبل ممن يتولّون قيادة المقاومة الشعبيّة في جبل صبيح، أنفسهم في وحدات تعمل على أساس التناوب فيما بينها، واعتمدوا تكتيكات تقليدية وجديدة في مقاومتهم الشعبية من أجل تأمين الحماية الدائمة للجبل من الاستيطان. وتشمل هذه التكتيكات تنظيم الاعتصامات على الجبل وخوض المواجهات مع جنود الاحتلال الإسرائيلي المدججين بالسلاح بإلقاء الحجارة عليهم وإشعال الإطارات المطاطية. كما انطوت المقاومة الشعبية في الأشهر الأولى على أنشطة الإرباك الليلي، حيث قام حراس الجبل بتسليط أشعة الليزر وأضواء المصابيح الكاشفة في اتجاه البؤرة الاستيطانية وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمركز على جبل صبيح، والنفخ في الأبواق وغناء الأغاني الفولكلورية عبر مكبرات الصوت.

وبعد شهرين من المظاهرات اليومية العارمة والمتواصلة على جبل صبيح، رحل المستوطنون عن البؤرة الاستيطانية في يوم ٢ تموز/يوليو ٢٠٢١ تاركين المباني القائمة فيها على حالها بناءً على اتفاق وُقّع بينهم وبين سلطات الاحتلال الإسرائيلي.[٦] وتعهّد حراس الجبل، الذين يدركون أن إسرائيل إنما تؤجل الانتهاكات التي ترتكبها على نحو تكتيكي ومؤقت لكي تشّل المقاومة الفلسطينية

---

٣ انظر/ي:
JLAC, 'Petition for the Cancelation of Evytar Deal' <https://www.jlac.ps/en/Article/150/Petition-for-the-cancelation-of-Evytar-Deal>.

٤ بتسيلم، «تسعة أشهر من الاحتجاجات: سبعة قتلى وعشرات الجرحى في بلدة بيتا» (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://www.btselem.org/arabic/firearms/20220228_nine_months_of_protesting_seven_killed_and_dozens_injured_in_the_town_of_beita>.

٥ انظر/ي:
JLAC, 'Petition for the Cancelation of Evytar Deal' <https://www.jlac.ps/en/Article/150/Petition-for-the-cancelation-of-Evytar-Deal>.

٦ المصدر السابق.

وتفتّ في عضدها، بأن «البلدة لن تهدأ حتى إزالة آخر كرفان وضعه الاحتلال على قمة الجبل.»[٧] وبينما اكتسب مستوى المشاركة وانتظامها على الجبل زخمًا قويًا خلال الأشهر الأولى، لا يزال أهالي بيتا يتجمعون ويتظاهرون على جبل صبيح حتى وقت نشر هذا التقرير، وخاصة في أيام الجمعة، كما يخوضون المواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي بين الفينة والفينة. ويوافق ذلك أكثر من سنتين منذ انطلاق المقاومة الشعبية في مواجهة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية.

يحلّل هذا التقرير النموذج الفريد الذي تسطّره المقاومة الشعبية في بيتا ويتطرّق إلى الأسباب التي تقف وراء بقائها وديمومتها. ويتناول هذا التحليل فيما يتناوله محافظة أهالي بيتا على المقاومة الشعبية كنموذج مستقّل ينظّمه ويقوده أهالي البلدة، بالإضافة إلى ثقافة المقاومة والتحدي عابرة الأجيال في بيتا، ونسيج التماسك والوحدة بين أهالي البلدة كافة تصدّيًا للاستيطان. فقد دفع إيمان سكان البلدة الراسخ بأن المقاومة جدوى مستمرة بهم إلى الاستعداد للتضحية بأرواحهم في مقاومة الاستعمار المتوسّع، لكي يضمنوا لهم وللأجيال القادمة التحرّر من الآثار الوخيمة والممتدّة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

عمدت إسرائيل، في إطار ما تتبناه من سياسة القمع الممنهج التي تطال كل صوت يقاوم نظامها والانتهاكات التي تقترفها، إلى الاستخدام المفرط وغير الضروري وغير التناسبي للقوة بحق المتظاهرين في بيتا، حيث قتلت عشرة من الفلسطينيين وأصابت ما يزيد عن ٦,٠٠٠ آخرين بجروح، كما اعتدت على الصحفيين وأفراد الطواقم الطبيّة وأصابتهم على مدى الفترة الواقعة بين شهريْ أيّار/مايو ٢٠٢١ وأيّار/مايو ٢٠٢٢.[٨] يستند هذا التقرير أساساً إلى توثيقات البحث الميداني التاريخي لمؤسسة الحق منذ حقبة الثمانينات من القرن الماضي، وإلى البحث الميداني المكثّف الذي أجرته المؤسسة بين شهري أيّار/مايو ٢٠٢١ و أيّار/مايو ٢٠٢٢، بما يشمل الإفادات والمقابلات، إلى جانب الرصد المستمر لحالة حقوق الإنسان من أجل بيان مستوى القمع والعنف الذي ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ويقدّم التقرير، الذي يعرض تحليلًا قانونيًا لقمع المظاهرات، معلوماتٍ مفصّلة عن ملابسات استشهاد عشرة فلسطينيين في بيتا والمنطقة المحيطة بها بين شهري أيّار/مايو ٢٠٢١ وأيار/مايو ٢٠٢٢. كما يدرس التقرير كيف أسفرت القوة التي تستخدمها إسرائيل على نحو مفرط

٧ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «'حراس الجبل' خلال مؤتمر صحفي: لن تهدأ بيتا حتى إزالة آخر كرفان وضعه الاحتلال على جبل صبيح» (١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١)، <https://www.wafa.ps/Pages/Details/29206>.

٨ استمدت إحصائيات المصابين في الفترة الممتدة بين يومي ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢ من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

عن إصابة ٦,٤٥٤ متظاهرًا فلسطينيًا بجروح، بمن فيهم ١٧٨ متظاهرًا أصيبوا بالأعيرة النارية الحيّة و٩٩٧ آخرين أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط على مدى العام الذي امتد بين يومي ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢.[٩] وبالاستناد إلى السياسة التي طالما وظفتها إسرائيل في إطلاق النار بهدف إحداث إعاقة،[١٠] فقد استهدفت غالبية الإصابات بالذخيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط الأطراف السفلية للمتظاهرين[١١] في مسعى إلى عوق القدرة البدنية التي تيّسر للفلسطينيين المشاركة في المظاهرات، وسحق روح المقاومة وكسر إرادتهم. كما يسلط التقرير الضوء على ممارسة إطلاق الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط بصورة متعمدة على المتظاهرين في جبل صبيح، وخاصة تصويبها نحو منطقة الرأس، التي تعد منطقة حساسة بوجه خاص إزاء هذه الأعيرة؛ لأن الإصابات التي تلحق بها قد تفضي إلى الموت أو الإعاقة.[١٢] وفي الواقع، أدت ١٥ إصابة خطيرة في الرأس بفعل الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط بستة من سكان بيتا إلى فقدان عيونهم. وبينما يعاني اثنان من جروح بالغة في عينيهما، يعاني ثلاثة آخرون من تهتّك في الجمجمة وأربعة من كسور في فكوكِهم.[١٣]

كما تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي تدابير العقوبات الجماعية على أهالي بيتا بغية سحق المقاومة الشعبية. ومن جملة هذه التدابير إغلاق المداخل والطرق المؤدية إلى البلدة، وشن الاقتحامات المتواصلة في ساعات الفجر لتنفيذ عمليات التفتيش والاعتقال، حيث اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٥٠ من أهالي البلدة بشكل تعسفي بين شهري أيار/مايو ٢٠٢١ وأيار/مايو ٢٠٢٢.[١٤] بالإضافة إلى احتجاز جثامين الشهداء عقابياً، وسحب تصاريح العمل من حاملها على الأساس نفسه، وتجريف الطرق وشبكات البنية التحتية لعوق قدرة المتظاهرين على التجمع وتعطيل مرور سيارات الإسعاف ووصولها إلى البلدة، وبالتالي إعاقة وصول الجرحى إلى مراكز الرعاية الصحية على نحو عاجل.

٩ المصدر السابق.

١٠ انظر/ي:
Amnesty, 'Israel: 'Deliberate Attempts' by Military to Kill and Maim Gaza Protesters Continues' (27 April 2018) <https://www.amnesty.org.uk/press-releases/israel-deliberate-attempts-military-kill-and-maim-gaza-protesters-continues>.

١١ مقابلة مع د. عبد الجليل سامح حنجل، ٣٥ عامًا، المدير الطبي للمستشفى الميداني في بيتا التابع لجميعة الهلال الأحمر الفلسطيني في محافظة نابلس، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٢ المصدر السابق وانظر/ي أيضًا:
Ahmad Mahajna, 'Blunt and Penetrating Injuries Caused by Rubber Bullets during the Israeli-Arab Conflict in October 2000' (2002) The Lancet 359.

١٣ مقابلة مع أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، ناشط ومن سكان بيتا وممثل عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٤ المصدر السابق.

أفرز قمع المظاهرات باستخدام القوة المفرطة وغير الضرورية واعتقال المتظاهرين تعسفًا وتدابير العقوبات الجماعية على مدى عام كامل بحق بلدة يبلغ تعداد سكانها ١٢,٠٠٠ فلسطيني وفلسطينية آثارًا متراكمة ووخيمة على صحة الأُسر وعلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسلامة النفسية لها. بالاستناد إلى المقابلات التي أجريت مع الناجين والناجيات من الاعتداءات العسكرية وتدابير العقوبات الجماعية التي تنفذها إسرائيل؛ يبيّن هذا التقرير كيف يعاني العديد منهم من إعاقات أو تطوير إعاقات بسبب إصابتهم برصاص قوات الاحتلال. ولا يؤثر هذا الحال على وضعهم الاقتصادي من خلال عوق قدرة هؤلاء الجرحى على العمل وقطع مصدر الدخل الأساسي الذي تعتاش أسر بأكملها منه فحسب، بل يؤثر أيضًا على حياتهم الاجتماعية، حيث يخلّف تبعات متعددة على صحتهم النفسية. ومما لا شك فيه أن هذه الآثار الاجتماعية والنفسية لا تزال تتكشّف بالنظر إلى أن أهالي بيتا ما زالوا يتكبدون الآثار المستمرة المترتبة عن فقدان أحبتهم، وإصاباتهم، والقمع الأشمل الذي يؤثر على كل أسرة من الأسر في البلدة تقريبًا. ومع ذلك، لا يزال إيمان أهالي بيتا الراسخ في حقهم الجماعي في تقرير مصيرهم وحقهم في مقاومة الاستعمار واستعدادهم لدفع ثمن باهظ في سبيل حماية أرضهم ومستقبلهم من هذا الاستعمار وآثاره الوخيمة يشحذ مقاومتهم الشعبية في مسعاهم نحو الحرية والعدالة والكرامة واستعادة حقوقهم.

## ورقة حقائق Visualizing Palestine عن حراس الجبل

شهدَت الفترة ما بين عامَي 2013-2022 أربع محاولات لِمُصادرة أراضي من بَلدة بيتا من قِبل المُستوطنين، مستغلين بذلك التّصعيد في العُنف الإسرائيليّ ضدّ الفلسطينيين/ات خلال انتفاضة الوحدة في شهر أيّار من العام 2021 وأقاموا بُؤرة أفيتار حينَها بِشكلٍ سَريع وبحماية قُوات الجَيش الإسرائيليّ.
150+ حالة اعتقال
تجريف الطُّرُق
إقامة حواجز عسكرية
سحب تصاريح العمل
إعاقة وُصول سيارات الإسعاف
بالإضافة إلى القوّة المُميتة، استَخدمت إسرائيل سياسة العِقاب الجماعيّ التي طالَت جَميع سكّان بيتا...
10 شُهداء فلسطينيين
ما بين أيّار 2021 - أيّار 2022
6,454 جَرحى
باقون
مباشرةً، بدأ الفلسطينيون/ات في بَيتا بتنظيم مظاهرات وفعاليات دوريّة ضدّ مُصادرة أراضيهم/نّ. في الفترة ما بين أيّار 2021 وأيّار 2022 استُشهد على أيدي جيش الاحتلال 10 متظاهرين فلسطينيين في بيتا وجُرح 6454 مُتظاهِر، منهم 178 أصيبوا بالرّصاص الحيّ و997 أصيبوا بالرّصاص المعدنيّ المغلّف بالمطاط.
"دمّروا قرية بيتا كليًا"
وزير العدل الإسرائيليّ 1988
...تستحضر هذه الممارسات ما وقع في بيتا في الانتفاضة الأولى للأذهان، حيث حاصرت القوات الإسرائيلية البلدة ودمّرت 14 بيتًا واعتقلت 60 من أهالي البلدة وأبعدَت 6.
في حُزيران 2021، توصّل المستوطنون الإسرائيليون إلى اتفاقية مع الحُكومة الإسرائيليّة تمّ بموجبها إخلاء بؤرة أفيتار مؤقتًا مع الإبقاء على المنازل التي أقامها المستوطنون قائمة في الموقع. بعد ذلك، أصدرت سلطات الاحتلال أمرًا عسكريًا بالاستيلاء على المنطقة، في إشارة إلى أنها تَنوي مُصادرة الجبل بشكلٍ دائم. في آب من العام 2021، رَفضت المحكمة العُليا الإسرائيليّة استئنافًا قدّمه أهالي بيتا ضدّ مصادَرة إسرائيل لأراضيهم.
عاهد أهالي بَيتا أنفسهم/نّ بأن لا تهدأ مقاومتهم/نّ للاستعمار الإسرائيليّ حتى "إزالة آخر كَرَفان من على قمّة جبل صَبيح"
ينجُم عن هذا العُنف الشّديد واليوميّ آثارًا اقتصاديّة ونفسيّة عديدة تُلحق الضّرر بالعائلات: خسارة مصادر الدّخل، إعاقات دائمة، صدمات نفسيّة، تَدمير العائلات.
"قاتلَ وضحّى آباؤنا وأمهاتُنا بالكَثير من أجل الحِفاظ على أراضينا. لا يمكننا أن نخذلهم"
مُتظاهر من بيتا
NOVACT
AEXCID
AL-HAQ
VISUALIZINGPALESTINE
أيّار 2023
bit.ly/vp-beita المراجع
WWW.VISUALIZINGPALESTINE.ORG
@visualizingpal
/visualizing_palestine
fb.me/visualizingpalestine

# المقدمة

# ١ مقدمة

## ١-١ بلدة بيتا

تقع بلدة بيتا الفلسطينية جنوب شرق نابلس في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبلغ تعداد سكانها نحو ١٢,٥٠٠ نسمة حتى شهر أيار/مايو ٢٠٢١.[١٥] يحدّ بيتا من الشرق أوصرين وعقربا، ومن الشمال عورتا وأودلا، ومن الغرب حوارة وياسوف، ومن الجنوب يتما وقبلان.[١٦] وسُمّيت بلدة بيتا بهذا الاسم نسبة إلى البيت. وفي الواقع، لطالما كانت بيتا اسمًا على مسمى، فشكّلت بيتًا آمنًا يأمن فيه الفلسطينيون على أنفسهم، بحيث انتقل العديد من الفلسطينيين من القرى والبلدات المجاورة، ممن كانوا يبحثون عن الاستقرار والأمن والأمان، فاستقرّوا في بيتا.[١٧]

تبلغ مساحة البلدة ١٧,٤٩٥ دونمًا،[١٨] منها ١٥,٠١٤ دونمًا من الأراضي الصالحة للزراعة و١,٠٢٣ دونمًا من الأراضي المخصصة لأغراض السكن.[١٩] تتألف بيتا في تضاريسها من مرتفعات جبلية تتخللها عدة أودية. كما تحتل البلدة الصدارة في إنتاج زيت الزيتون في محافظة نابلس.[٢٠] وفي بيتا، يصل ارتفاع جبل العُرمة الذي يقع في الجهة الشرقية من البلدة إلى ٨٤٣ مترًا فوق مستوى سطح البحر، ويمتد على مساحة تزيد عن ٢٥٠ دونمًا.[٢١] بالإضافة إلى جبل صبيح، الذي يقع جزء منه في الجهة الجنوبية من البلدة ويحيط أيضًا بقرية يتما وبلدة قبلان المجاورتين.

وكان أهالي بيتا، على مدى تاريخهم، في طليعة المقاومة والنضال الفلسطيني: خاصة إبان حكم الانتداب البريطاني، والنكبة التي حلت بفلسطين في العام ١٩٤٨، والنكسة التي ألمّت بما تبقى منها في العام ١٩٦٧،

---

١٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة نابلس حسب التجمع» (٣٠ أيار/مايو ٢٠٢١)، <https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=698>.

١٦ معهد الأبحاث التطبيقية القدس – أريج، «دليل بلدة بيتا (وتضم تجمع زعترة)» (٢٠١٤)، ص. ٤، <http://vprofile.arij.org/nablus/ar/pdfs/vprofile/Beita_vp_ar.pdf>.

١٧ بلدية بيتا، «الخطة التنموية الإستراتيجية» (٢٠٠٩)، ص. ٥.

١٨ يمثل الدونم وحدة قياس مساحات الأراضي في فلسطين منذ حقبة الانتداب البريطاني. ويساوي الدونم الواحد ١,٠٠٠ متر مربع.

١٩ ترد الأراضي التابعة لتجمع زعترة ضمن هذه الإحصائيات. انظر أريج، «دليل بلدة بيتا»، (٢٠١٤)، ص. ١٢.

٢٠ بلدية بيتا، «الخطة التنموية الإستراتيجية» (٢٠٠٩)، ص. ٥.

٢١ عاطف دغلس، «جبل العُرمة بنابلس.. صراع وجود وإثبات هوية» (الجزيرة، ٥ آذار/مارس ٢٠٢٠)، <https://rb.gy/lts31z>؛ Shatha Hammad, "'This is Our Mountain": Palestinians Repel Settlers Emboldened by Netanyahu's Words' (Middle East Eye, 5 March 2020) <https://www.middleeasteye.net/news/our-mountain-palestinians-repel-settlers-emboldened-netanyahus-green-light>.

والانتفاضتين الأولى والثانية. ومن أهالي بيتا من استُشهدوا، وأصيبوا بجروح، واعتُقلوا، وهُدمت منازلهم، وشُتت شمل أسرهم، وفُرضت القيود على حريتهم في الحركة، وخضعوا للعقوبات الجماعية وكابدوا الآثار النفسية التي استتبعها ما دفعوه من ثمن باهظ جراء مقاومة الاستعمار الإسرائيلي الجاثم على أرض بلدتهم.[٢٢] وعلى الرغم من ذلك كله، شكلت المقاومة التي يتوارثها جيل بعد جيل في بيتا هوية راسخة باتت عنوان صمود البلدة، مؤكدّة بذلك على نجاتها من محاولات الاستيطان المباشرة على أراضيها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بيتا لم تشهد التهجير الجماعي الذي طال غيرها من القرى والبلدات الفلسطينية وتجريد سكانها من أملاكهم إبان موجتيْ التطهير العرقي اللتين نفذهما الصهاينة إبان نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ ونكستها في العام ١٩٦٧.[٢٣] ومع ذلك، تتضّح ممارسات إسرائيل القائمة على الاستعمار الاستيطاني والأبارتهيد في بيتا من خلال ممارسة أعمال العنف بحق أهلها، والعقوبات الجماعية، والشرذمة، والعزل، والإغلاق، والسيطرة الاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر البلدة بها ونهبها، والمحاولات المستمرة التي ترمي إلى الاستيلاء على أراضيها. وتسفر هذه الممارسات عن خلق بيئة قسرية والإبقاء عليها، حيث تهدف في نهاية المطاف إلى الترحيل القسري للفلسطينيين عن بلدهم. وحسبما أقر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريئيل شارون، «ببساطة، أنت لا تجمّع الشعب على متن الشاحنات وتبعدهم... أفضّل انتهاج سياسة إيجابية: تهيئة ظرف يدفع الناس إلى الرحيل بطريقة إيجابية.»[٢٤]

٢٢ سرمد فوزي التايه، «بلدة بيتا ... الفسيفساء الفلسطينية ذات الطابع الفريد» (وكالة معًا الإخبارية، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١)، <https://www.maannews.net/articles/2043516.html>.

٢٣ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خريوش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٤ انظر/ي:
David Bernstein, 'Forcible Removal of Arabs Gaining Support in Israel' (The Times, 24 August 1988) cited in John Reynolds, 'Where Villages Stood Israel's Continuing Violations of International Law in Occupied Latroun, 1967-2007' (Al-Haq, December 2007) 60.

## ١-٢ المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في بيتا

يفرز المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، منذ عام ١٩٦٧، آثاره على بيتا، شأنها في ذلك شأن القرى والبلدات كافة في الأرض الفلسطينية المحتلة،[٢٥] وذلك إلى جانب ما شهدته البلدة عقب الاستيلاء المباشر على جزء من أرضها لتأسيس بؤرة «أفيتار» الاستيطانية في عام ٢٠٢١. إذ يتجاوز أثر المشروع الاستيطاني على الفلسطينيين الاستيلاء المباشر على أراضيهم، فتطوّق المستوطنات والحواجز العسكرية والطرق الالتفافية غير القانونية بيتا وتحاصرها بشكل فعلي. إذ تقع مستوطنة «كفار تبواح» في الجهة الجنوبية الغربية من البلدة، بينما تقع مستوطنات «يتسهار» و«إيتمار» و«هار براخاه» في جهتها الشمالية، وكل هذه المستوطنات مقامة دون صفة قانونية على أراضي الفلسطينيين/ات في القرى والبلدات المجاورة.[٢٦]

تتأثر بيتا أيضاً بحاجزين عسكريين قريبين منها، وهما حاجزا حوارة وزعترة، اللذان يفصلان المحافظات الشمالية عن المحافظات الواقعة في وسط الضفة الغربية المحتلة وجنوبها. ويُعدّ حاجز زعترة أحد الحاجزين الرئيسيين اللذين يقسمان الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء،[٢٧] مما يفضي إلى عزل البلدات والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض بشكل فعلي وتفتيت عرى التواصل بينها. وفضلًا عن ذلك، تغلق قوات الاحتلال الإسرائيلي الحواجز التي تقيمها في الضفة الغربية بانتظام، مما يحول بين الفلسطينيين وبين وصولهم إلى الطرق الرئيسية التي تقبع تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية. كما تقوّض الحواجز الإسرائيلية حقوق الفلسطينيين في التعليم والصحة وتضيّق عليهم في سبل عيشهم وتعيق امتداد الأرض الفلسطينية وتواصلها وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب سيطرتها على تنقل الفلسطينيين وعرقلته وتعطيله.[٢٨] وعلاوةً على ذلك، تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تتحكم في هذه الحواجز القوة غير

٢٥ يشير المشروع الاستيطاني الإسرائيلي إلى المستوطنات السكنية والصناعية والزراعية التي تقيمها إسرائيل دون وجه قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يتكامل معها من الأنشطة التي تعين على إدامتها وترسيخها وتوسيعها، بما تشمله من شبكة البنية التحتية الدائمة المتصلة بها، والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية، وجدار الضم والتوسع، والنظام القانوني المزدوج الذي تطبقه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون والأنشطة الاقتصادية في قطاعات الزراعة والبنية التحتية والخدمات والمشاريع التجارية التي يتولاها المستوطنين أو تقدَّم لهم. كما تتبوأ السياسات التي تعنى بنقل المستوطنين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة بطريق غير مباشر وترحيل السكان الفلسطينيين داخلها وإلى خارجها مكانة محورية في نشأة هذا المشروع وفي الإبقاء عليه.

٢٦ أريج، «دليل بلدة بيتا»، (٢٠١٤)، ص. ١٥.

٢٧ بتسيلم، «قيود على الحركة والتنقّل» (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، <https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement>.

٢٨ انظر/ي:

MIFTAH, 'Israeli Checkpoints in the Occupied Territories' (13 July 2017), <http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=14429&CategoryId=4>.

الضرورية وغير التناسبية في أحيان كثيرة، بل والمميتة في بعض الأحيان،[٢٩] ناهيك عن سوء المعاملة والإذلال اليومي الذي يتعرض له الفلسطينيون/ات بسبب تلك الحواجز العسكرية في شتى أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة.[٣٠]

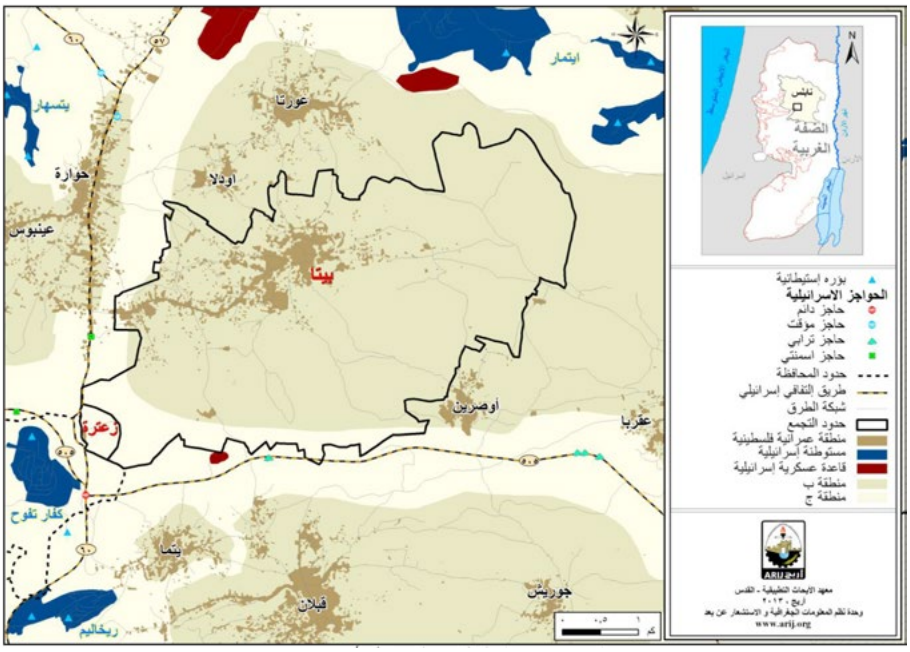


خريطة بيتا والقرى والبلدت الفلسطينية المحيطة بها، وحاجز زعترة والمستوطنات الإسرائيلية القريبة منها التي أقيمت على أراضي الفلسطينيين/ات.
وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريج – ٢٠١٤

٢٩ انظر/ي:
Hanna Haaland and Peter Trainor, 'Death Traps: Israel's Use of Force at Checkpoints in the West Bank' (Al-Haq, 2002) <https://www.alhaq.org/publications/8154.html>.

٣٠ انظر/ي:
Al-Haq, 'Palestinians Suffer Ill-Treatment at Huwwara Checkpoint' (12 December 2013) <https://www.alhaq.org/monitoring-documentation/6692.html>.

فضلًا عما تقدّم، استولت إسرائيل على أراضٍ في الجهتين الغربية والجنوبية من بيتا لغايات شق الطريق رقم ٦٠ والطريق رقم ٥٠٥.[٣١] وبالمثل، صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في شهر أيّار/مايو ٢٠١٩ على تراخيص لشق طريق حوارة، الذي سيفضي إلى مصادرة ٤٠٦ دونمات من الأراضي الخاصة التي يملكها الفلسطينيون/ات في سبع قرى وبلدات، بما فيها بيتا.[٣٢] ومن المقرر أن يمتد طريق حوارة من مفترق زعترة إلى مفترق «يتسهار» لكي يخدم أربع مستوطنات، هي «يتسهار» و«وإيتمار» و«ألون موريه» و«هار براخاه.»[٣٣] وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وحده، طُرحت المخططات الإسرائيلية لبناء ٧٧٥ وحدة سكنية – مما يعد توسعًا تقارب نسبته ٥٠ في المائة حسب المخططات المعدّة – في المستوطنات الأربع المذكورة.[٣٤] وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٢٠، أبلغت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المجالس المحلية في أربع قرى وبلدات فلسطينية على الأقل، بما فيها بيتا، بالمخططات التي ترمي إلى شق الطريق الجديد.[٣٥] وأفادت التقارير فيما بعد بأن الطريق يجري شقه من أجل تأمين الحماية للمستوطنين وأنه طُرح تحت ذريعة «تيسير نسيج حياة هادئة ومريحة لسكان الجانبين والإسهام في تعزيز الأمن والأمان.»[٣٦]

٣١ أربج، «دليل بلدة بيتا»، (٢٠١٤)، ص. ١٩.

٣٢ انظر/ي:
Peace Now, 'Construction Permits Approved for Two Bypass Roads near Nablus and Bethlehem' (2 May 2019), <https://peacenow.org.il/en/construction-permits-approved-for-two-bypass-roads-near-nablus-and-bethlehem>.

٣٣ المصدر السابق.

٣٤ انظر/ي:
Maya Rosen and others 'Annexation to Highway' (Breaking the Silence, December 2020), <https://www.breakingthesilence.org.il/inside/wp-content/uploads/2020/12/Highway-to-Annexation-Final.pdf>.

٣٥ انظر/ي:
Akram al-Waara, 'Israel's Latest Bypass Road Has Palestinians Fearing The Worst' (Middle East Eye, 24 February 2020), <https://www.middleeasteye.net/news/israel-new-bypass-road-further-isolate-palestinians-hit-local-businesses>.

٣٦ انظر/ي:
Jacob Magid, 'Day After Attack, Road Announced to Bypass Flashpoint Palestinian Town' (Times of Israel, 4 April 2019), <https://www.timesofisrael.com/day-after-attack-road-announced-to-bypass-flash-point-palestinian-town/>.

## ١-٣ اعتداءات المستوطنين الممنهجة وواسعة النطاق على بيتا

يُعرف المستوطنون الذين نُقلوا إلى محافظة نابلس دون وجه قانوني باعتداءاتهم بالغة العنف والمتواترة التي يمارسونها ضد الفلسطينيين/ات.[٣٧] ويورد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية توثيقات تفيد بأن معظم الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون ضد الفلسطينيين/ات في الضفة الغربية تحدث في محافظة نابلس.[٣٨] إذ تشمل هذه الاعتداءات القتل العمد، والاعتداءات على الأطفال والمزارعين والمتظاهرين والصحفيين الفلسطينيين، وإضرام النار في الأراضي الزراعية والممتلكات، والاستيلاء على الأراضي، ونهب مصادر المياه واستغلالها، ومهاجمة المركبات وخطّ الشعارات العنصرية التي تنطوي على خطاب الكراهية على أملاك الفلسطينيين.[٣٩]

فعلى سبيل المثال، تعد مستوطنة «يتسهار» التي أقيمت على أراضٍ تعود ملكيتها لست قرى وبلدات فلسطينية وتقع على مسافة تبعد خمسة كيلومترات عن بيتا تقريبًا، مصدرًا للاعتداءات بالغة العنف التي تستهدف الفلسطينيين/ات.[٤٠] ويعرف المستوطنون المقيمون في هذه المستوطنة بأنهم من طوّروا ممارسة الأعمال الانتقامية في إطار سياسة «تدفيع الثمن» التي تنطوي على أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ردًا على ما يتصورونه من تهديدات قد تحدق بإقامة المستوطنات أو توسيعها أو كلا الأمرين معًا.[٤١]

وإلى الجنوب من بيتا تقع قرية دوما، التي اقترف المستوطنون فيها أفظع جرائمهم وأبشعها على مدى السنوات الماضية. ففي يوم ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٥، أضرم المستوطنون الإسرائيليون النار في منزل عائلة الدوابشة، مما أسفر عن استشهاد علي الدوابشة الذي كان يبلغ ١٨ شهرًا من عمره، ووالديه سعد (٣٢ عامًا) ورهام (٢٧ عامًا) وإصابة ابنهم الآخر أحمد الدوابشة، الذي كان

٣٧ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «زيادة وتيرة عنف المستوطنين خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٨» (٥ حزيران/يونيو ٢٠١٨) ،<https://www.ochaopt.org/ar/content/2018-25>.

٣٨ المصدر السابق.

٣٩ انظر/ي:
Al-Haq, 'Special Focus: Yitzhar Settler Violence in on the Rise' (5 January 2021), <https://www.alhaq.org/advocacy/17738.html>; Al-Haq, 'Collective Punishment in Awarta' (20 July 2011), <https://www.alhaq.org/publications/8083.html>; Al-Haq, 'The 'Price Tag' Policy A Surge in Settler Violence Against Palestinians' (11 June 2011), <https://www.alhaq.org/advocacy/7040.html>.

٤٠ انظر/ي:
Al-Haq, 'Special Focus: Yitzhar Settler Violence in on the Rise' (5 January 2021), <https://www.alhaq.org/advocacy/17738.html>.

٤١ أنطوان شلحت، «جماعات «جباية الثمن»: سيف الاستيطان الإسرائيلي» (مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠١٤)، <https://mada-research.org/storage/uploads/2014/10/antone_shalhat-6.pdf>.

يبلغ أربعة أعوام من عمره حينئذ، بجروح بالغة.[٤٢] وفي الآونة الأخيرة، تشهد القرى والبلدات الواقعة في محافظة نابلس تصاعدًا في أعمال العنف التي يشنها المستوطنون على سكانها منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.[٤٣]

وتعاني بلدة بيتا، مثلها في ذلك مثل القرى والبلدات الفلسطينية الأخرى، من عنف المستوطنين، حيث يتعرض سكانها للقتل على يد المستوطنين الإسرائيليين الذين نقلوا إلى الأرض الفلسطينية المحتلة دون صفة قانونية. ففي يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨، أطلق المستوطن الإسرائيلي، رومان الدوبي، النار على اثنين من سكان بيتا وقتلهما، وهما موسى صالح بني شمسة (٢١ عامًا) وحاتم فايز الجبر (٢٢ عامًا).[٤٤] وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩١، عُثر على جميل هليّل دويكات (٥٠ عامًا)، من أهالي بيتا، وقد فارق الحياة قرب مستوطنة «ألون موريه،» بعد اختفائه حوالي ٣٠ يومًا.[٤٥] واكتُشف فيما بعد أن بنحاس أساياغ، (وهو مستوطن إسرائيلي كان يسكن دون وجه قانوني في مستوطنة «ألون موريه،») كان قد اختطف جميل وأطلق رصاصتين عليه في الصدر والرأس.[٤٦]

وحتى وقت قريب، في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على معتز حسين بني شمسة (٢١ عامًا)، من سكان بيتا، وقتله وهو يشارك مع ١٠٠ فلسطيني آخرين في مسيرة نُظمت للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين الذين كانوا يخوضون إضرابًا عن الطعام في السجون الإسرائيلية آنذاك. وكان المتظاهرون قد عطّلوا حركة المرور على الطريق الرئيسي في حوارة بوقوفهم أمام السيارات على فترات زمنية متباعدة قدرها ١٥ دقيقة، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السيارات تحمل اللوحات الفلسطينية أم الإسرائيلية، وذلك تعبيرًا عن مساندتهم

٤٢ وفقًا لتوثيق مؤسسة الحق، توفي علي في اليوم نفسه، وتوفي سعد متأثرًا بجروحه في يوم ٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ وتوفيت رهام متأثرة بإصابتها كذلك في يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. انظر/ي:
Al-Haq, 'Arson Attack Emblematic of Israel's Settlement Enterprise' (2 August 2015) <https://www.alhaq.org/advocacy/6511.html>; Al-Haq, 'Special Focus on Palestinian Children: Targeting Palestine through its Future' (December 2015), <https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/Special.Focus.on.children.pdf>; DCI-P, 'Israeli Settler Guilty of Murder in 2015 Arson Attack on Palestinian Family' (25 May 2020), <https://www.dci-palestine.org/israeli_settler_guilty_of_murder_in_2015_arson_attack_on_palestinian_family>.

٤٣ انظر/ي:
Al-Haq, 'Al-Haq Sends Urgent Appeal to UN Special Procedures on Intensified Violence against Palestinians by Colonial Settlers' (14 April 2022), <https://www.alhaq.org/advocacy/19901.html>.

٤٤ للمزيد من المعلومات، انظر الصفحة ٢١-٢٤. مقابلة مع ساري هليّل حمايل، (٦٠ عامًا) ومن سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق؛ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خريويش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٤٥ توثيق مؤسسة الحق: انظر/ي، أيضًا:
UN, 'The Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People, (22 August 1991) <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-178518/>.

٤٦ المصدر السابق.

للأسرى. وعلى حين غرّة، دهس مستوطن إسرائيلي المتظاهرين الفلسطينيين بسيارته. وأطلق جيب عسكري تابع لقوات الاحتلال الإسرائيلية، بعدما توقف بجانب سيارة المستوطن، عبوات الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى تفريق هؤلاء المتظاهرين. وردًا على ذلك، شرع المتظاهرون في إلقاء الحجارة التي أصابت سيارة المستوطن، الذي بدوره سحب سلاحه وأطلق ثلاث رصاصات من نافذة سيارته، فأصاب معتز (الذي كان يدير ظهره للمستوطن) في مؤخرة رأسه وقتله. كما أصيب مجدي محمد اشتيه، وهو صحفي لدى وكالة «أسوشييتد برس» بجروح في يده اليمنى.[٤٧]

وتمتنع إسرائيل بصورة ممنهجة ومتعمدة عن إنفاذ القانون فيما يتصل بأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، وهو أمر يثبت انعدام الاستعداد لديها للتحقيق في الجرائم التي يقترفها هؤلاء المستوطنين ومحاكمتهم عليها.[٤٨] وفي الواقع، فقد مكّنت سياسة الإفلات من العقاب المستوطنين من تكثيف اعتداءاتهم على الفلسطينيين/ات بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. فحسبما رصدت منظمة متطوعين لحقوق الإنسان (ييش دين)، أُغلق ما نسبته ٩٢ في المائة من الشكاوى التي رفعها الفلسطينيون/ات إلى الشرطة الإسرائيلية بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٢١ على اعتداءات المستوطنين دون تقديم لوائح اتهام بحقهم.[٤٩] إذ يفضي تقاعس سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن التحقيق في الاعتداءات الشرسة التي يشنها المستوطنون على الفلسطينيين/ات، وما يقترن بها من دعم تستمر قوات الاحتلال في تأمينه لهم خلال هذه الاعتداءات، إلى تكريس بيئة تتنامى فيها أعمال العنف الخطيرة التي تمس الفلسطينيين/ات بالنظر إلى إفلات هؤلاء المستوطنين من العقاب. ويشكل هذا الإفلات من العقاب الذي ينعم المستوطنون به ويكتسي طابعًا ممؤسسًا جانبًا من السياسة الإسرائيلية التي تسعى إلى تهجير الفلسطينيين/ات على جانبي الخط الأخضر. وتسعى هذه السياسة إلى بسط السيطرة والهيمنة على أرض الفلسطينيين/ات في نهاية المطاف.[٥٠]

٤٧ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٤٢٦/٢٠١٧، مجدي محمد سليمان اشتيه، (٤٠ عامًا)، من سكان رام الله، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٧؛ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٤٢٥/٢٠١٧، اهليل عناد علي أبو جيش، (٣٥ عامًا)، من سكان بيت دجن، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٧؛ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٤٢٤/٢٠١٧، نوفل كمال جابر أبو كشك، (٥٧ عامًا)، من سكان مدينة نابلس، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧؛ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٤٢٣/٢٠١٧، ميسر داود محمد عطياني، (٥٨ عامًا)، من سكان مدينة نابلس، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧. وانظر/ي أيضًا الفيديو الذي يظهر فيه استشهاد معتز بني شمسة على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=3cXG41_S4tY>.

٤٨ انظر/ي:
Valentina Azarov, 'Institutionalized Impunity: Israel's Failure to Combat Settler Violence in the Occupied Palestinian Territory' (Al-Haq, 2013), <https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/institutionalised-impunity.pdf>.

٤٩ ييش دين، «ورقة معطيات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليّين في الضفّة الغربيّة (عُنف المستوطنين)» (٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://rb.gy/28dfe2>.

٥٠ انظر/ي:
Valentina Azarov, 'Institutionalized Impunity: Israel's Failure to Combat Settler Violence in the Occupied Palestinian Territory' (Al-Haq, 2013) <https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/institutionalised-impunity.pdf>.

## ٤-١ استغلال الموارد الطبيعية وهيمنة الشركات

تستولي إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة عام ١٩٦٧، على أراضي الفلسطينيين/ات وتصادرها لصالح المستوطنات الزراعية والصناعية والسكنية وتصدر التراخيص التي تيّسر للمشاريع التجارية الإسرائيلية والدولية أن تستغل الموارد الطبيعية الفلسطينية في الأغراض التجارية – وهي أعمال ترقى إلى مرتبة المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف وإلى مرتبة جرائم الحرب المتمثلة في الاستيلاء على الممتلكات ونهبها.[٥١] مثلهم في ذلك مثل كل القرى والبلدات والمدن الفلسطينية المحتلة؛ يضطر أهالي بيتا إلى الاعتماد على شركة ميكوروت، وهي شركة المياه الوطنية الإسرائيلية، لتلبية احتياجاتهم من المياه لأن إسرائيل نقلت ملكية جميع شبكات إمداد المياه في الضفة الغربية المحتلة إلى هذه الشركة.[٥٢] كما تعتمد إسرائيل سياسة غير قانونية تقوم على التمييز في توزيع المياه، حيث تضخها إلى مستوطنتي «هار براخاه» و«يتسهار»، بينما تترك بلدة بيتا تعاني من شح المياه طيلة أشهر الصيف.[٥٣]

وعلاوًة على ذلك، أفضى الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده ومشروعه الاستيطاني والقيود التي يفرضها على الحركة والتنقل واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى تكبيل الاقتصاد الفلسطيني وحرمان الفلسطينيين/ات من تطوير اقتصاد مستقل لهم.[٥٤] ويجبر تكبيل الاقتصاد الفلسطيني عددًا ليس بالقليل من الفلسطينيين/ات على البحث عن فرص العمل في المستوطنات التي تنتفي الصفة القانونية عنها، بل وفي تلك المستوطنات المقامة على أراضيهم الخاصة التي صودرت منهم في بعض الحالات.[٥٥] ففي عام ٢٠١٧، أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن

---

٥١ اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اعتمدت في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩)، الوثيقة رقم (٧٥ UNTS ٢٨٧) (فيما يلي «اتفاقية جنيف الرابعة»)، المادة ٣٣(٢)؛ اتفاقية لاهاي الرابعة الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقها اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (اعتمدت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧ ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ كانون الأول/يناير ١٩١٠) (فيما يلي «لائحة لاهاي»)، المادتان ٢٨ و٤٧؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وثيقة الأمم المتحدة رقم (٢١٨٧ U.N.T.S ٩٠)، ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ (فيما يلي «نظام روما الأساسي»)، المادة ٨(٢)(ب)(١٦).

٥٢ انظر/ي:

Al-Haq, 'Corporate Liability: The Right to Water and the War Crime of Pillage' (December 2022), <https://www.alhaq.org/publications/20995.html>.

٥٣ انظر/ي:

Al-Haq, 'Joint Urgent Appeal to United Nations Special Procedures on Israeli Suppression of Palestinian Resistance at Jabal Sbeih Against Settlement Expansion' (6 November 2021) 16, <https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2021/11/06/urgent-appeal-beita-1636217746.pdf>.

٥٤ انظر/ي:

Mark Samandar, 'Captive Markets, Captive Lives' (Al-Haq, 2021), <https://www.alhaq.org/publications/18265.html>.

٥٥ المصدر السابق.

ما نسبته ٢٢ في المائة من الأيدي العاملة في بيتا تعتمد على سوق العمل الإسرائيلي.[٥٦]

وبشكل عام، تستمر المخططات الإسرائيلية في بيتا بهدف الاستيلاء على أراضيها لصالح الطرق الالتفافية، وبناء بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، والإبقاء على البيئة القسرية التي تفضي إلى ترحيل سكانها وما يلقونه من هجمات وترويع على يد المستوطنين. وتبيّن جميع الشواهد التي سقناها أعلاه تأثير المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في حياة الفلسطينيين، وخاصة أولئك الذين يسكنون بالقرب من المستوطنات. في هذا الصدد، يعاني أهالي بيتا من استغلال مياههم، وأعمال العنف التي يشنها المستوطنون عليهم، وأسر اقتصادهم وتكبيله، وفرض القيود على تنقلهم وحركتهم، وتقييد حقهم في الحصول على خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل، والشرذمة الجغرافية والاجتماعية، ناهيك عن حرمانهم من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم وإعمال سيادتهم الدائمة على مواردهم الطبيعية.

يتصل الجانب الثاني من الآثار التي يفرزها المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي على بيتا بسياسات إسرائيل وممارساتها القائمة على القمع وبسط الهيمنة. حيث يسطّر أهالي بيتا نموذجاً شاهدًا على صمود الفلسطينيين ودأبهم، فيقفون دون كلل في وجه المحاولات المباشرة التي تستهدف الاستيلاء على أرضهم والمساعي التي ترمي إلى ترحيلهم عنها. ثم لطالما قوبل تحدي أهالي بيتا بالعنف والقمع. يتناول هذا التقرير بشكل مفصّل المقاومة التي يخوضها أهالي بيتا لمواجهة محاولات الاستيلاء على أرضهم وإخضاعهم، والقمع العسكري الإسرائيلي الشديد وما ينجم عنه من انتهاكات للقانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، يدرس التقرير المحاولة الإسرائيلية الأخيرة التي تسعى إلى استيطان أراضي البلدة منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ وتداعياتها.

٥٦ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، «قراءة في مؤشرات مختارة من سوق العمل بالاستناد لمسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» (٢٠١٩)، ص. ٤٨، <http://library.mas.ps/records/attachmentdetails/2098>.

# ٢ المقاومة والعقوبات الجماعية في بيتا إبان الانتفاضة الأولى

انطلقت شرارة الانتفاضة الأولى في يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد وقف الفلسطينيون/ات خلال هذه الانتفاضة في وجه عقود من الاستعمار الإسرائيلي وما اقترن به من سياسات وممارسات هدفت إلى تجريدهم من أملاكهم وقمعهم واضطهادهم وبسط السيطرة عليهم.[٥٧] وعليه، انتظم الشعب الفلسطيني في اللجان الشعبية وأطلق الحملات الوطنية ونظّم المظاهرات والاعتصامات وقاطع المنتجات الإسرائيلية وخاض أعمال العصيان المدني.[٥٨] اشتملت أعمال القمع العنيف التي قابلت إسرائيل الانتفاضة الأولى بها على إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين/ات الفلسطينيين/ات العزّل، وتنفيذ سياسة «تكسير العظام» التي أطلقها وزير «الدفاع» وقتئذ رابين في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، والاعتقالات الجماعية التعسفية والممارسات القائمة على سياسة العقوبات الجماعية.[٥٩] وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن ١,٢٠٠ فلسطيني/ة، من بينهم ٢٠٠ طفل/ة كانت أعمارهم/ن تقل عن ١٦ عامًا.[٦٠] كما عمدت إسرائيل إلى اعتقال الفلسطينيين/ات واحتجازهم/ن باعتبار هذه الاعتقالات أحد الآليات الرئيسية التي وظفتها في محاولات السيطرة عليهم/ن، مما جعل إسرائيل صاحبة أعلى معدل عالمي في عدد السجناء بالمقارنة مع عدد السكان في تلك الحقبة.[٦١] وحسب وصف إدوارد سعيد، كان هذا القمع «جانبًا من حملة منظمة لاستئصال الفلسطينيين/ات كوجود سياسي في فلسطين.»[٦٢]

---

٥٧ انظر/ي:
Al-Haq, 'Punishing a Nation' (1988) 3-6, <https://www.alhaq.org/publications/8171.html>.

٥٨ انظر الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، «الانتفاضة الأولى، ١٩٨٧-١٩٩٣» (مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمتحف الفلسطيني)، <https://rb.gy/9tlaol>؛ ليث حنبلي، «إعادة تصور التحرير من خلال اللجان الشعبية»، (الشبكة، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://shorturl.at/kzHU8>.

٥٩ انظر/ي:
Al-Haq, 'Punishing a Nation' (1988) 13, <https://www.alhaq.org/publications/8171.html>.
في شهر شباط/فبراير ١٩٨٨، نشرت شبكة «سي بي إس» الإخبارية فيديو كشف عن السياسة التي انتهجتها إسرائيل في تكسير العظام دوليًا وحشد التضامن على المستوى الدولي. انظر الفيديو على الموقعين الإلكترونيين: <https://www.youtube.com/watch?v=19-hmgaM1ZQ>؛ https://interactive.aljazeera.com/aje/PalestineRemix/view_remix.html#!/23:1617920,48211/23:1 .<732927,119148

٦٠ انظر/ي:
Rami Nasrallah, 'The First and Second Palestinian Intifadas' in Joel Peters and David Newman (eds), *The Routledge Handbook on the Israeli-Palestinian Conflict* (Routledge 2013) 56, 60.

٦١ انظر/ي:
Joel Beinin and Lisa Hajjar, 'Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict: A Primer' (Middle East Research and Information Project 2014) 9.

٦٢ انظر/ي:
Edward Said, 'Intifada and Independence' (1989) 22 *Social Text* 23, 29.

كان أهالي بيتا في صدارة المقاومة وطليعتها خلال الانتفاضة الأولى وكانوا من أول مَن خاض المواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. فمنذ اندلاع الانتفاضة، تناوب شباب البلدة على مواجهة قوات الاحتلال بإلقاء الحجارة عليها وحراسة المرتفعات في البلدة.[٦٣] وقد استذكر نزار بنات، وهو ناشط فلسطيني قتلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢١،[٦٤] صورة الصمود التي سطرتها بيتا خلال الانتفاضة الأولى قائلًا:

> كل الناس في الانتفاضة كانوا يتحدثون عن صمود أهالي بيتا. كانت بيتا محطة مفصلية في الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ولربما لو لم تصمد بيتا لانعطفت الانتفاضة في اتجاهات أخرى.[٦٥]

في المقابل، اعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات ممنهجة قائمة على العنف في معاقبة أهالي بيتا جراء تحديهم وصمودهم. فمنذ وقت مبكر يرجع إلى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، مثلًا، أصدر العقيد يهودا مئير أوامره إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي بتكسير عظام الفلسطينيين في بيتا وحوارة.[٦٦] ولم تكن هذه السياسة ترمي إلى إيقاع الإصابات البالغة بهؤلاء الفلسطينيين فحسب؛ وإنما سعت إلى كسر إرادة المقاومة الفلسطينية كذلك. فاقتادت قوات الاحتلال ٢٠ فلسطينيًا على الأقل من بيتا وحوارة إلى الحقول المجاورة وشرعت في ضربهم بالبنادق والهراوات وكسرت أطراف ما لا يقل عن ١٢ منهم.[٦٧] وفي شهر شباط/فبراير ١٩٨٨، تعرض نحو ٤٠ من أبناء بيتا لهذه السياسة الوحشية نفسها عندما كانوا في طريق عودتهم من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر على متن حافلة إلى بيتا. فاستهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحافلة عن قصد، حيث كانت تعلم أن ركابها الأربعين كانوا من أهالي البلدة.[٦٨] وكان البيتاوي ربحي حمدان ممن تعرضوا لهذه السياسة. ويستذكر ربحي، الذي يبلغ ٥٨ عامًا من عمره اليوم ولا يزال يسكن في بيتا، ما شعر به في ذلك اليوم الذي تعرض فيه للضرب بقوله: «اعتقدت أن ساعة موتي قد حانت.»[٦٩]

٦٣ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خربوش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٦٤ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والحق، «تقرير تقصي الحقائق المشترك الصادر عن الهيئة المستقلة ومؤسسة الحق بشأن مقتل الناشط السياسي نزار بنات» (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، آذار/مارس ٢٠٢٢)، <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/19632.html>.

٦٥ نزار بنات، «جبل صبيح، بيتا، مرة أخرى» (يوتيوب، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١)، <https://www.youtube.com/watch?v=fqjz62_ge4>.

٦٦ انظر/ي:
Los Angelos Times, 'Israeli Officer Says Higher-Ups Ordered Beatings' (23 June 1990) <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1990-06-23-mn-359-story.html>.

٦٧ المصدر السابق؛ Al-Haq, 'Punishing a Nation' (1988) 15.

٦٨ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خربوش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٦٩ انظر/ي:
Mohammed El-Kurd, 'A Night with Palestine's Defenders of the Mountain' (the Nation, 15 September 2021) <https://www.thenation.com/article/world/beita-palestine-israel/>.

## ٢-١ حادث عام ١٩٨٨: حملة العقوبات الجماعية على بيتا

في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٨، وعقب مرور أربعة أشهر على اندلاع الانتفاضة الأولى، شنت إسرائيل حملة عقوبات جماعية طالت جميع أهالي بيتا، حيث قتلت ثلاثة فلسطينيين، وهدمت ١٤ منزلًا عقابياً، وأبعدت ستة من أبناء البلدة، واعتقلت ٦٠ آخرين تعسفًا وفرضت حظر التجول على البلدة وأغلقتها.[٧٠]

وفي يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨، دخلت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين، كان اثنان منهم مسلحين، المنطقة المحيطة لبلدة بيتا.[٧١] وأفادت التقارير بأن هؤلاء المستوطنين كانوا في «رحلة للتنزه» حينئذ.[٧٢] ومع ذلك، صرّح أحد المستوطنين لوسائل الإعلام بأن رحلتهم كانت تنطوي على رسالة سياسية، حيث قال: «علينا أن نُظهر لهم أننا نحن أصحاب هذه البلاد.»[٧٣] وبناءً على ذلك، كانت هذه «الرحلة» التي قام المستوطنون بها في خضم حملة القمع الممنهجة وواسعة النطاق التي كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تنفذها في سياق الانتفاضة الأولى جزءًا أصيلًا من مساعٍ أشمل تهدف إلى فرض الهيمنة والاستعمار الصهيونيين على الشعب الفلسطيني وأرضه وترسيخهما.

وبينما كان المستوطنون في «رحلتهم»، أطلق مستوطن مسلح، وهو رومان الدوبي، النار على موسى صالح بني شمسة (٢١ عامًا) وقتله على جبل العرمة. ولم تكن ثمة مواجهات.[٧٤] ووُصف رومان الدوبي، الذي كان معروفًا بطبيعته وميله إلى العنف على أنه:

> كان رجلًا ... له ميول متطرفة وعنيفة إلى درجة أن الجيش الإسرائيلي منعه في السنة السابقة من دخول نابلس، حيث كان طرفًا في قتل طفلة فلسطينية، عايشة بحش، في مخبز والدها.[٧٥]

---

٧٠ انظر/ي: Al-Haq, 'Punishing a Nation' (1988) 105.

٧١ المصدر السابق، ص. ١١٣.

٧٢ المصدر السابق.

٧٣ انظر/ي:
David Samel, 'The 'Beita' Incident of 1988 Shines Lasting Light on a Cruel Occupation and its Half-Hearted Coverage' (Mondoweiss, 6 April 2010) <https://mondoweiss.net/2010/04/the-beita-incident-of-1988-shines-lasting-light-on-a-cruel-occupation-and-its-halfhearted-coverage/>.

٧٤ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خريوش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق؛ مقابلة مع ساري هليل حمايل، ٦٠ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٧٥ انظر/ي: Ellen Cantarow, 'Beita' (Spring, 1989), 8 Grand Street 195, 198.

أُعلن عن استشهاد موسى وعن وجود المستوطنين المسلحين على جبل العرمة على الفور عبر مكبرات الصوت في البلدة، فهرع المئات من أهاليها إلى الجبل.[٧٦]

وأطلق المستوطن المسلح نفسه، رومان الدوبي، رصاصة حية على تيسير الشيخ صالح خريوش، الذي كان يبلغ من العمر ٢٩ عامًا حينذاك، من مسافة قريبة فأصابه في بطنه. ويروي تيسير ما حدث في مقابلة أجرتها مؤسسة الحق معه:

> في يوم الحادثة، دخل حوالي ٢٣ مستوطناً من الجهة الشرقية للبلدة من أوصرين إلى جبل العرمة. هدفهم اقتحام البلدة وكأنهم يتحدّون. المسؤول عنهم «الحارس»، رومان الدوبي، مسلح ببندقية *M16*. الدوبي معروف بقتله للفلسطينيين في السابق. من غير المعقول لمن يريد أن يعمل سياحة أن يدخل مسلحًا ويبدأ بإطلاق النار.[٧٧]

ويستذكر تيسير المحادثة التي دارت بينه وبين مجموعة المستوطنين حيث حثهم على أخذ البندقية من رومان الدوبي ووعدهم أن يخرجهم من البلدة بأمان:

> عند وصولي إلى جبب العرمة، لم يكن الدوبي موجوداً وقلت لمجموعة المستوطنين أن يأخذوا السلاح من الدوبي عندما يصل وأني سأخرجهم من البلدة وسأمشي أمامهم ولن يتأذى أحد منهم. فجأة وخلال حديثي مع المستوطنين، ظهر الدوبي واقترب مني وصرخ: أنا جندي ولست خائفاً وأنا المسؤول عن المجموعة... ثم اقترب مني ووجه البندقية على بطني. قلت له أن يبعد البندقية ويتحدث بدون سلاح لأني أريد أن أساعدهم. لكنه أصرّ على موقفه وأطلق النار على بطني من مسافة صفر... وقعتُ على الأرض من الإصابة بينما هبّ صوت واحد من شباب البلدة: الله أكبر، وحاصروا مجموعة المستوطنين.[٧٨]

وبعد ٣٤ عامًا من هذه الواقعة، لا يزال تيسير يعاني من إعاقة جزئية في أطرافه السفلية. إذ فقد الإحساس برجليه مباشرة بعد إصابته، فقد سببت الرصاصة التي أطلقت عليه من مسافة صفر

٧٦ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خريويش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٧٧ المصدر السابق.

٧٨ المصدر السابق.

تلفًا في أعصاب عموده الفقري. وقد عانى معاناة جمة بسبب إصابته على مدى ٣٠ عامًا تقريبًا، بما شملته من ٣٧٠ تقرحًا في رجله واستئصال ثلث أمعائه. وخضع لعشر عمليات جراحية، بما فيها ست عمليات في البطن والظهر وأربع في الرجل. وبعد آخر عملية جراحية أجريت له في العام ٢٠١٨، شخّص الطبيب وجود تجلط في أحد شرايينه، حيث كان يعوق تدفق الدم إلى رجليه.[٧٩]

وشهد ساري هليل حمايل، الذي يبلغ ٦٠ عامًا من عمره اليوم، الحادث بكامل تفاصيله، وهو أحد الفلسطينيين الستة الذين أبعدوا عن بيتا. ويبين ساري، في مقابلة أجرتها مؤسسة الحق معه، ما حصل بعدما أطلق رومان الدوبي النار على تيسير:

> عندما يرى المرء دم ابن شعبه على الأرض يفقد صوابه وإحساسه. قررنا سحب المستوطنين إلى البلدة، بينما كان الدوبي يحمل بندقيته. ضُرب الدوبي على رأسه ومباشرة أطلق النار وأصاب مستوطنة من مجموعته وقتلها، وهي تيرزا بورات (١٥ سنة)، كما قتل حاتم فايز الجبر (٢٢ سنة) من سكان بيتا.[٨٠]

وعندما اكتشفت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما حدث في بيتا، افترضت من تلقاء نفسها أن المستوطنة تيرزا بورات قُتلت على يد أهالي بيتا. فأعلنت قوات الاحتلال، وحتى قبل أن تحقق في هذا الحادث، عن شنّ حملة عقوبات جماعية على البلدة.[٨١] ودعا وزير العدل الإسرائيلي في حينه الحكومة إلى «التدمير الكلي لقرية بيتا وطرد جميع المخلين بالأمن من الأراضي.»[٨٢]

وفي اليوم نفسه، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيل بيتا وأغلقتها وفرضت حظر التجول عليها. وجمعت كل الذكور من أهاليها في مدرسة البلدة بدعوى استجوابهم، فاحتجزتهم فيها على مدى الأيام الخمسة التالية.[٨٣] وفي اليوم التالي، ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨، قتلت قوات الاحتلال فلسطينيًا آخر من أهالي بيتا، وهو عصام عبد الحليم بني شمسة (١٦ عامًا).[٨٤]

استمرت العقوبات الجماعية القمعية والوحشية التي مارستها سلطات الاحتلال بحق أهالي بيتا جراء الحادث الذي شهده يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ حتى الثلاثين من الشهر نفسه. وخلال هذه

---

٧٩ المصدر السابق.

٨٠ مقابلة مع ساري هليل حمايل، ٦١ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٨١ انظر/ي: B'Tselem, 'Demolition and Sealing of Houses' (1989) 21; Al-Haq, 'Punishing a Nation' (1988) 113.

٨٢ انظر/ي: Al-Haq, 'Punishing a Nation' (1988) 113.

٨٣ المصدر السابق، ص. ١٠٥.

٨٤ توثيق مؤسسة الحق.

الفترة، عُزلت البلدة عن باقي أرجاء فلسطين.[٨٥] كما هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٤ منزلًا من منازل البلدة عقابياً، واعتقلت نحو ٦٠ من أهاليها وأبعدت ستة آخرين عنها.[٨٦] ونفذت كل هذه التدابير على الرغم من أنها لم تحقق في تفاصيل الحادث المذكور. وفي نهاية المطاف، أثبتت التحقيقات الإسرائيلية، التي نادرًا ما تُجرى والتي تتسم في معظم الحالات بالانحياز وانعدام الشمولية والسطحية والتمييز بحق الفلسطينيين/ات، أن المستوطن الإسرائيلي المسلّح، رومان الدوبي، كان هو المسؤول عن حالات القتل الثلاث التي وقعت في يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨. [٨٧] ولم توجَّه إليه أية تهمة إليه لأن «الحادث المأساوي وما تمخض عنه يعد عقوبة بالفعل»، حسب رأي الناطق الرسمي باسم قوات الاحتلال الإسرائيلي آنذاك.[٨٨]

٨٥ انظر/ي: Al-Haq, 'Punishing a Nation' (1988) 105.

٨٦ المصدر السابق.

٨٧ انظر/ي:
Joel Brinkley, 'Beita Journal; Where the Hot Rage of April Is Now Cold Fury' (New York Times, 23 August 1988), <https://www.nytimes.com/1988/08/23/world/beita-journal-where-the-hot-rage-of-april-is-now-cold-fury.html>.

٨٨ انظر/ي:
Noam Chomsky, 'Scenes from the Uprising' (Z Magazine, July 1988), <https://chomsky.info/198807__/#FN28>.

## ٢-٢ الآثار المستمرة لحملة العقوبات الجماعية على بيتا في العام ١٩٨٨

ينبغي ألا يقلل من هول الآثار المترتبة عن سياسات العقوبات الجماعية وتدابيرها. ففي حالة الواقعة التي شهدتها بيتا يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨، لا تزال الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بجوانبها المتعددة تؤثر على أهالي البلدة. فعلى سبيل المثال، في حالة عائلة الشهيد موسى صالح بني شمسة، لم يقتصر الأمر على اضطرار عائلته على تكبّد استشهاد ابنها دون إخضاع من ارتكب جريمة قتله للمساءلة والمحاسبة فحسب؛ بل عانت هذه العائلة من المزيد من سياسات العقوبات الجماعية. فاعتُقلت شقيقة موسى، منيرة صالح بني شمسة، التي كانت تبلغ ٢٢ عامًا من عمرها حينئذ، بعد الحادث مباشرة. فعندما بلغ منيرة نبأ استشهاد شقيقها، ضربت المستوطن رومان الدوبي بحجر في رأسه.[٨٩] وحوكمت لاحقًا بتهمة إلقاء الحجارة والاعتداء الجسيم على رومان الدوبي وحُكم عليها بالسجن سبعة أشهر أثناء حملها.[٩٠] وهُدم منزلها عقابيًا، الذي كان يأوي زوجها وأطفالها الثلاثة، بمن فيهم رضيعها الذي كان يبلغ سبعة أشهر من عمره.[٩١]

بالإضافة إلى ذلك، عندما فجرت قوات الاحتلال ١٤ منزلًا في بيتا وهدمتها، لحقت الأضرار بواحد وعشرين منزلًا كانت على مقربة منها بسبب قوة الانفجارات وشدتها.[٩٢] وكان منزل أسرة موسى أحد المنازل التي تضررت بفعل الانفجارات.[٩٣] وقالت أم الشهيد موسى، في مقابلة أجريت معها عام ١٩٨٨: «لو هدم منزلك، فقد تعيد بناءه. ولو فقدت مالك، فقد تكسبه من جديد. أما إذا فقدت ابنك...!».[٩٤]

وعدا عن هدم منازل الفلسطينيين/ات بموجب الأوامر الإدارية بهدف تجريدهم من أملاكهم وحرمانهم منها وتهجيرهم من مناطق سكناهم، تعمد إسرائيل إلى هدم منازلهم عقابياً كما هو واضح في هذه الحالة. وفي كلتا الحالتين، تخلف عمليات الهدم التعسفية آثارًا مدمرة على كرامة الأسر المتضررة، وعلى أمنها الاقتصادي وطموحاتها ومستقبلها.[٩٥] كما يسبب هدم المنازل، فضلًا

٨٩ وكالة معًا الإخبارية، «حادثة بيتا عام ١٩٨٨ - الانتفاضة الاولى – الجزء الأول»، <https://www.youtube.com/watch?v=gklM6sUdSQs> ؛ Ellen Cantarow, 'Beita' (Spring, 1989), 8 Grand Street 195, 197.

٩٠ انظر/ي: Ellen Cantarow, 'Beita' (Spring, 1989), 8 Grand Street 195, 197.

٩١ توثيق مؤسسة الحق.

٩٢ انظر/ي: B'Tselem, 'Demolition and Sealing of Houses' (1989) 21.

٩٣ انظر/ي: Ellen Cantarow, 'Beita' (Spring, 1989), 8 Grand Street 195, 199.

٩٤ المصدر السابق، ص. ١٩٧.

٩٥ أحمد عز الدين أسعد، «العيساوية: روايات العزل والفصل» (مركز القدس للمساعدة القانونية، ٢٠٢٠)، ص. ٢٦.

عما يسببه من صدمة أولية لمن يهجر من منزله،[٩٦] آثارًا أخرى على صحتهم النفسية وإحساسهم بالأمان، وخصوصًا بين الأطفال. وعلى المدى البعيد، يفضي ما ينجم عن الهدم من التهجير إلى اضطرابات نفسية شديدة لدى الأطفال وعزلة اجتماعية، ناهيك عن تقويض مسيرة تعليمهم والمخاطر التي تنطوي على نشوب المشكلات الاجتماعية.[٩٧]

وفي سياق مشابه، تخلّف سياسة الإبعاد التي تنتهجها إسرائيل آثارًا متعددة الجوانب على الأفراد الذين تبعدهم عن أرضهم وعلى أسرهم وعلى الشعب الفلسطيني بشكل عام. فتصوّر إسرائيل سياستها القائمة على الإبعاد باعتبارها وسيلة لطرد الفلسطينيين الذين تزعم أنهم خالفوا القانون،[٩٨] وهو قانون مصمم في جوهره لترسيخ الاستعمار الاستيطاني والهيمنة. كما تندرج هذه السياسة، التي تتنافى مع الالتزام الذي يملي على إسرائيل أن تحجم عن إبعاد الأشخاص المحميين من الأرض المحتلة،[٩٩] ضمن الأهداف الاستعمارية الأعمّ التي ترمي إلى الهيمنة على الفلسطينيين ومحوهم، من خلال تقويض وجود قيادة سياسية فلسطينية وتفتيت نسيج المجتمع بتشتيت شمل الأسر ووضعها في حالة دائمة من التوتر النفسي.[١٠٠]

في هذا الصدد، يستذكر ساري هليل حمايل (٦٠ عامًا)، وهو أحد أبناء بيتا الستة الذين أبعدوا عن فلسطين وقد هدم منزله أيضًا، في مقابلة أجرتها مؤسسة الحق معه، الأثر الذي خلفه الهدم والإبعاد على عائلته. فقد هدم منزل العائلة خلال حادث يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨، بينما كان ساري يسكن مع زوجته الحامل وابنتيه، اللتين لم تتجاوزا العامين من عمرهما، في هذا المنزل. وكان والداه وإخوته الأربعة، وكلهم أطفال، يسكنون في شقة أخرى، هدمت هي الأخرى عقابياً. وكان ساري يعيل الأسرتين. ويستذكر ساري في مقابلتة مع مؤسسة الحق حادث يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ و الظروف التي واكبت اعتقاله ويبين أثر الإجراءات العقابية عليه وعلى عائلته:

---

٩٦ انظر/ي:
Save the Children, 'Hope Under the Rubble: The Impact of Israel's Home Demolition Policy on Palestinian Children and their Families' (2021) <https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/hope_under_the_rubble_final.pdf/>.

٩٧ المصدر السابق.

٩٨ أحمد عز الدين أسعد، «العيساوية: روايات العزل والفصل» (مركز القدس للمساعدة القانونية، ٢٠٢٠)، ص. ١٢.

٩٩ يحظر إبعاد الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة أخرى، أياً كانت دواعيه. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٤٩. وبموجب أحكام المادة ١٤٧، يعد إبعاد الأشخاص المحميين دون وجه قانوني مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب كذلك. نظام روما الأساسي، المادة ٨(٢)(أ)(٧).

١٠٠ أحمد عز الدين أسعد، «العيساوية: روايات العزل والفصل» (مركز القدس للمساعدة القانونية، ٢٠٢٠)، ص. ١٠-١١.

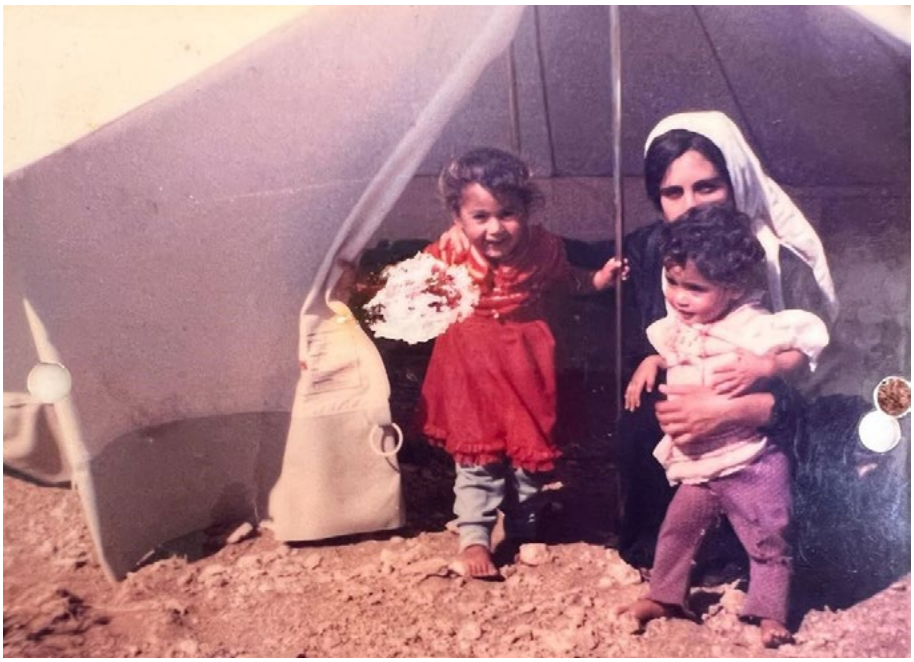

زوجة ساري حمايل وابنتاه في خيمة بعد هدم منزلهم عقابياً في نيسان/أبريل ١٩٨٨
الصورة نشرت بإذن من الأسرة، نيسان/أبريل ١٩٨٨

بعد حادثة يوم ٦-٤-١٩٨٨، حاصر الجيش البلدة بقوة هائلة كأنهم في معركة حرب. وانتشر الشباب في جبال القرية عندما علموا بالاقتحام. اختبأتُ أنا ومصطفى حمايل [وهو أحد المبعدين الفلسطينيين الستة] في المنطقة الشرقية للبلدة. وفي يوم ٩-٤-١٩٨٨، عدتُ للبلدة من الجبال من المنطقة الشرقية مع مصطفى حمايل، عندما علمتُ عن صدور قرار بهدم بيتي وبيت عائلتي. وقد نصبت قوات الاحتلال كمينًا على الطريق بين بيتا وعقربا واعتقلونا قبل وصولنا. بعدما هدموا منزل عائلتي (والداي وإخوتي الأربعة الأطفال) ومنزلي (أنا وزوجتي وابنتي)، بقيت عائلتي في خيمة لمدة شهرين تقريبًا حتى وجدوا بديلًا. وكان الجيش يأتي ويمزق الخيمة فوق رؤوسهم. كان الأثر الأكبر والصدمة على زوجتي ووالدي وإخواني. كنتُ أنا المعيل للأسرة. وجدوا أنفسهم بدون بيت. انصدموا صدمة لا مثيل لها. كانت أمي تعاني من مشكلة بالذاكرة قديمة إلا أنها تفاقمت بعد الحادثة. فقد فقدت الذاكرة

بشكل جزئي وأنا طفل في المدرسة، عندما وصلها خبر خاطئ أني استشهدت. بعد حادثة عام ١٩٨٨، فقدت والدتي ذاكرتها كليًا. كانت تسأل عني بشكل مستمر لكنها لم تتعرف علي عندما رأتني.[١٠١]

واعتُقل ساري هليل حمايل ومصطفى حمايل حتى يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨، حينما أُبعدا إلى لبنان مع أربعة آخرين من أبناء بيتا. ويقول ساري وهو يتذكر شعوره عندما علم بأمر الإبعاد في سجن جنيد:

إنها لصدمة أن تُبعد من غير أن تعلم مصيرك ومصير أهلك. أفضّل السجن لمدة ١٠ سنين ببلدي ولا إبعاد سنة واحدة. صباح ١٩-٤-١٩٨٨ في سجن جنيد، أعلمتنا قوات الاحتلال أن نجهز حقائبنا. لم يكن معنا شيئًا. لم نعتقد أن الحكم سينفذ بهذه السرعة. اعتقدنا أنهم سينقلوننا لسجن آخر. أدخلونا إلى غرفة واحدًا وراء الآخر وعرّونا تعرية كاملة وصورونا وفتشونا. لحد تلك اللحظة، كنا نعتقد أننا سننقل. ثم أنزلونا درجاً تحت الأرض، حيث وجدنا أهالينا. وجدتُ زوجتي ووالدها وسألتهم: ليش جايين؟ فأبلغاني أن سلطات الاحتلال سينفذون قرار الإبعاد بحقنا. كان اللقاء مع الأهالي لدقائق معدودة وكان بيننا مجندين ثم سحبونا عن بعضنا البعض. وضعوا كل اثنين في جيب عسكري وربطونا على مقعد الجيب بجنزير وربطوا أيدينا بكلبشات. الاضطهاد الاسرائيلي عمره ما صار ولا بدولة بالعالم. مذلّة. تبلغنا من أهالينا بقرار الإبعاد.[١٠٢]

نُفي المبعدون الستة من أبناء البلدة إلى لبنان في يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨. ولا يزال اثنان من هؤلاء المبعدين في المنفى حتى وقت كتابة هذا التقرير، في حين أمضى الأربعة الآخرون ما مجموعه حوالي ٤٩ سنة في المنفى.[١٠٣] فأمضى ساري، مثلاً، ثماني سنوات في المنفى متنقلاً بين لبنان وتونس والعراق والأردن. وفي عام ١٩٨٩، وبعد نحو سنة ونصف على نفيه، انتقلت زوجته وأبناؤه معه إلى العراق. ويروي ساري معقبًا على تجربة الإبعاد التي خاضها:

١٠١ مقابلة مع ساري هليل حمايل، ٦٠ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٠٢ المصدر السابق.

١٠٣ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خريويش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

> أقسى عقاب للشخص أن تبعده عن وطنه. الإبعاد أصعب من السجن. لم نكن نبحث عن الرفاهية. كانت خطتنا أن نكون في أقرب نقطة لفلسطين. في الثمانينات، لم تكن وسائل الاتصال سهلة. مثلًا: أرسلت في مرة رسالة خطية لعائلتي عن طريق الصليب الأحمر ولم تكن الرسالة قد وصلت بعدما التقيت مع أولادي وجاهيًا بعد سنة أو سنتين. لذلك، أردت أن أكون قريباً من فلسطين حتى لو أنني مُبعد. في عام ١٩٩٢، نزلت إلى الأردن واعتقلوني أنا ومصطفى حمايل وكان قد صدر بحقي حكم غيابي بالإبعاد عن الأردن. تم إلغاء القرار فيما بعد. ولكن لمدة أربعة شهور في الأردن، كانت تستدعيني المخابرات الأردنية يومياً من الساعة ٨ صباحًا إلى الساعة ٢ مساءً بدون أية أسئلة . مذلّة. أفضل أن أعيش في بلدي بمزبلة ولا بقصر خارج بلدي تحت الذل. لا تعتقدوا أن الفلسطيني المبعد في الخارج يعيش إلا تحت الذل.[١٠٤]

ولا يزال ساري وأسرته، بعدما عادوا إلى بيتا عام ١٩٩٦، يعانون من الآثار التي تسببها سياسات العقوبات الجماعية التي تنفذها إسرائيل. فيقول ساري مضيفاً:

> ثم عدنا للاستقرار في بيتا عام ١٩٩٦. بدأنا حياة جديدة ببلدنا. استأجرنا بيتًا. أسرتي الآن مكونة من سبع بنات وثلاثة شبان منهم طفلين. المعاناة مستمرة. تبدأ ببلدك حياة جديدة وتبني علاقات جديدة وأجيال جديدة. حتى أننا لم نكن نملك فرشة. وضع العائلة اليوم مثل الأغراب. حتى مع أقاربهم لأنهم لم يتربوا مع بعضهم في طفولتهم.[١٠٥]

في سياق متصل، أمضى مصطفى محمد حمايل، (٦١ عامًا)، ٢٨ سنة في المنفى وعانى خلالها هو وأسرته ظروفًا معيشية قاسية بسبب إبعاده. كان مصطفى أبًا لأربعة أطفال عندما أبعد عن فلسطين في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٨. كما هدم منزله عقابياً. وانتقلت أسرته إلى الأردن وبقيت معه حتى سُمح له بالعودة إلى فلسطين عام ٢٠١٦. واستعرض مصطفى في مقابلة أجريت معه المشاقّ التي واجهها لكي يحيا حياة كريمة ويسدّ رمق أسرته في المنفى، إذ قال:

١٠٤ مقابلة مع ساري هليل حمايل، ٦٠ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٠٥ المصدر السابق.

عانيتُ لمدة ٢٨ سنة معاناة لا مثيل لها. أتمنى لو أني مت قبل أن خلقت. أهالينا كانوا يموتون من الجوع في بيتا. انتقلت عائلتي معي للأردن وكانت حياتنا صعبة جدًا. الرواتب لم تكن كافية لإعالة أسرتي المكونة من سبعة أولاد وبنتين خاصة مع غلاء المعيشة. تعرضنا لضغوطات عديدة في المنفى وشعرنا أننا وحدنا. في الأردن، كنت بدون هوية ورقم وطني، حيث كان ممنوع التملك، وشراء سيارة والحصول على رخصة قيادة وواجهت صعوبة بالعمل.. تجربتنا كانت كأننا ندفن ونحن أحياء. أن يعيش المرء في مزبلة في وطنه أشرف من قصر في المنفى.[١٠٦]

١٠٦ مقابلة مع مصطفى محمد حمايل، ٦١ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

# ٣ آخر محاولات الاستيطان في بيتا: بؤرة «أفيتار» الاستيطانية

ما انفك الاستعمار الاستيطاني تتبدى مظاهره ضد بلدة بيتا وسكانها في صور وأشكال شتى على مدى احتلالها المتواصل. ففي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٠، تعرضت البلدة لأربع محاولات نفذها المستوطنون بغية الاستيلاء على أراضيها من أجل إقامة بؤر استيطانية غير قانونية. ففي الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٦ و٢٠١٨، حاول المستوطنون الإسرائيليون إقامة بؤرة استيطانية على جبل صبيح، جنوب البلدة،[١٠٧] على حين وجّه المستوطنون محاولتهم الرابعة نحو جبل العرمة، شمال البلدة في عام ٢٠٢٠.[١٠٨] وهدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مباني البؤرة الاستيطانية التي أقيمت على جبل صبيح في المرات الثلاث،[١٠٩] كما تحدّى أهالي بيتا المحاولة الرابعة التي استهدفت جبل العرمة وقاوموها.[١١٠]

وفي شهر أيّار/مايو ٢٠٢١، باشر المستوطنون الإسرائيليون، وللمرة الرابعة، في بناء بؤرة استيطانية على جبل صبيح، الذي يقع على أراضٍ تعود ملكيتها لثلاث قرى وبلدات فلسطينية، هي بيتا ويتما وقبلان.

في ٣ أيّار/مايو ٢٠٢١، تحديدًا، بنى المستوطنون ونصبوا عددًا من البيوت المتنقلة (الكرفانات) على جبل صبيح وأنشأوا بؤرة «أفيتار» التي امتدت على مساحة بلغت ٣٥ دونمًا من أراضي الجبل.[١١١] وقد تولت منظمة «ناحالاه» الاستيطانية، التي تترأسها دانييلا فايس، رئيسة بلدية مستوطنة «كيدوميم» سابقًا، قيادة العمل على إنشاء بؤرة «أفيتار» الاستيطانية بالتنسيق مع ما يسمى «مجلس السامرة الإقليمي» وبموافقة الحاكم العسكري.[١١٢]

١٠٧ بتسيلم، «تسعة أشهر من الاحتجاجات: سبعة قتلى وعشرات الجرحى في بلدة بيتا» (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://www.btselem.org/arabic/firearms/20220228_nine_months_of_protesting_seven_killed_and_dozens_injured_in_the_town_of_beita>.

١٠٨ انظر/ي:
Al-Haq, 'Israel's Gross Violations of Human Rights in the Face of COVID-19 (Reporting Period 8 - 29 March 2020)' (3 April 2020), <https://www.alhaq.org/advocacy/16676.html>.

١٠٩ بتسيلم، «تسعة أشهر من الاحتجاجات: سبعة قتلى وعشرات الجرحى في بلدة بيتا» (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://www.btselem.org/arabic/firearms/20220228_nine_months_of_protesting_seven_killed_and_dozens_injured_in_the_town_of_beita>.

١١٠ للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الصفحات ٤٦-٤٨.

١١١ انظر/ي:
JLAC, 'Petition for the Cancelation of Evytar Deal' <https://www.jlac.ps/en/Article/150/Petition-for-the-cancelation-of-Evytar-Deal>.

١١٢ بتسيلم، «تسعة أشهر من الاحتجاجات: سبعة قتلى وعشرات الجرحى في بلدة بيتا» (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://www.btselem.org/arabic/firearms/20220228_nine_months_of_protesting_seven_killed_and_dozens_injured_in_the_town_of_beita>; Judah Gross, 'Gantz, Shaked Squabble Over Settlements as Cabinet Sorts Out a West Bank Policy' (Times of Israel, 4 July 2021), <https://www.timesofisrael.com/gantz-shaked-squabble-over-settlements-as-cabinet-sorts-out-a-west-bank-policy/>.

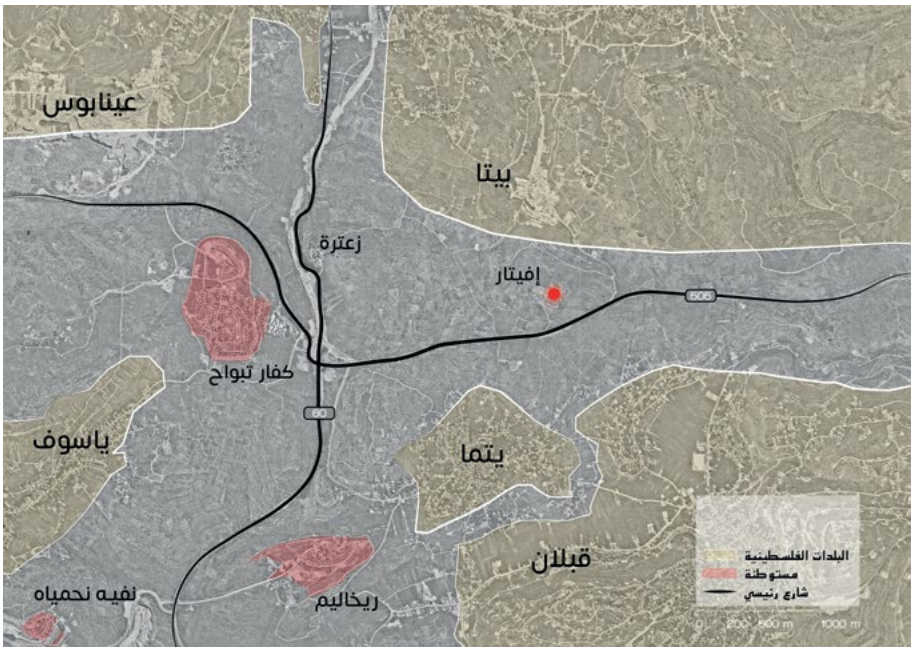


خريطة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية والقرى والبلدات الفلسطينية التي أقيمت عليها، وهي بيتا ويتما وقبلان
مؤسسة الحق، جميع الحقوق محفوظة، ٢٠٢٣

وبينما دأب المستوطنون الإسرائيليون على إقامة البؤر الاستيطانية في شتى أرجاء الضفة الغربية، كانت السرعة العالية التي اتّسمت بها بناء بؤرة «أفيتار» الاستيطانية ومعدل نمو عدد المستوطنين الذين استوطنوا فيها غير مسبوقة. ففي غضون شهر واحد، وفي خضم حملة من القمع الجماعي بالغ العنف الذي أنزلته إسرائيل بالفلسطينيين/ات على نطاق واسع أثناء هبّة الوحدة (هبّة أيّار)،[١١٣] انتقلت نحو ٥٠ أسرة من أسر المستوطنين من مستوطنات أخرى للاستيطان في «أفيتار» وأقامت ٥٠ مبنًى وأنشأت شبكات المياه والكهرباء فيها.[١١٤]

ومع أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرّق بين «السمة القانونية» للمستوطنة والبؤرة الاستيطانية، فإن القانون الدولي يحظر على السلطة القائمة بالاحتلال حظرًا باتًّا أن تنقل

١١٣ للاستزادة حول هبّة الوحدة (هبّة أيّار)، انظر الصفحة ٥٧.

١١٤ انظر/ي:
Kelly Kunzl, 'Beita Forces Settlers to Evacuate... For Now' (The Electronic Intifada, 12 July 2021), <https://electronicintifada.net/content/beita-forces-settlers-evacuate-now/33581>.

سكانها المدنيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأرض المحتلة، وهو ما يعد مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي.[١١٥] وعلى الرغم من أن المستوطنين يقفون وراء إقامة البؤر الاستيطانية التي لا يجيزها القانون المحلي الإسرائيلي، فلا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقدم التسهيلات التي تيسر إنشاء هذه البؤر. إذ تموّل إسرائيل بناءها وتطويرها، وتخصص الأراضي لها، وتصدر التراخيص وتوفّر الخدمات وشبكات البنية التحتية، بما فيها شبكات المياه والكهرباء، بتكاليف مخفضة، و«تشرعنها» بأثر رجعي. ويتم ذلك من خلال «الإمكانات التي تؤمّنها المنظمات شبه الحكومية، وخصوصًا المنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي لها، على نحو غير مباشر وبفتقر إلى الشفافية.»[١١٦] كما أفاد أهالي بلدة بيتا والقرى والبلدات المحيطة بها بأن جنود الاحتلال الإسرائيليين، بزيهم الرسمي، قدموا المساعدة في إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية في شهر أيار/مايو ٢٠٢١.[١١٧] وبذلك، لا تعمل البؤر الاستيطانية التي يبادر المستوطنون إلى إقامتها بمعزل عن المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، بل يتم تعزيزها من هذا المشروع وهي بدورها [أي البؤر] ترسّخ هذا المشروع، بما يفضي إلى توسيع هيمنة اليهود الإسرائيليين في الضفة الغربية. وقد صرّح نائب رئيس بلدية بيتا السابق، موسى عبد حمايل (٦١ عامًا)، في معرض حديثه عن الدور الذي يؤديه المستوطنون الإسرائيليون والبؤر الاستيطانية على صعيد ترسيخ المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، بقوله:

> الاستيطان مؤسسة تقودها الدولة والجيش. المستوطنون هم أدوات يستخدمونها ليس إلا. لدينا إثباتات كيف قام الجيش ببناء «أفيتار» وحماية المستوطنين. والجيش هو من وضع البؤرة في البداية من أجل أن يستوطنوها.[١١٨]

١١٥ اتفاقية جنيف الرابعة، المادتان ٤٩ و١٤٧؛ نظام روما الأساسي، المادة ٨(٢)(ب)(٨).

١١٦ انظر/ي:

OCHA, 'The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank' (July 2007), <https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocharpt_update30july2007.pdf>; Al-Haq, 'Joint Submission to the United Nations Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied Since 1967, Mr Michael Lynk, on the Legal Status of the Israeli Colonial Settlements in the Occupied Palestinian Territory' (30 April 2021) para 12.

١١٧ انظر/ي:

Hagar Shezaf, 'Israeli Soldiers Photographed Helping Build Illegal West Bank Outpost' (Haaretz, 11 June 2021) <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-soldiers-photographed-helping-build-illegal-west-bank-outpost-1.9897082>.

١١٨ مقابلة مع موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، نائب رئيس بلدية بيتا السابق، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

الكرفانات المنصوبة في بؤرة «أفيتار» الاستيطانية
علاء بدارنة، جميع الحقوق محفوظة، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٢١

وفي المحصلة، استولت بؤرة «أفيتار» الاستيطانية على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة وحالت دون وصول نحو ٣٠,٠٠٠ فلسطيني من أهالي القرى والبلدات الثلاث إلى أراضيهم، بما فيها الأراضي الزراعية التي يحرثونها ويزرعونها بانتظام.[١١٩] وقد شددت دانييلا فايس، الناطقة الرسمية باسم بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، على أن هذه البؤرة تملك من الإمكانيات ما ييسر لها التوسع على مساحة قدرها ٦٠٠ دونم.[١٢٠] وتؤكد صفحة «أفيتار» على موقع «فيسبوك» أن إقامة هذه البؤرة الاستيطانية «تؤمّن الامتداد الجغرافي بين [مستوطنتي] كفار تبواح وميجداليم وتحول دون امتداد [قرى وبلدات] قبلان ويتما وبيتا وتواصلها بعضها مع بعض.»[١٢١]

١١٩ انظر/ي:
JLAC, 'Petition for the Cancelation of Evytar Deal' <https://www.jlac.ps/en/Article/150/Petition-for-the-cancelation-of-Evytar-Deal>.

١٢٠ انظر/ي:
Amira Hass, 'In Just a Month, Illegal Settler Outpost Sprouts Up on Palestinian Lands' (Haaretz, 7 June 2021) <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-just-a-month-illegal-settler-outpost-sprouts-up-on-palestinian-lands-1.9882850>.

١٢١ صفحة «أفيتار» على موقع «فيسبوك»، <https://www.facebook.com/Evyatar2021> ؛ بتسيلم، «تسعة أشهر من الاحتجاجات: سبعة قتلى وعشرات الجرحى في بلدة بيتا» (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://www.btselem.org/arabic/firearms/20220228_nine_months_of_protesting_seven_killed_and_dozens_injured_in_the_town_of_beita>.

وفي ٦ حزيران/يونيو ٢٠٢١، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمرًا عسكريًا أعلنت بموجبه أن المنطقة التي أقيمت البؤرة الاستيطانية عليها منطقة محددة [أي تُفرض القيود للوصول إليها]، ووجهت الأوامر بهدم المباني المقامة فيها وإخلاء المستوطنين منها.[١٢٢] ومع ذلك، توصل المستوطنون في «أفيتار» وسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى اتفاق (يشار إليه فيما يلي «باتفاق أفيتار»)، اشتُرط بموجبه أن يخلي المستوطنون البؤرة الاستيطانية مؤقتًا على أن تبقى المباني فيها قائمة على حالها، في الوقت الذي تدرس السلطة القائمة بالاحتلال فيه «الوضع القانوني للأرض.»[١٢٣]

وفي هذه الأثناء، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمرًا عسكريًا يقضي بمصادرة ٣٥ دونمًا من أراضي الفلسطينيين/ات التي أقيمت بؤرة «أفيتار» الاستيطانية عليها. وبذلك، منح هذا الأمر العسكري سلطات الاحتلال الصلاحية التي تخوّلها التصرف كما لو كانت وصية على تلك الأراضي بالنيابة عن المستوطنين بغية المحافظة على المباني غير القانونية والإشراف على تنفيذ اتفاق «أفيتار». وفي ٢ تموز/يوليو ٢٠٢١، أُجلي المستوطنون عن البؤرة الاستيطانية، لكن المباني لم تزل فيها على حالها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

لجأ الفلسطينيون إلى الجهاز القضائي الإسرائيلي على الرغم من قناعتهم بانعدام جدوى طلب العدالة من المستعمِر ومعرفتهم بطابعه التمييزي الذي يعد في حد ذاته أداة أخرى من أدوات إنفاذ مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. ففي يوم ٨ حزيران/يوليو ٢٠٢١، رفع مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان التماسًا مشتركًا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بالنيابة عن المجالس المحلية في بيتا ويتما وقبلان وتسعة من أصحاب الأراضي في قبلان.[١٢٤] وقدم الالتماس المشترك أدلة وافية، بما فيها المستندات وسندات الإرث والصور، التي تثبت أن الأرض التي بُنيت بؤرة «أفيتار» الاستيطانية عليها أرضٌ يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة وأن مساحة كبيرة منها كان يزرعها أصحابها الفلسطينيون/ات.[١٢٥] وطالب الالتماس بإلغاء الأمر العسكري بشأن مصادرة هذه الأرض وفسخ اتفاق «أفيتار.»[١٢٦]

---

١٢٢ انظر/ي:
JLAC, 'Petition for the Cancelation of Evytar Deal' <https://www.jlac.ps/en/Article/150/Petition-for-the-cancelation-of-Evytar-Deal>.

١٢٣ المصدر السابق.

١٢٤ المصدر السابق.

١٢٥ المصدر السابق.

١٢٦ المصدر السابق.

فلسطيني يحمل العلم الفسطيني بينما تظهر بؤرة «أفيتار» الاستيطانية في الخلفية
وهاج بني مفلح، جميع الحقوق محفوظة، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢

في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية النظر في الالتماس المشترك المذكور أعلاه، واعتبرته «مبكّرًا» إلى حين البت في الوضع القانوني للأراضي محل النظر.[١٢٧] وبذلك، قررت المحكمة تأجيل النظر في السمة القانونية للبؤرة الاستيطانية واتفاق «أفيتار» إلى حين مسح الأرض وصدور قرار بشأن إمكانية الإعلان عنها كلها أو عن جزء منها باعتبارها «أراضي دولة.»[١٢٨] ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الإعلان عن أراضي الفلسطينيين/ات بوصفها «أراضي دولة» يشكل سياسة ممنهجة ترمي إلى تعزيز الاستيطان الإسرائيلي،[١٢٩] حيث يخصص ما نسبته ٩٩,٨ في المائة من الأراضي الفلسطينية التي تصنَّف باعتبارها «أراضي

١٢٧ الحق، التقرير الميداني، محفوظ لدى مؤسسة الحق؛ مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، منشور على موقع «فيسبوك» (١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١)، <https://www.facebook.com/JLACps/posts/10158351432886989>.

١٢٨ المصدر السابق.

١٢٩ مرسيدس ميلون، «الاستيطان في منطقة (ج): غور الأردن مثالا»، (الحق، ٢٠١٨)، ص. ٢٨.

دولة» في الضفة الغربية لصالح المستوطنات غير القانونية.[١٣٠] وقد أصر مقدمو الالتماس على أنه ينبغي الإعلان عن بطلان اتفاق «أفيتار» بحد ذاته وإلغائه[١٣١] لأنه يضفي سمة شرعية على سلسلة من الإجراءات غير القانونية ويمهد السبيل أمام إضفاء طابع قانوني عليها بأثر رجعي.[١٣٢]

يملك بشير أحمد صنوبر، ٥٦ عامًا، ومن سكان قرية يتما، أرضًا زراعية تبلغ مساحتها ثلاثة دونمات ونصف الدونم على جبل صبيح، وهي مزروعة بنحو ٤٠ شجرة زيتون وبالعشرات من أشجار التين والعنب واللوزيات والصبر والمزروعات الأخرى. ويعلق بشير، في إفادته لمؤسسة الحق، على قرار المحكمة قائلاً:

> في مجمل قرارها تجاهلت المحكمة تمامًا طعون الملتمسين بعدم قانونية الاتفاق برمته وفقًا للقانون الدولي، بغض النظر عن نتيجة فحص الإدارة المدنية لوضعية الأراضي القانونية. كما وتجاهلت الاعتداء السافر الذي قام به المستوطنون على أراضٍ ليس لهم أي حق فيها. وبذلك تكون قد أشارت المحكمة إلى أنها لا ترى إشكالية قانونية في تطويع القانون حرفيًا لمصلحة هؤلاء المستوطنين المعتدين.[١٣٣]

وقد دأب الجهاز القضائي الإسرائيلي بشكل ممنهج على مد يد العون في توسيع نطاق مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وذلك من خلال استغلال القوانين والسياسات لغايات الاستيطان ومن خلال تأخير اتخاذ القرارات المطلوبة أو مماطلتها أو تجميدها أو كل هذه الأمور مجتمعة، وترتيب الاتفاقات السياسية مع المستوطنين في مسعى منه لتقويض زخم المقاومة التي يخوضها الشعب الفلسطيني.[١٣٤] ويصف نائب رئيس بلدية بيتا السابق، موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، النظام القضائي الإسرائيلي على أنه أداة من أدوات نظام الاستعمار الأوسع وبيّن كيف أن المحاكم الإسرائيلية تلجأ إلى المماطلة والتسويف من أجل استنفاد طاقة الفلسطينيين وإرهاقهم

---

١٣٠ انظر/ي:
Peace Now, 'State Land Allocation in the West Bank — For Israelis Only' (17 July 2018), <https://peacenow.org.il/en/state-land-allocation-west-bank-israelis>.

١٣١ جميع المعلومات المتعلقة بالدعوى القضائية بشأن بؤرة «أفيتار» الاستيطانية التي وثقها مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٣٢ لائحة لاهاي، المادتان ٤٣ و٤٦؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٤٩.

١٣٣ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ١٣٨س/٢٠٢١، بشير أحمد فائق صنوبر، ٥٦ عامًا، من سكان يتما، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٢١.

١٣٤ انظر/ي:
MIFTAH, 'Israeli Settlement Proposal in Sheikh Jarrah: Solution or Evasion?' (13 October 2021), <http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=26728&CategoryId=34>.

وتقويض مقاومتهم.[١٣٥] وعلى وجه الخصوص، يضيف موسى:

> تطيل المحاكم الإسرائيلية أمد الإجراءات القضائية لكي تنزع عن الفلسطينيين شعورهم بالانتصار وفي محاولة منها لإيجاد طرق لتعزيز الاستعمار. وتعمل المخططات الاستعمارية الإسرائيلية في انسجام مع بعضها بعضًا، حيث تصدر عن قمة الهرم حتى قاعه. ثمة تناغم بين الساسة والجيش والمستوطنين والجهاز القضائي.[١٣٦]

في شهر شباط/فبراير ٢٠٢٢، أفادت التقارير بأن المدعي العام الإسرائيلي، أفيخاي ماندلبليت، صادق قبيل أيام من مغادرة منصبه على إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، وقرر في رأي قانوني نشره أنه يمكن المضي قدماً في اعتبار الأرض التي أقيمت عليها البؤرة أراضي دولة.[١٣٧] وفي الوقت نفسه، تشير التقارير إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تدرس التوصل إلى «تسوية» يمكن بموجبها إعادة بناء كلية دينية («يشيفا») كانت قد هُدمت في بؤرة «حومش» الاستيطانية في «أفيتار.»[١٣٨] ووفقًا لما ورد على لسان بتسيلم، « يمكن للحكومة الآن أن تمضي قدماً في عمليّة «شرعنة» البؤرة الاستيطانيّة وإقامة الكليّة الدينيّة هناك.»[١٣٩]

١٣٥ مقابلة مع موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، نائب رئيس بلدية بيتا السابق، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٣٦ المصدر السابق.

١٣٧ انظر/ي:

Hagar Shezaf and others, 'In Last Days in Office, Israel's Attorney General Okayed Settlement at Illegal Outpost (Haaretz, 2 February 2022), <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-last-days-in-office-israel-s-ag-okayed-settler colony -at-illegal-outpost-1.10585018>.

١٣٨ بتسيلم، «تسعة أشهر من الاحتجاجات: سبعة قتلى وعشرات الجرحى في بلدة بيتا» (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢)، <https://www.btselem.org/arabic/firearms/20220228_nine_months_of_protesting_seven_killed_and_dozens_injured_in_the_town_of_beita>.

١٣٩ المصدر السابق.

# ٤ مقاومة بيتا وصمودها

## ٤-١ حراس الجبل

حشد أهالي بلدة بيتا صفوفهم وتظاهروا بشكل يومي على جبل صبيح منذ إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية على أراضيهم في يوم ٣ أيار/مايو ٢٠٢١. وقد نظم الفلسطينيون الذين يقودون المقاومة الشعبية في جبل صبيح، والمعروفون باسم حراس الجبل، أنفسهم في وحدات تعمل على أساس التناوب فيما بينها من أجل تأمين الحماية للجبل على مدار الساعة من المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي. تبلغ ذروة المظاهرات اليومية في أيام الجمعة التي تشهد مشاركة واسعة من أهالي البلدة، الذين بدورهم يقيمون الصلاة ويتجمعون في الخيمة التي نصبوها على الجبل. ثم تندلع المواجهات بين قوات الاحتلال المدججة بالسلاح وأهالي البلدة بعد الصلاة.

فلسطينيون يرتدون قمصانًا تبين مختلف الوحدات التابعة لحراس الجبل
شادي جرارعة، جميع الحقوق محفوظة، ٢٠٢١

على مدى الشهور الأولى التي تلت إقامة البؤرة الاستيطانية، وظّف أهالي بيتا أساليب المقاومة الشعبية التي استمدوها من التاريخ الزاخر للمقاومة والنضال في فلسطين. فعلى سبيل المثال، وظّف حراس الجبل فعاليات الإرباك الليلي، وهو تكتيك استُخدم خلال مسيرات العودة الكبرى التي انطلقت في قطاع غزة خلال عام ٢٠١٨، حيث لجأ المتظاهرون إلى إصدار الأصوات

الصاخبة على طول مناطق السياج الحدودي في الليل لإزعاج قوات الاحتلال الإسرائيلي.[١٤٠] وإلى جانب التكتيكات التي سبق استخدامها في إطار المقاومة الشعبية الفلسطينية، طوّر حراس الجبل تكتيكات أخرى. فمثلًا، تولّت «وحدة المشاعل» مسؤولية إشعال النار على العصي والوقوف على جبل صبيح في الليل لإزعاج المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى هذا المنوال، كانت وحدة «الإرباك الليلي» تسلط أشعة الليزر وأضواء المصابيح الكاشفة في اتجاه البؤرة الاستيطانية وقوات الاحتلال التي تتمركز على جبل صبيح، وتنفخ في الأبواق وتغني الأغاني الفولكلورية عبر مكبرات الصوت.

فلسطينيون يشاركون في فعاليات الإرباك الليلي على جبل صبيح
شادي جرارعة، جميع الحقوق محفوظة، حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٢١

وكانت «وحدة الكوشوك» مسؤولة عن جمع الإطارات المطاطية وإشعالها من أجل حجب الرؤية عن قوات الاحتلال وبالتالي تأمين الحماية للمتظاهرين خلال المواجهات. وفي الوقت نفسه، كان يُعهد بالمسؤولية ل«وحدة الرصد» لمراقبة وجود قوات الاحتلال والمستوطنين على الجبل، في

١٤٠ انظر/ي:
Rami Almeghari, 'Gaza Marks One Year of the Great March of Return' (28 March 2019, The New Arab), <https://english.alaraby.co.uk/analysis/gaza-marks-one-year-great-return-marches>.

حين تعمل «وحدة الخوازيق» على إقامة المتاريس على الطرق الممتدة عبر الجبل لتقييد حركة مركبات الجيش الإسرائيلي وجيباته وجرافاته.

## تركيز خاص: نساء بيتا ومبادرة «أقل واجب»

لم تزل نساء بلدة بيتا، على مدى تاريخهن، يشكلن جزءًا أصيلًا لا ينفصل عن نضال البلدة في سبيل التحرر من الاستعمار الاستيطاني والأبارتهيد والاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي يعانين فيه من التهميش السياسي في ظل منظومة أبوية تسود مجتمعهن.[١٤١] فدور نساء بيتا لا يقتصر على تعزيز مقاومة الشعب الفلسطيني كزوجات وأمهات وأخوات، بل يشمل أدوارهن الفاعلة في المقاومة والقيادة وتنظيم المجتمع. على سبيل المثال، خلال الانتفاضة الأولى، انخرطت نساء بيتا في المظاهرات والمقاومة الشعبية بما يشمل رشق الحجارة وتحدي الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.

خلال نموذج المقاومة الشعبية ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية منذ أيّار/مايو ٢٠٢١، ابتكرت نساء بيتا تكتيكات جديدة لإسناد المقاومة الشعبية وتعزيزها في البلدة. وبالنظر إلى طبيعة المظاهرات التي تدور رحاها على جبل صبيح على مدار الساعة لحراسة الجبل، قد يمكث بعض الشباب عليه بعيدين عن بيوتهم وأسرهم على مدى أيام متواصلة، وكان هذا هو الحال تحديدًا خلال الأشهر الأولى. ولذلك، خرجت نساء البلدة بمبادرة لمساندة المتظاهرين، وأطلقن على مبادرتهن اسم «أقل واجب.» وتستذكر آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، إحدى سكان بيتا ومن مؤسسات هذه المبادرة، في مقابلة أجرتها مؤسسة الحق معها:

> خلال الأسبوع الثاني من المظاهرات، شاهدت نساء بيتا لقطات حية من جبل صبيح وسمعنا الشباب على الجبل يذكرون أنهم في حاجة إلى الماء والطعام، وخاصة لأنهم كانوا دائمًا هناك ويحرسون الجبل. فأطلقت أنا وعدد من النساء مبادرة على مواقع التواصل الاجتماعي ودعونا فيها إلى تحضير الطعام والتبرع به لتقديمه للمتظاهرين. ولمدة أسبوعين تقريبًا، قدمت أنا ومريم بني شمسة الطرود الغذائية والطعام الذي تعده نساء البلدة وأوصلناه في سيارتينا إلى المتظاهرين. ومع زيادة عدد المتظاهرين، صار التعامل مع احتياجاتهم أصعب. ثم فكرنا في أن هذه المبادرة تستدعي المزيد من التنظيم. فبدأنا

١٤١ يارا هواري، «تهميش المرأة الفلسطينية سياسيًا في الضفة الغربية» (الشبكة، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٩)، <https://rb.gy/zyqnlb>.

نبحث عن التمويل ونحضر الطعام في قاعات بيتا للمناسبات، بمشاركة نحو ١٢٠ امرأة. ولمدة ٨٠ يومًا تقريبًا، أوصلنا وجبتين إلى الجبل في كل يوم وكميات أكبر في أيام الجمعة. عندما يقدم الشخص روحه وابنه ودمه ويقدم كل شيء، الأمور المادية هي أقل شيء ممكن أن نقدمه وهذا هو السبب الذي جعلنا نسمي المبادرة مبادرة «أقل واجب.»[١٤٢]

١٤٢ مقابلة مع آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

## ٤-٢ أسباب استمرارية المقاومة الشعبية وصمودها في بيتا

لقد تعهد حراس الجبل، الذين يدركون أن إسرائيل تؤجل انتهاكاتها على أساس تكتيكي ومؤقت لكي تفت في عضد المقاومة الفلسطينية، بأن «البلدة لن تهدأ حتى إزالة آخر كرفان وضعه الاحتلال على قمة الجبل،»[١٤٣] حتى بعد رحيل المستوطنين عن البؤرة الاستيطانية في يوم ٢ تموز/يوليو ٢٠٢١. فمنذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١، تفاوتت المظاهرات التي اندلعت على جبل صبيح في مستوى المشاركة فيها وتواترها ووجود المشاركين على الجبل، حيث شهدت الأشهر الأولى وجودًا دائمًا ومشاركة واسعة من جانب أهالي البلدة وتوظيف تكتيكات عدّة للمقاومة الشعبية. ومع ذلك، لا يزال أهالي البلدة حتى وقت كتابة هذا التقرير يتجمعون على جبل صبيح وينظمون مظاهراتهم عليه خاصة في أيام الجمعة ويخوضون المواجهات من حين إلى آخر مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث يوافق ذلك أكثر من سنتين على انطلاق المقاومة الشعبية في مواجهة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية.

فلسطينيون في أحد المسيرات التي تنظَّم على جبل صبيح
وهاج بني مفلح، جميع الحقوق محفوظة، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٢٢

١٤٣ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «'حراس الجبل' خلال مؤتمر صحفي: لن تهدأ بيتا حتى إزالة آخر كرفان وضعه الاحتلال على جبل صبيح» (١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١)، <https://www.wafa.ps/Pages/Details/29206>.

وعلى الرغم من الإرهاق وما يتعرض له أهالي بيتا من مستويات مفرطة من العنف والقمع الإسرائيلي، فقد أسهمت عوامل عدة في صمود مسيرة المقاومة الشعبية في البلدة واستمراريتها، وهي موضحة كما يلي:

## ٤-٢-١ الاستقلالية

تمكن نموذج المقاومة الشعبية في بيتا من المحافظة على استقلاليته. فقد حافظ أهالي البلدة، الذين قيّموا مختلف نماذج المقاومة الشعبية في شتى أرجاء فلسطين واستخلصوا الدروس منها، على النموذج الذي ارتأوه لمقاومتهم الشعبية باعتباره نموذجًا ينظمه الناس ويقودونه، مما حال دون تدخل الفصائل السياسية فيه. وفي هذا السياق، شددت آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، إحدى سكان بيتا وإحدى قياديات مبادرة «أقل واجب» ومسعفة متطوعة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، على الأهمية البالغة التي تكتسيها المحافظة على استقلالية نموذج المقاومة الشعبية لضمان ديمومته واستمراريته.[١٤٤] وصرّحت آمال بقولها في المقابلة التي أجرتها مؤسسة الحق معها:

> ليس ثمة مكان للفصائل السياسية في نموذج مقاومتنا الشعبية. جميعنا متفقون على عدم رفع أعلام أية أحزاب سياسية على الجبل. نرفع العلم الفلسطيني فقط.[١٤٥]

## ٤-٢-٢ المقاومة التاريخية التي تتناقلها الأجيال

تعد ثقافة المقاومة والصمود وروح التحدي التي تتجذر في نفوس أهالي بيتا من العوامل الأخرى التي تسهم في دوام المقاومة الشعبية في البلدة. فقبل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، انخرط سكان البلدة في النضال التحرري في وجه الاستعمار الصهيوني الذي جثم على أرض فلسطين.[١٤٦] وإبان حقبة الانتداب البريطاني، وقف أهالي بيتا سدًا منيعًا في مواجهة الدور الذي اضطلعت سلطات الانتداب به في تسهيل تحقيق الأهداف الصهيونية التي كانت ترمي إلى استعمار فلسطين. فعلى سبيل المثال، في أثناء الثورة العربية الكبرى عام

١٤٤ مقابلة مع آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٤٥ المصدر السابق.

١٤٦ سرمد فوزي التايه، «بلدة بيتا ... الفسيفساء الفلسطينية ذات الطابع الفريد» (وكالة معًا الإخبارية، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١)، <https://www.maannews.net/articles/2043516.html>.

١٩٣٦ التي كانت بمثابة انتفاضة هبت على مدى ثلاث سنوات في وجه الحكم البريطاني والمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، انضم أهالي بيتا إلى هذه الثورة، فاستُشهد خمسة من أبناء البلدة خلالها.[١٤٧]

وكان العديد من الثوّار الوطنيين في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني يعودون إلى بيتا في أصولهم. فعلى سبيل المثال، كانت عصابة أبو كباري التي تنحدر من بيتا من أولى الجماعات الفلسطينية التي شاركت في الكفاح المسلح ضد سلطات الانتداب البريطاني.[١٤٨] وفضلاً عن ذلك، كان صالح العرميط من بيتا أحد قادة جماعات الكفاح المسلح في تلك الحقبة.[١٤٩] وقد دب هو وصاحبه أبو جلدة الجزع والهلع في نفوس البريطانيين والصهاينة الذين طاردوهما بلا كلل حتى قتلتهما قوات الانتداب البريطاني في نهاية المطاف.[١٥٠] وعلى مرّ الأجيال، استمرت هذه الأيقونات في كونها جزءًا أصيلًا من التراث والأساطير والحكايات الشعبية في فلسطين.[١٥١]

ويقول البيتاوي تيسير الشيخ صالح خريوش، ٦٣ عامًا، وهو يستعرض المقاومة التي شهدتها بيتا على مدى تاريخها وفي حاضرها:

> في وقت الانتداب البريطاني، كانت بيتا قلعة للثوّار وكان كل ثوار الضفة الغربية يأتون إلى بيتا. كانت بيتا مركزاً وأساساً للثوار. انضمت بيتا للثورة وخاضت تسع معارك ضد قوات الانتداب البريطاني وميليشيات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بين عامي ١٩٢٨ و١٩٤٧. منذ عام ١٩٣٢ وبيتا تقدّم شهداء للوطن. منذ ذلك الوقت لليوم افتدت بيتا ٨٤ شهيداً من أبنائها للوطن.[١٥٢]

١٤٧ محمد الجاغوب، «بيتا: النضال الوطني لأهالي قرية بيتا» (فلسطين في الذاكرة، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، <https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Beita_895/Article_9934.html>.

١٤٨ انظر/ي:
Palestinian Journeys, 'A Legend in the Mountains' <https://www.paljourneys.org/en/story/14203/legend-mountains>.

١٤٩ المصدر السابق؛ حمزة العقرباوي، «المقاومة جدوى مستمرة: بيتا نموذجًا»، (فلسطين Ultra، ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٦)، <https://rb.gy/tecncp>.

١٥٠ أبو جلدة، «أبو جلدة والمعرميط»، <https://abujildeh.com/>؛
Palestinian Journeys, 'A Legend in the Mountains' <https://www.paljourneys.org/en/story/14203/legend-mountains>

١٥١ المصدر السابق.

١٥٢ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خريويش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

واصل أهالي بيتا مقاومتهم في وجه مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في أثناء النكبة والنكسة في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧.[١٥٣] وفي خضمّ الانتفاضة الأولى، عرف الفلسطينيون من أبناء البلدة بصمودهم ومقاومتهم، حيث صمدوا في وجه سياسات القمع والعقوبات الجماعية الإسرائيلية وقاوموها. واعتزازاً بمقاومة بيتا، جاء في إحدى أغاني الانتفاضة الأولى، أغنية تقول في كلماتها: «قرية بيتا غالية علينا أعطت للصهيوني دروس. قالت له لا تحلم بأرضي ولا تفكر عليها تدوس.»[١٥٤] فانتقلت صورة بيتا بوصفها بلدة صلبة وتزخر بالعزيمة الراسخة والعناد المتعنّت من جيل إلى جيل. فنقل الفلسطينيون الذين قادوا الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ صمودهم وحكمتهم وتجربتهم إلى الجيل الذي قاد المظاهرات على جبل صبيح منذ العام ٢٠٢١. ويصف الكاتب والناشط محمد الكرد هذا الصمود الذي تتوارثه الأجيال في بيتا بقوله:

> ليس من الصعب أن يتخيل المرء كيف تستطيع قسوة الاحتلال أن تخرج مثل هؤلاء الناس الشجعان. فقد غدا ضحايا القمع الوحشي لرابين آباء حراس الجبل وأجدادهم. فلم تخلق عظامهم المكسرة روحًا يمكن كسرها أو هزيمتها.[١٥٥]

ومما يلاحظه المرء أن المقاومة الشعبية التي لا تزال جذوتها ملتهبة منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ في جبل صبيح ليست المرة الأولى التي يتحدى فيها أهالي بيتا في تاريخهم الحديث التوسع الاستعماري الاستيطاني ويقاومونه. فالمحاولة التي بذلها المستوطنون لاستيطان جبل العرمة في عام ٢٠٢٠، مثلًا، قوبلت بحشد صفوف أهالي البلدة الذين نظموا الاعتصامات والمظاهرات، مما أفضى في نهاية المطاف إلى وقف مسعى المستوطنين، على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه الأهالي جراء القمع الإسرائيلي. يقع جبل العرمة في الجهة الشرقية من بيتا، وهو أحد أعلى الجبال في محافظة نابلس، حيث يصل ارتفاعه إلى ٨٤٣ مترًا فوق مستوى سطح البحر ويحتضن مواقع وبقايا أثرية تعود إلى العصر البرونزي.[١٥٦] في يوم ١٠ آذار/مارس

---

١٥٣ محمد الجاغوب، «بيتا: النضال الوطني لأهالي قرية بيتا» (فلسطين في الذاكرة، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، <https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Beita_895/Article_9934.html>.

١٥٤ أحمد البيتاوي، «بيتا للمستوطنين: تحلموش» (فلسطين Ultra، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨)، <https://shorturl.at/ekyT0>.

١٥٥ انظر/ي:
Mohammed El-Kurd, 'A Night with Palestine's Defenders of the Mountain' (the Nation, 15 September 2021) <https://www.thenation.com/article/world/beita-palestine-israel/>.

١٥٦ عاطف دغلس، «جبل العُرمة بنابلس.. صراع وجود وإثبات هوية» (الجزيرة، ٥ آذار/مارس ٢٠٢٠)، <https://rb.gy/lts31z>: Shatha Hammad, '"This is Our Mountain": Palestinians Repel Settlers Emboldened by Netanyahu's Words' (Middle East Eye, 5 March 2020) <https://www.middleeasteye.net/news/our-mountain-palestinians-repel-settlers-emboldened-netanyahus-green-light>.

٢٠٢٠، تجمع المئات من أهالي بيتا والقرى والبلدات المجاورة بشيبهم وشبانهم للاعتصام على جبل العرمة وحمايته من المستوطنين بعدما بلغتهم أنباء تفيد بأن هؤلاء المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي كانوا ينوون اقتحام الجبل.[١٥٧] ففي نحو الساعة ٥:٣٠ من فجر اليوم التالي، اقتحم المئات من جنود قوات الاحتلال، وبرفقتهم نحو ٤٠ مركبة عسكرية وجرافتين عسكريتين، منطقة جبل العرمة وحاصرته من جميع جهاته وأطلقت عبوات الغاز المسيل للدموع والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط بكثافة وبصورة عشوائية على المعتصمين.[١٥٨] كما أطلقت قوات الاحتلال النار فقتلت **محمد عبد الكريم حمايل**، ١٥ عامًا، بعيار ناري حي في رأسه من مسافة تراوحت من ٢٠ إلى ٣٠ مترًا،[١٥٩] و**إسلام عبد الغني دويكات**، ٢٣ عامًا، بعيارين معدنيين مغلفين بالمطاط في رأسه من مسافة بلغت ثلاثة أمتار.[١٦٠]

وشهد سالم مصطفى حمايل، الذي كان يبلغ من العمر ٢٣ عامًا حينئذ ومن سكان بيتا وأحد المشاركين في الاعتصام الذي نظمه الأهالي على جبل العرمة، ما استخدمته قوات الاحتلال الإسرائيلي من قوة مفرطة واستشهاد محمد. فيروي في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق:

> فوجئت بمشاهدتي مجموعة من الجنود يتخفون داخل الجبل خلف الشباب ولا يبعدون عنهم أكثر من ٥٠ متراً هوائيًا. ومباشرة لحظة ظهورهم على المتظاهرين، أطلقوا الأعيرة النارية الحية بشكل عشوائي فأصيب ابن قريتنا محمد عبد الكريم حمايل وعمره ١٥ عاماً بعيار ناري في رأسه وسقط أمامي أرضاً وكنت لا أبعد عنه سوى عشرة أمتار تقريباً. مباشرة هرعت إليه محاولاً رفعه عن الأرض إلا أن الجنود الاسرائيليين أطلقوا النار مرة أخرى مما اضطرني واضطر الشباب الذين حولي الاختفاء داخل الجبل وأخذ الجبل والحجارة والصخور سواتر لنا [دون أن ننقذ محمد].[١٦١]

---

١٥٧ انظر/ي:
Al-Haq, 'Israel's Gross Violations of Human Rights in the Face of COVID-19 (Reporting Period 8 - 29 March 2020)' (3 April 2020), <https://www.alhaq.org/advocacy/16676.html>.

١٥٨ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢٠/١٢٤، عبد الغني توفيق دويكات، ٤٨ عامًا، من سكان بيتا، ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٠.

١٥٩ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢٠/٨٩، بكر «محمد صباح» ممدوح عبد الحق، ٣٢ عامًا، من سكان نابلس، ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠؛ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢٠/٩٠، سالم مصطفى حمدان حمايل، ٢٥ عامًا، من سكان بيتا، ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠.

١٦٠ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢٠/١٢٤، عبد الغني توفيق دويكات، ٤٨ عامًا، من سكان بيتا، ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٠؛ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢٠/١٢٩، محمد حماد إبراهيم حمايل، ٤٥ عامًا، من سكان بيتا، ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٠.

١٦١ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢٠/٩٠، سالم مصطفى حمدان حمايل، ٢٥ عامًا، من سكان بيتا، ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠.

ويستذكر والد إسلام، عبد الغني توفيق دويكات، ٤٨ عامًا، الذي كان مع ابنه يوم استشهاده، في إفادته لمؤسسة الحق:

> كنت في الخيمة الرئيسية التي يستخدمها المواطنون في الجلوس والراحة، عندما أصيب شاب بعيار معدني بالصدر وتم إدخاله إلى داخل الخيمة ولحقت به. وعندها وخلال وجودي بداخل الخيمة؛ كنت أسمع أصوات صراخ للمواطنين وكان إطلاق الأعيرة المعدنية والرصاص الحي الذي أستطيع تمييز صوته متواصلاً. وعند خروجي من الخيمة شاهدت ابني إسلام دويكات وكان ملقى على الأرض على ظهره ويحيط به مجموعة من الجنود الاسرائيليين وبزيهم العسكري النظامي ومنهم مجندة اسرائيلية. وكانت الدماء تسيل من رأسه بغزارة. واقتربت منه وبدأت أصرخ من هول المنظر وكان ما يزال يتحرك. وبعد ذلك جلست قرب ابني المصاب لمدة دقيقتين تقريبًا. وبعدها كنت أشاهد جندياً إسرائيلياً استمرّ في إطلاق الأعيرة المعدنية صوب المواطنين.[١٦٢]

١٦٢ أجريت لإسلام أكثر من عملية جراحية وتم إخراج عيار معدني واحد من رأسه والثاني استقر بالدماغ ولم يتم إخراجه وبعد ذلك حدث نزيف في الجمجمة وتدهورت حالته الصحية يوماً بعد يوم، وكان يعالج في العناية المكثفة في المستشفى حتى الإعلان عن استشهاده بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١. مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢٠/١٢٤، عبد الغني توفيق دويكات، ٤٨ عامًا، من سكان بيتا، ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٠.

## ٤-٢-٣ وحدة المجتمع البيتاوي وتماسكه وتكافله

إلى جانب ثقافة المقاومة التي تناقلتها الأجيال، ثمة مستوًى عالٍ من التماسك واللُحمة والوحدة بين جميع أبناء بلدة بيتا للحيلولة دون إنفاذ أي إجراء من إجراءات الاستيطان. فأهالي بيتا يتّحدون في وجه أي محاولة للاستيلاء على أراضيهم، فتختفي الفروقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أهالي البلدة كافة وهم يدافعون بشكل جماعي عن أرضهم ومستقبلهم.

فلسطينيون يشاركون في المواجهات على جبل صبيح
نادر صالحة، جميع الحقوق محفوظة، ٢٠٢١

وتعلق آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا ومن سكان بيتا وإحدى قياديات مبادرة «أقل واجب» ومسعفة متطوعة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، على تكامل الأدوار بين أهالي البلدة منذ انطلاق شرارة المظاهرات على جبل صبيح في شهر أيار/مايو ٢٠٢١، بقولها:

> نحن في بيتا نكمّل بعضنا البعض؛ تجد شخصاً يقاتل في الخطوط الأمامية، وآخرُ يلقي الحجارة؛ وآخرُ يراقب؛ وآخرُ يزودنا بالمعدات اللازمة للإرباك الليلي؛ وغيره يرشد الناس للمقاومة الشعبية، كلٌ منا ضمن مجاله وقدرته. فإذا تخلى أي شخص عن دوره، سيختلّ نموذج المقاومة الشعبية الذي نعتمده.[١٦٣]

١٦٣ مقابلة مع آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

فلسطينيون يشاركون في المواجهات على جبل صبيح
وهاج بني مفلح، جميع الحقوق محفوظة، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

وبالنظر إلى أن العديد من المتظاهرين كرسوا جلّ وقتهم لحماية جبل صبيح خلال الأشهر الأولى التي تلت اندلاع المظاهرات على الجبل، فقد كانوا بعيدين عن أسرهم وعن أعمالهم أيضًا، مما أثّر على أحوالهم الاقتصادية. ورغم هذه المصاعب، أسهمت ثقافة تكافل المجتمع التي لا تزال متأصلة بين أهالي بيتا في استمرار المقاومة وديمومتها. فقد عزز الدعم الدائم الذي يقدمه أهالي البلدة لأولئك الذين يخاطرون بحياتهم ويكرسون أوقاتهم وطاقاتهم لحماية الجبل أواصر الصمود والتأقلم على الرغم من الظروف التي أحاطت بهم. وفي هذا المقام، يعلق موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، نائب رئيس بلدية بيتا السابق، على ثقافة التكافل هذه بقوله:

> ترى الأطفال يدّخرون مصروفهم لشراء الإمدادات للأنشطة على الجبل. أما إذا ذهب أحد إلى البقالة وكان صاحبها يعلم أن هذا الشخص موجود دائمًا على الجبل، فلا يطلب النقود منه لقاء ما يشتريه.[١٦٤]

١٦٤ مقابلة مع موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، نائب رئيس بلدية بيتا السابق، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

**كما يتحدث الناشط أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، من سكان بيتا، ويعمل ممثلاً عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، عن اللُّحمة والتعاضد بين أهالي بيتا وتكافلهم بعضهم مع بعض:**

> على مدى ٤٥ يومًا من المظاهرات على جبل صبيح، تحمّل أهالي بيتا المسؤولية عن جميع مصاريف المقاومة الشعبية وما ترتب عليها من آثار، بما في ذلك التبرع بدفع لوازم أعمال الإرباك الليلي، والطعام والشراب لحراس الجبل وتغطية المصاريف الطبية للجرحى. يضع أهالي بيتا المال في البلدية والصيدليات ومحطات الوقود لأي شخص يحتاج إليه. فمثلًا، في الليلة التي استشهد فيها قريبي عماد دويكات [وهو واحد من عشرة فلسطينيين استشهدوا بين شهري أيار/مايو ٢٠٢١ وأيار/مايو ٢٠٢٢]، جمع أهالي بيتا التبرعات التي وصلت إلى ٢٥,٠٠٠ شيكل [ما يعادل ٧,٢٠٠ دولار] لسداد ديونه ومساعدة أرملته وأبنائه الخمسة.[١٦٥]

١٦٥ مقابلة مع أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، ناشط ومن سكان بيتا وممثل عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

## ٤-٢-٤ مشاركة الشباب

بينما يشارك أهالي بيتا من جميع الأعمار في المظاهرات على جبل صبيح، يغلب عليهم الشباب اليافعون. إذ تشير زيادة مشاركة الشباب في المظاهرات التي تعم فلسطين، بما فيها حالة بيتا، الإحساس المتزايد في أوساط هؤلاء الشباب بالإقصاء عن صناعة القرار، والإحباط الذي يشعرون به من غياب المشروع السياسي التحرري، وانعدام إيمانهم فيما يسمى عملية السلام، وشعورهم بالإحباط من المجتمع الدولي، والأهم من ذلك كله تعرضهم لحرمان قاسٍ وطويل الأمد من حقوقهم الأساسية تحت حكم نظام الاستعمار الاستيطاني والأبارتهيد الإسرائيلي.[١٦٦] فالشباب الفلسطينيون يشعرون بالتمكين بالمقاومة التي يخوضونها، حيث يستعيدون قدرًا من فاعليتهم.[١٦٧]

شاب فلسطيني يشارك في المظاهرات على جبل صبيح
شادي جرارعة، جميع الحقوق محفوظة، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٢١

١٦٦ انظر/ي:
Simon Reynolds, 'Using other Forms of Resistance' in Lubnah Shomali, Maya Al-Orzza (eds), Oslo is Dead: Alternative Approaches to Achieve Durable Solutions (BADIL Al-Majdal Magazine, April 2016) 36.

١٦٧ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، «الشباب الفلسطيني والهبة الجماهيرية: استطلاع رأي عبر الإنترنت بين الشباب الفلسطينية (الفئة العمرية ١٦-٣٥ سنة)» (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

## ٤-٢-٥ المقاومة جدوى مستمرة

بينما يدرك أهالي بيتا أن حياتهم معرضة للخطر عندما يقاومون الاستعمار الآخذ بالتوسع، فهم مستعدون لدفع هذا الثمن الباهظ لكي يضمنوا أن الأجيال التي تعقبهم ستتحرر من الآثار الوخيمة والممتدة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. وحسب المقولة التي جسّدها الشهيد باسل الأعرج، وهو مثقف وناشط فلسطيني، «كل ثمن تدفعه في المقاومة.. ستحصل على مقابله، إذا لم يكن في حياتك فستأخذه لاحقًا.. المقاومة جدوى مستمرة.»[١٦٨]

وبالمثل، يصرح البيتاوي سعيد محمد حمايل، ٤٩ عامًا، والذي كان قد استشهد ابنه محمد، ١٦ عامًا، خلال أحد المظاهرات على بؤرة «أفيتار» الاستيطانية برصاصة أطلقها جنود الاحتلال عليه، كما هدم منزله عقابياً عام ١٩٨٨، بقوله:

> لولا موقف بيتا وأهالي بيتا ونضال بيتا واستمرارية بيتا، لم يكن ليكتفي الجيش والمستوطنون ب ٣٠ دونماً أو ٤٠ دونماً، فقد كان طموحهم أن يستولوا على حوالي ٨٠٠ دونم من أجل تعزيز الفصل العنصري ووضع الفلسطينيين في كانتونات... بدأت جميع البؤر الاستيطانية بكرفان واحد. مثلًا مستوطنة أريئيل بدأت في كرفان واحد في السبعينات وهي الآن من الأكبر في فلسطين... ولذلك نحن مستمرون في نضالنا ... نحب أن ندفع فاتورتنا مرة واحدة ولا نحب أن ندفعها أقساطًا. مهما كلفنا من ثمن، سنستمر لأننا نرى القرى والمدن المجاورة كيف دفعوا الثمن غاليًا...[١٦٩]

ومن الآثار الرئيسية التي تفرزها إقامة المستوطنات على أراضي بيتا تزايد خطر تعرض أهالي البلدة لعنف المستوطنين اليومي. يقول المصوّر براء حسين، ٢٣ عامًا، في سياق إشارته إلى الاعتداء الذي شنه المستوطنون بالإحراق العمد عام ٢٠١٥ وأسفر عن استشهاد ثلاثة من أفراد

---

١٦٨ العربي الجديد، «باسل الأعرج... يقاوم ولا ينكسر» (٧ آذار/مارس ٢٠١٧)، <https://rb.gy/r1rvei>.

١٦٩ انظر/ي:
Al-Haq, 'Side Event to the Human Rights Council 48th Session: Voices from Beita' (27 September 2021) <https://www.youtube.com/watch?v=4p-nMUHRF40>.

عائلة الدوابشة،[١٧٠] «إننا نرى ما فعله المستوطنون في قرى أخرى. فالمستوطن في وسعه أن يضرم النار في منزل فلسطيني ويهرب... لا نريد لهذا أن يكون واقعنا.»[١٧١]

ويبين المحامي والناشط منتصر علي حمايل، ٢٩ عامًا، الذي يشدد على ضرورة مقاومة عنف المستوطنين المتصاعد:

> كان المستوطنون يتجنبون دخول القرى الفلسطينية، ولكن لم يعد الأمر كذلك. اليوم، نحن خائفون. فهؤلاء مستوطنون مسلحون. إنهم يعتدون علينا. دعنا نتذكر الشهيد معتز بني شمسة الذي قتله مستوطن مسلح عام ٢٠١٨، بحماية جنود الاحتلال الإسرائيلي. لقد استشهد خلال مظاهرة تضامنية في حوارة لإبداء الدعم للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام. وقد وزع أحد المستوطنين المسؤولين عن إقامة بؤرة استعمارية الحلوى على دوار «يتسهار» بعد استشهاد معتز [احتفالًا بقتله]. كيف يمكن لأي فلسطيني يفقد أحدًا من أحبائه برصاص الإسرائيليين ألا يشارك في المقاومة الشعبية ضد الاستعمار؟ سوف يشارك فيها حتى لو عنى ذلك أن يفقد حياته.[١٧٢]

وفضلًا عما تقدم، يدرك أهالي بيتا أن الاعتداءات الواسعة والمنظمة التي يشنها المستوطنون عمداً تشكل إحدى أركان البيئة القسرية التي يعاني الفلسطينيون/ات منها في الضفة الغربية المحتلة، بهدف توسيع مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وترسيخه. وفي هذا السياق، يشير البيتاوي أحمد عوض بني شمسة، ٥٠ عامًا، إلى المساعي الممأسسة التي تبذلها سلطات الاحتلال وقواتها والمستوطنون والمنظمات الاستيطانية الإسرائيلية على صعيد تهجير الشعب الفلسطيني من أرضهم:

---

١٧٠ انظر/ي:

Al-Haq, 'Arson Attack Emblematic of Israel's Settlement Enterprise' (2 August 2015), <https://www.alhaq.org/advocacy/6511.html>; Al-Haq, 'Special Focus on Palestinian Children: Targeting Palestine through its Future' (December 2015), <https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/Special.Focus.on.children.pdf>.

١٧١ انظر/ي:

Mohammed El-Kurd, 'A Night with Palestine's Defenders of the Mountain' (the Nation, 15 September 2021) <https://www.thenation.com/article/world/beita-palestine-israel/>.

١٧٢ مقابلة مع منتصر علي حمايل، ٢٩ عامًا، محامٍ وناشط، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

> يتلقى المستوطنون المساندة من الدولة والمنظمات الاستيطانية. إنهم يريدون أن يستولوا على أي قمة جبل بين التجمعات السكانية الفلسطينية من أجل إرهاب الشعب الفلسطيني وإجباره على الرحيل عن أرضه. يريدون منا أن نرحل عن أرضنا كي يستوطنوا فيها. هذه جهود ممأسسة هدفها محو الفلسطينيين الأصلانيين من أرضهم. وعندما نواجههم بالمقاومة، فقد يتوجهون إلى موقع آخر. ولكن في بيتا، نحن نموذج مستمر من والمقاومة في وجه مساعي الاستعمار. لقد قررنا وأصرينا على الدفاع عن أرضنا في مواجهة الاستعمار للحيلولة دون الآثار الوخيمة التي يخلفها الاستعمار على مستقبلنا – وهو ما نراه في القرى المجاورة، مثل حوارة وبورين. فنحن نخوض منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ معركة متواصلة ضد الاستعمار. ربما ليس في وسعنا أن نهزم الجيش، لكننا نرفض الاستعمار رفضاً قاطعاً. فهل يفترض بنا أن نسمح لمستوطن صهيوني بالاعتداء على مدني فلسطيني أو الاستيلاء على أرضنا بالقوة؟ إننا نرفض ذلك تمامًا.[١٧٣]

ولا تُلاحظ روح التضحية العالية هذه بين أولئك الذين يشاركون في المظاهرات والمواجهات فحسب، بل تمتد كذلك إلى أهاليهم وإلى أهالي البلدة ككل. ففي هذا المقام، تقول آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، إحدى سكان بيتا:

> ابني الوحيد عمره ١٤ عامًا. عندما بدأت المظاهرات في شهر أيار/مايو ٢٠٢١، كنت خائفة من تركه والسماح له بالمشاركة فيها. وعندما بدأت بالذهاب إلى جبل صبيح واصطحاب ابني معي، بدأت أقول له: «ربنا يحميك» وأتركه يذهب. وعندما رأيت مقلاعه أول مرة، كنت أموت من الخوف. والآن، عندما لا أرى مقلاعه على طاولة المنزل، أعرف من تلقاء نفسي أنه على الجبل. الحزن والفرح والعطاء تعوّد إذا كانوا بمحبة.[١٧٤]

ويوظف أهالي بيتا، وهم يُظهرون هذا القدر المتقدم من الصمود، أدوات القمع الإسرائيلي نفسها ويحولونها إلى أدوات تشد من عضدهم. فعلى سبيل المثال، لا يزال البيتاوي نايف عبد الحفيظ حمايل، ٤٧ عامًا، يشارك في المظاهرات على جبل صبيح على الرغم من الصعوبة التي يعاني منها

١٧٣ مقابلة مع أحمد عوض بني شمسة، ٥٠ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

١٧٤ مقابلة مع آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

نايف حمايل على عكازه - الحق، جميع الحقوق محفوظة، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢

في المشي بسبب إصابته في ركبته اليمنى بعيار ناري حيّ في يوم ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢١.[١٧٥] فعندما التقى فريق مؤسسة الحق نايف في شهر شباط/فبراير ٢٠٢٢، كان يتوكأ على عكاز وهو يمشي. ومما لفت نظر الفريق أن نايف صنع قاعدة عكازه من مطاط الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط التي تطلقها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المتظاهرين على جبل صبيح منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١.

١٧٥ للمزيد من المعلومات عن إصابة نايف عبد الحفيظ حمايل، انظر الصفحة ٧٩.

# ٥ الثمن الباهظ لحراسة جبل صبيح: القمع الإسرائيلي العنيف

لجأت إسرائيل، على مدى العقود المنصرمة، إلى طائفة متنوعة من التدابير والسياسات القمعية الممنهجة والمتواصلة بغية ردع أية مقاومة ومعارضة في وجه منظومتها الاستعمارية الاستيطانية والقائمة على الأبارتهيد. فقابلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المقاومة الشعبية التي تخوضها بلدة بيتا على جبل صبيح بسياسات وممارسات قمعية عنيفة، قوامها الاستخدام المفرط للقوة، والاعتقال التعسفي وتدابير العقوبات الجماعية.[١٧٦]

## ٥-١ الاستخدام المفرط للقوة

تنطوي القوة التي تستخدمها إسرائيل على نحو متعمد وممنهج ومفرط على استهداف المتظاهرين بالذخيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، مما يسفر عن القتل والإصابات التعسفية للمتظاهرين العزل، الذين قلّما يشكلون أي خطر يحدق بجنود الاحتلال المدججين بالسلاح.

### تركيز خاص – هبّة الوحدة في أيار/مايو ٢٠٢١

ينبغي موضعة المظاهرات ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية في سياق النضال الأعمّ الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بعمومه في مسعاه نحو التحرر من نظام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وفي هذا السياق، يجب فهم القمع الإسرائيلي لمظاهرات جبل صبيح باعتباره محورًا من محاور الاضطهاد والهيمنة الممنهجة التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

قبل إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، كانت شرارة ما صار يعرف لاحقاً بهبّة الوحدة قد انطلقت في القدس خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢١، وذلك في أعقاب الانتهاكات والاستفزازات التي مارستها قوات الاحتلال والمستوطنون في مسعى منهم لتأكيد هيمنتهم على الفلسطينيين

١٧٦ انظر/ي:
Al-Haq, 'Joint Urgent Appeal to United Nations Special Procedures on Israeli Suppression of Palestinian Resistance at Jabal Sbeih Against Settlement Expansion' (6 November 2021), <https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2021/11/06/urgent-appeal-beita-1636217746.pdf>.

في المدينة وترسيخ محو وجودهم فيها.[١٧٧] فقد تصاعدت المضايقات منذ اليوم الأول في شهر رمضان المبارك، الذي صادف ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١، عندما اقتحمت قوات الاحتلال باحات المسجد الأقصى، وقطعت أسلاك مكبرات صوت المآذن الخارجية لمنع رفع الآذان ونصبت بوابات حديدية بالقرب من باب العامود.[١٧٨] وتواصلت الاعتداءات الإسرائيلية في القدس، حيث نظم المستوطنون مسيرة جابوا فيها شوارع المدينة ورددوا شعارات «الموت للعرب» بحماية الشرطة الإسرائيلية.[١٧٩] وقد تزامن ذلك، أيضًا، مع حشد أهالي حي الشيخ جراح في القدس أنفسهم في مواجهة التهديد الوشيك بتهجيرهم قسرًا من بيوتهم، وذلك في سياق حملة «أنقذوا الشيخ جراح» التي أطلقوها في شهر آذار/مارس ٢٠٢١.[١٨٠]

وفي الوقت الذي كان أهالي بيتا يتظاهرون فيه ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية في شهر أيار/مايو ٢٠٢١، كان الشعب الفلسطيني في كل ربوع فلسطين واللاجئون الفلسطينيون في الشتات قد استهلوا حشد أنفسهم في فيض غامر ينمّ عن الوحدة. فنظمت المظاهرات التي احتجت على مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في شتى أرجاء فلسطين وعلى امتداد العالم بأسره، وكشفت هذه المظاهرات عن الأسباب الجذرية التي تقف وراء الانتهاكات التي تقترفها إسرائيل وسلطت الضوء على خضوع الشعب الفلسطيني لنكبة مستمرة لم تنقطع منذ عام ١٩٤٨.

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٢١، وفي أثناء هبّة الوحدة، نُشر بيان بعنوان «بيان الكرامة والأمل» على شبكة الإنترنت، حيث أكد على وحدة الشعب الفلسطيني على الرغم من شرذمته وتقطيع أوصاله على مدى عقود خلت. ومن جملة ما ورد في هذا البيان:

> إن قصّة الحقّ بسيطة في بلادنا: الحق أننا شعب واحد ومجتمع واحد في كل فلسطين. هجّرت العصابات الصهيونيّة أغلبيّة شعبنا، سرقت بيوتنا وهدمت قُرانا. ثم قررت الصهيونيّة أن تمزّق مَن بقي في فلسطين، وأن

١٧٧ مؤسسة الحق، «نداء للتحرك العاجل: على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية وجدية لوقف العدوان الإسرائيلي على المقدسيين» (١٠ أيار/مايو ٢٠٢١)، <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18289.html>.

١٧٨ المصدر السابق.

١٧٩ المصدر السابق؛ مؤسسة الحق، «تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات شهر نيسان/أبريل لعام ٢٠٢١» (١٨ أيار/مايو ٢٠٢١)، <https://www.alhaq.org/ar/monitoring-documentation/18322.html>.

١٨٠ مؤسسة الحق، «عائلات حي الشيخ جراح يوجهون رسالة إلى المحكمة الجنائية الدولية داعيين فيها إلى التحقيق العاجل في تهجيرهم القسري الوشيك مصدقة من ١٩٠ منظمة» (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢١)، <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18240.html>؛ Al-Haq, '14 Palestinian and Regional Organisations Send Joint Urgent Appeal to UN Special Procedures on Forced Evictions in East Jerusalem' (16 March 2021), <https://www.alhaq.org/advocacy/17999.html>.

> تعزلنا في مناطق جغرافيّة مقطّعة، وأن تحوّلنا إلى مجتمعات مختلفة متفرّقة. حتى تعيش كل مجموعة منا في سجن كبيرٍ منفصل. هكذا تسيطر الصهيونيّة علينا، وهكذا تشتّت إرادتنا السياسيّة وتمنعنا عن نضالٍ موحّد في وجه نظام الاستعمار الاستيطاني العنصري في كل فلسطين... وقد آن لهذه المأساة أن تنتهي.. في هذه الأيّام نكتب فصلاً جديداً، فصل انتفاضة الوحدة التي تصبو لهدف واحد ووحيد: إعادة توحيد المجتمع الفلسطيني بكافة مُركّبات الحياة ومجالاتها. وإعادة توحيد الإرادة السياسيّة والسُبل النضالية في مواجهة الصهيونية في كل فلسطين.[١٨١]

وقابلت إسرائيل، كما اعتادت، هبّة الوحدة بالقمع والعنف المتمثلة في سياستها المتواصلة التي تهدف إلى قمع أية صورة من صور المقاومة في وجه استعمارها. وشملت التدابير القمعية قصف قطاع غزة بين يومي ١٠ و٢١ أيار/مايو ٢٠٢١، واستخدام القوة المفرطة في قمع المتظاهرين، وإطلاق حملة واسعة من الاعتقالات التعسفية وتيسير الاعتداءات العنيفة التي شنها المستوطنون على الفلسطينيين وممتلكاتهم في شتى أرجاء فلسطين.[١٨٢] ففي يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١ وحده، الذي صادف ثاني أيام عيد الفطر، أطلقت قوات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون النار وقتلوا ١٢ فلسطينيًا كانوا يشاركون في المظاهرات والمواجهات في الضفة الغربية، منهم فلسطينيين اثنين كانا يتظاهران ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية. كما استشهد تسعة فلسطينيين خلال الهجمة العسكرية التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزة.[١٨٣] وبذلك، ارتفع العدد الكلي للفلسطينيين الذين استشهدوا في يوم واحد إلى ٢١ فلسطينيًا.[١٨٤]

١٨١ السفير العربي، «بيان الكرامة والأمل: انتفاضة فلسطين الواحدة» (٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١)، <https://rb.gy/yvypzl>.

١٨٢ انظر/ي:

Al-Haq, 'Al-Haq and Partners Send Written Submissions Ahead of the 47th Regular Session of the Human Rights Council' (5 June 2021), <https://www.alhaq.org/advocacy/18481.html>.

١٨٣ انظر/ي:

Al-Haq, 'Al-Haq and Partners Send Written Submissions Ahead of the 47th Regular Session of the Human Rights Council' (5 June 2021), <https://www.alhaq.org/advocacy/18481.html>; Al-Haq, 'No Safe Home: Israel Unleashes a Relentless Campaign of Intense and Targeted Bombing Attacks on Civilian Properties Across the Gaza Strip' (18 May 2021), <https://www.alhaq.org/advocacy/18368.html>.

١٨٤ تشمل هذه الإحصائيات فلسطينيين استشهدوا فيما بعد متأثرين بالجروح التي أصيبوا بها في ذلك اليوم. وقبل يومين من ذلك (في ١٢ و١٣ أيار/مايو ٢٠٢١)، كانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد قتلت ٥١ فلسطينيًا/ة خلال عمليات القصف على قطاع غزة. ووثق الباحثون الميدانيون العاملون لدى مؤسسة الحق جميع جرائم القتل. والتقارير الميدانية والإفادات في هذا الخصوص محفوظة لدى مؤسسة الحق.

ومما تجدر الإشارة إليه أن يوم ١٤ أيار/مايو هو يوم يحيي الشعب الفلسطيني ذكراه قبل يوم النكبة، الذي يحل في ١٥ أيار/مايو من كل سنة. فيوم النكبة يخلد ذكرى ما أقدم عليه الصهاينة من تطهير عرقي طال ٨٠ في المائة من الشعب الفلسطيني، وتدمير ٥٣١ قرية فلسطينية[١٨٥] وقتل ١٥,٠٠٠ فلسطيني فيما زاد عن ٧٠ مجزرة.[١٨٦] ويعكس التهجير والعنف والقمع المتواصل النكبة المستمرة التي يعاني الشعب الفلسطيني منها بفعل الإبقاء على نظام الاستعمار الاستيطاني القائم على الأبارتهيد وتوسيع نطاقه وأمده على حساب هذا الشعب. فعلى مدى ٧٥ عامًا، ما فتئت إسرائيل تقمع حرية الفلسطينيين والحق الواجب لهم في تقرير مصيرهم.[١٨٧] وعلى مدى هذه السنوات كلها، لم يجِد الشعب الفلسطيني قط عن نضاله في مقاومة الاستعمار الجاثم على أرضه.

١٨٥ انظر/ي:

Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oneworld, 2007) xiii.

١٨٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية في الذكرى الثانية والسبعين لنكبة فلسطين» (١٣ أيار/مايو ٢٠٢٠)، <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3733>.

١٨٧ ففي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، مثلاً، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٦١ متظاهرًا/ة فلسطينيًا/ة في قطاع غزة في يوم واحد من أيام مسيرات العودة الكبرى، عندما اندلعت مسيرات حاشدة في القطاع على مدى الفترة الممتدة من يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ حتى نهاية العام ٢٠١٩ وطالب المتظاهرون/ات فيها بحقهم/ن في العودة ورفع الحصار والإغلاق. وتتضمن هذه الأرقام ثلاثة فلسطينيين استشهدوا لاحقًا متأثرين بالجروح التي أصيبوا بها في ذلك اليوم. انظر/ي:

Al-Haq, 'Bloody Monday' - Documentation of the Shoot-to-kill, Egregious Killings Committed by the Israel Occupying Force (IOF) on 14 May 2018' (26 May 2018), <https://www.alhaq.org/advocacy/6196.html>; Al-Haq, '14 May 2018: IOF Commit Egregious Killings of 59 Palestinians in the Gaza Strip as Great Return March Protests Culminate Ahead of 70th Nakba Commemoration' (16 May 2018), <https://www.alhaq.org/advocacy/6211.html>.

## ٥-١-١ قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل عشرة متظاهرين

في الفترة الواقعة بين شهري أيار/مايو ٢٠٢١ وأيار/مايو ٢٠٢٢، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عشرة مدنيين فلسطينيين في بلدة بيتا وعلى مقربة منها. وكان تسعة من هؤلاء الشهداء العشرة من بين المتظاهرين العزّل الذين تظاهروا ضد إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، أما الشهيد العاشر، الذي كان يعمل في مجال التمديدات الصحية (مواسرجي)، فقد استشهد وهو يحاول زيادة كمية المياه التي كان يضخها من بئر من أجل معالجة شح المياه الذي تعاني البلدة منه.

من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين: عيسى سليمان برهم (٤٠ عامًا)، طارق عمر صنوبر (٢٧ عامًا)، زكريا ماهر حمايل (٢٥ عامًا)، محمد سعيد حمايل (١٦ عامًا)، أحمد زاهي بني شمسة (١٥ عامًا)، شادي عمر سليم (٤١ عامًا)، عماد علي دويكات (٣٨ عامًا)، محمد علي خبيصة (٢٨ عامًا)، جميل جمال أبو عياش (٣٢ عامًا)، فواز أحمد حمايل (٤٧ عامًا)

### استشهاد عيسى سليمان برهم، ٤٠ عامًا

في يوم الجمعة، ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١، اندلع عدد من المواجهات والمظاهرات في شتى أرجاء فلسطين خلال هبّة الوحدة. فقابلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هذه المواجهات باستخدام القوة المفضية إلى الموت ضد المتظاهرين العزّل، مما أسفر عن استشهاد ١٢ متظاهرًا في مختلف أنحاء الضفة الغربية.[١٨٨] وفي هذا اليوم، خرجت مظاهرتان احتجاجًا على الاعتداءات الإسرائيلية التي استهدفت القدس وقطاع غزة وعلى إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية كذلك، كانت أولاهما على جبل صبيح وثانيهما قرب المدخل الغربي لقرية يتما، جنوب بيتا. بدأت مظاهرة جبل صبيح في الساعة ١:٣٠ ظهرًا بعد صلاة الجمعة في منطقة كرم نمر مقابل الجبل. وأطلقت

١٨٨ وثق الباحثون الميدانيون العاملون لدى مؤسسة الحق جميع جرائم القتل. والتقارير الميدانية والإفادات في هذا الخصوص محفوظة لدى مؤسسة الحق.

قوات الاحتلال خلالها الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة عدد منهم بجروح. وعند نحو الساعة ٤:٠٠ مساءً، وصل المتظاهرون الفلسطينيون الذين كانوا بمنطقة جبل صبيح إلى شارع نابلس-أريحا، الذي يعرف كذلك بشارع ٥٠٥، جنوب بلدة بيتا، وألقوا الحجارة على سيارات المستوطنين قرب الموقع الذي تتمركز قوات الاحتلال فيه. فلاحقت تلك القوات المتظاهرين. وعندما كان المتظاهرون الفلسطينيون يركضون في حقول الزيتون، أطلق جندي النار عليهم، فأصاب **عيسى سليمان برهم**، ٤٠ عامًا، وهو أحد سكان بيتا، من مسافة تراوحت من ٧٠ مترًا إلى ١٠٠ متر. وأعلن عن استشهاد عيسى في مستشفى النجاح الوطني الجامعي بمدينة نابلس في اليوم نفسه بسبب الرصاصة التي استقرت في عموده الفقري وسببت له نزفًا داخليًا.[١٨٩] كان عيسى يحمل شهادة الدكتوراه في القانون ويعمل وكيلاً لنيابة الجرائم الإلكترونية في محافظة سلفيت، وهو متزوج وأب لأربعة أطفال، أصبحوا يتامى بعد استشهاده.

## استشهاد طارق عمر صنوبر، ٢٧ عامًا

في اليوم نفسه، ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١، **تعرض طارق عمر صنوبر**، ٢٧ عامًا، أحد سكان يتما، لإطلاق النار ثلاث مرات. فقد أصيب بعيار معدني مغلف بالمطاط في رجله اليمنى وبعيار آخر في رأسه وبعيار ناري حي في بطنه. واستشهد متأثرًا بجروحه بعد يومين، في ١٦ أيار/مايو ٢٠٢١. كان طارق زوجًا وأبًا لرضيع عمره يومان، وكان عامل دهان [طلاء]، كما سبق أن اعتقل لمدة ثلاث سنوات في السجون الإسرائيلية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦.

عند نحو الساعة ١:٠٠ بعد الظهر، اندلعت المواجهات في منطقة راس الدير قرب شارع ٥٠٥ شمال قرية يتما مقابل منطقة جبل صبيح. وخاض ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ فلسطيني من قرية يتما مواجهات بالحجارة ضد نحو ٤٥ جنديًا من قوات الاحتلال الإسرائيلي الذين كانوا مدججين بالسلاح وتساندهم ثلاث مركبات عسكرية مصفحة. وأطلق هؤلاء الجنود الذخيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت على الفلسطينيين من مسافة تراوحت من ٣٠ مترًا إلى ٥٠ مترًا. وأفضى إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين إلى تفريق بعضهم، بمن فيهم طارق، إذ انسحبوا إلى تلة تقع إلى الغرب من راس الدير. وألقى طارق مع غيره من الشباب الحجارة على مركبة عسكرية كانت تقف على مسافة كانت تبعد نحو ستة أمتار عنهم. وردت قوات الاحتلال بإطلاق وابل كثيف من الأعيرة النارية الحية على الفور باتجاههم. وحاول طارق والمتظاهرون الآخرون الانسحاب من المنطقة والتوجه إلى قرية يتما عندما لاحقهم

١٨٩ وثق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد عيسى سليمان برهم. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

جنود الاحتلال في الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون. فأصيب طارق بعيار معدني مغلف بالمطاط في رجله اليمنى ولكنه واصل العدو إلى أن وصل خزان المياه الرئيسي في القرية.

وفي الوقت نفسه، كانت تدور مواجهات أخرى بالقرب من مدخل قرية بتما بين نحو ١٥٠ فلسطيني و٤٠ جنديًا من قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأطلقت قوات الاحتلال الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت بينما ألقى بعض المتظاهرين الحجارة عليهم. وأصيب طارق للمرة الثانية بعيار معدني مغلف بالمطاط في رأسه. وتوجه إلى بيته بعد إصابته الثانية، ثم عاد إلى المواجهات التي كانت تدور قرب مدخل القرية عند الساعة ٧:٤٠ مساءً تقريبًا، حيث أصيب الإصابة الثالثة. فقد أطلق جندي كان في وضعية انبطاح ومعه سلاح قناص عيارًا ناريًا حيًا أصاب طارق في بطنه من مسافة تراوحت ما بين ٥٠-٦٠ مترًا. وكان طارق يقف بجوار حائط منزل ويأخذ ساتراً عندما أصيب. حمل متطوعون من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني طارق حالما أصيب ونقلوه في سيارة خاصة إلى مستوصف قبلان. وتقرر بعد المعاينة الطبية نقله إلى مستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس. واضطرت سيارة الإسعاف أن تسلك طريقًا بديلًا حتى تصل إلى مستشفى رفيديا الحكومي لأن قوات الاحتلال كانت تغلق حاجز حوارة ببوابة حديدية. وتسبب ذلك في تأخير وصول طارق إلى المستشفى بنحو ١٥ دقيقة. وفي المستشفى، أدخل طارق إلى وحدة العناية المركزة وأجريت له ثلاث عمليات جراحية مختلفة. وقد استُأصلت كليته اليمنى وجزء من كبده. لكن لم يكن في الإمكان معالجة النزيف الداخلي الذي نجم عن تمزق أصاب رئته، فأعلن عن استشهاده عند الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠٢١.[١٩٠]

## استشهاد زكريا ماهر فلاح حمايل، ٢٥ عامًا

عند نحو الساعة ١٢:٣٠ من بعد ظهر يوم الجمعة، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢١، تجمّع ما يقرب من ٤٠٠-٥٠٠ فلسطيني وتوجهوا نحو منطقة الهوتة مقابل جبل صبيح لأداء صلاة الجمعة فيها احتجاجًا على إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية. وتوجه نحو ثمانية جنود من قوات الاحتلال الإسرائيلي، برفقة مركبتين عسكريتين كانتا تقفان على بعد ١٠٠ متر، نحو المتظاهرين الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا يؤدون الصلاة، وشرعوا في إطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع باتجاههم لتفريقهم. ومع ذلك، واصل الفلسطينيون أداء صلاتهم. وعند الساعة ١:٣٠ تقريبًا، وبعد أداء صلاة الجمعة، لم يبرح بعض الفلسطينيين المنطقة، في حين توجّه آخرون إلى المنطقة الصناعية التي تقع أسفل جبل صبيح. وبعد ذلك، ازدادت حدة المواجهات واستمرت لنحو ساعتين في المنطقة الصناعية على الجبل. وألقى المتظاهرون الفلسطينيون الحجارة على قوات الاحتلال

١٩٠ وثق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد طارق عمر صنوبر. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

بينما أطلق نحو ٢٠ جنديًا من قوات الاحتلال الذين انتشروا بمنطقة الجبل الذخيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت عليهم.

وفي وقت لاحق، تمكن نحو ١٥٠-٢٠٠ متظاهر من الاقتراب مسافة بلغت ٥٠ مترًا من بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، التي كان المستوطنون لا يزالون يقيمون فيها. وشرع مستوطن مسلح في إطلاق النار من بندقية إم-١٦ (M16) على المتظاهرين الفلسطينيين بشكل مباشر، فأصاب أحمد هاشم فايق خضر، ٣٥ عامًا، برصاصتين؛ واحدة في فخذه الأيسر والأخرى في يده اليسرى. وبعد ١٥ دقيقة تقريبًا، وصل إلى المنطقة نحو عشرة جنود من قوات الاحتلال وباشروا إطلاق الأعيرة النارية الحية بكثافة وبشكل مباشر على الفلسطينيين، مما أدى إلى تفريقهم.

وعند نحو الساعة ٥:٣٠ مساءً، تمكن ما يقرب من ٤٠-٥٠ متظاهرًا من العودة إلى البؤرة الاستيطانية والاقتراب منها وألقوا الحجارة على ستة من قوات الاحتلال، الذين بدورهم أطلقوا الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع على هؤلاء الفلسطينيين من مسافة كانت تبعد عنهم نحو ٢٠-٢٥ مترًا. وظهر جندي سابع مقنع في الموقع نفسه وسار مسافة قاربت ١٥ مترًا إلى الشمال من بقية الجنود، وجلس على الأرض وأخذ وضعية التصويب ثم أطلق النار على البيتاوي **زكريا ماهر فلاح حمايل**، ٢٥ عامًا، الذي كان يعمل معلم مدرسة ومعتقلاً سابقاً في السجون الإسرائيلية. وكان زكريا يدير ظهره إلى قوات الاحتلال عندما أطلقت النار عليه، ولم يكن يشكل أي خطر محدق بجنودها.

وكان ع. ح.،[١٩١] الذي كان يبلغ ٢٧ عامًا من عمره في ذلك الوقت وهو أحد سكان بيتا، على بعد مترين من زكريا حينما تعرض لإطلاق النار. ويقول ع. ح. في إفادته لمؤسسة الحق:

> كنت أبعد مسافة ١٥٠-٢٠٠ متر تقريبًا عن البيوت المتنقلة التي قام المستوطنون بإنشائها على الأراضي الفلسطينية المملوكة لأبناء بلدتنا بيتا ويتما وقبلان جنوب شرق مدينة نابلس. وكان بقربي ما بين ٤٠-٥٠ شاب ومن بينهم الشاب زكريا ماهر عبد الحميد حمايل... كان الشاب زكريا يعطي ظهره لجنود الاحتلال، منهم اثنان من عناصر حرس الحدود الإسرائيليين وكان من بين الجنود النظاميين جندي إسرائيلي يرتدي قناعاً أسود على وجهه. وكان هذا الشاب يسير نحو الجهة الغربية منسحبًا من المكان، خلالها كان الجندي الإسرائيلي المقنع بقناع أسود وقد شاهدته أنا والشبان يأخذ

١٩١ حجبت أسماء شهود العيان الكاملة لحمايتهم.

> وضعية التصويب وإطلاق النار بعد جلوسه على ركبة ونصف على الأرض ومباشرة شاهدت الشاب زكريا يسقط أرضًا على وجهه أمامي... لم أسمع صوت إطلاق أعيرة نارية حية خلال سقوط هذا الشاب أمامي حيث أن آخر إطلاق للنار كان من قبل الجنود الإسرائيليين لقنابل الغاز المسيل للدموع، قبل ذلك بحوالي سبع دقائق تقريبًا وكان آخر إطلاق للأعيرة النارية الحية من قبل هؤلاء الجنود بحوالي ١٥ دقيقة أيضًا. عندما سقط الشاب على الأرض أمامي اعتقدت أنه سقط نتيجة تعثره في المكان وقد اقتربت منه وسألته «هل وقعت» لكنه لم يجبني وكان بدون حراك. في هذه اللحظة اقتربت منه، وكان قربي أيضًا بعض الشبان وعملت على مساعدتهم بقلبه على ظهره، وعندها شاهدت نافورة من الدماء تخرج من فمه وقد ملأت وجهه وملابسه ونتيجة لغزارة الدماء لم أستطع تمييز مكان الإصابة... وقمت بحمله أنا وبعض الشبان عن الأرض ووضعناه على نقالة خاصة كانت بحوزة مسعفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. بقيت برفقة الشاب المصاب حتى وصول سيارة الإسعاف وكان وضع الشاب خطيراً جدًا لأنه كان بدون حراك. بعدها مباشرة قررتُ مغادرة الموقع وذلك لبشاعة منظر إصابة الشاب حيث كان المنظر مؤلماً ومخيفاً لي.[١٩٢]

أعلن الأطباء عن استشهاد زكريا عند الساعة ٦:٤٥ من مساء اليوم نفسه في مستشفى رفيديا الحكومي بمدينة نابلس، متأثراً بإصابته بعيار ناري حي اخترق ظهره وخرج من صدره. كما أفضت المواجهات التي اندلعت في ذلك اليوم واستمرت حتى الساعة ٦:٣٠ مساءً تقريبًا، إلى إصابة خمسة متظاهرين آخرين، أحدهم طفل، ونقلوا جميعًا إلى المستشفيات. علماً أن إصابتهم جميعاً كانت في أطرافهم السفلية. فقد أصيب صدام أحمد خبيصة، ٣٠ عامًا، بعيار ناري حي في رجله اليسرى، وحماده جاغوب بني شمسة، ١٤ عامًا، بعيار ناري حي في رجله اليسرى، وعادل أحمد عثمان بني شمسة، ٢٠ عامًا، بعيار ناري حي في رجله اليسرى، وأحمد هاشم فايق خضر، ٣٥ عامًا، بعيارين ناريين حيّين واحد في فخذه اليسرى والآخر في يده اليسرى، وشريف حسن بني شمسة، ٣١ عامًا، بعيار معدني مغلف بالمطاط في رجله اليمنى.[١٩٣]

١٩٢ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٢٣٩، ع. ح.، ٢٨ عامًا، من سكان بيتا، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢١.

١٩٣ رصد الباحث الميداني في مؤسسة الحق ووثق استشهاد زكريا ماهر حمايل وإصابة الآخرين في يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢١. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

## استشهاد محمد سعيد حمايل، ١٦ عامًا

عند نحو الساعة ١٢:٣٠ من بعد ظهر يوم الجمعة، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٢١، توجه المئات من المتظاهرين إلى جبل صبيح، واندلعت المواجهات في مواقع مختلفة على الجبل بين هؤلاء المتظاهرين، الذين ألقى بعضهم الحجارة وأشعلوا الإطارات المطاطية، والعشرات من قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي أطلقت الأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين العزل. وفي أثناء هذه المواجهات، أصيب العشرات من الفلسطينيين بجروح، بمن فيهم خمسة متظاهرين أصيبوا بالذخيرة الحية، منهم طفلان.[١٩٤]

وفي حوالي الساعة ٤:٠٠ من مساء اليوم نفسه، تصاعدت حدة المواجهات أسفل جبل صبيح، حيث ألقت مجموعة من المتظاهرين الحجارة على نحو ثمانية جنود من قوات الاحتلال من مسافة بلغت ٥٠ مترًا. وأخذ جنديان وضعية القرفصاء وصوبا سلاحيهما نحو المتظاهرين. وفي الوقت ذاته، أطلق الجنود الآخرون عبوات الغاز المسيل للدموع بكثافة.

كان الطفل البيتاوي محمد سعيد حمايل، ١٦ عامًا، وهو طالب مدرسي في المرحلة الثانوية، وصديقه ش. ح.، الذي كان يبلغ ١٨ عامًا من عمره في ذلك الحين وهو أيضاً من سكان بيتا، قد احتميا تحت شجرة زيتون لمدة ثلاث دقائق لكي يلتقطا أنفاسهما من الغاز المسيل للدموع عندما هوجما. وقد شهد س. ح.، الذي أصيب خلال الاعتداء، استشهاد صديقه محمد على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. فقد أطلق جندي عيارين أو ثلاثة أعيرة نارية حية من مسافة بلغت ٤٠ مترًا عليهما مباشرة، فأصابت إحدى الرصاصات ش. ح. في كتفه اليسرى وأصابت الأخرى محمد في صدره وقتلته عندما كانا متكاتفين [الواحد منهما يضع ذراعه على كتف الآخر]. ويروي ش. ح. ما حصل في إفادته لمؤسسة الحق:

> عند حوالي الساعة ٤:٠٠ مساءً، شاهدتُ عشرات الجنود مقابلنا من الجهة الشرقية ويبعدون عنا مسافة ١٠٠ متر تقريباً. خلال وقوفي بهذه المنطقة اشتد ضرب جنود الاحتلال لقنابل الغاز المسيل للدموع فاحتميت بأسفل شجرة زيتون أنا وصديقي محمد سعيد محمد حمايل، ١٦ عامًا، لمدة ثلاث دقائق تقريبًا ومن ثم بعد أن قل شدة اختناقنا بالغاز المسيل للدموع صعدت أنا وصديقي محمد بضعة أمتار نحو الجنود مع عدة مواطنين

١٩٤ رصد الباحث الميداني في مؤسسة الحق ووثق إصابة المتظاهرين الفلسطينيين في يوم ١١ حزيران/يونيو ٢٠٢١. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

آخرين وبدأنا بشتم الجنود بالصوت العالي. وخلال هذه اللحظة كان الجنود يبعدون عنا مسافة ٤٠ متراً تقريبًا... وكنا نرى الجنود ويرونا بشكل واضح حيث لم يكن شيئًا يحجب الرؤية عنا وعنهم وكنا متقابلين تمامًا. كان صديقي محمد يبعد عني مسافة صفر حيث كنت أضع يدي على كتف محمد وكان محمد يضع يده هو الآخر على كتفي. وفجأة شعرت بشيء أصاب كتفي الأيسر كأنها كهرباء لامستني وهربت مسرعاً عدة أمتار نحو مسعفين كانوا قريبين منا على إحدى التلال على بعد حوالي عشرة أمتار. وفور هروبي لم أنظر إلى الخلف نهائيا. فور إطلاق النار علي لحقه إطلاق كثيف لقنابل الغاز المسيل للدموع فوقنا من قبل الجنود أعلى الجبل... فور وصولي إلى المستشفى الميداني في بيتا أدخلوا خلفي المصاب الآخر وصدمت حين كان صديقي محمد سعيد حمايل المذكور. ووضعوه بغرفة أخرى وأنا قام المسعفون بتقديم الإسعافات لي. أخذوني مباشرة لمستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس بسيارة إسعاف وأدخلوني إلى قسم الطوارئ وبدأوا بتقديم العلاج اللازم لي. وخلال ذلك سمعت صوت صراخ في قسم الطوارئ وفي هذه اللحظة جاء شقيقي للمستشفى وخلال سماعي للصراخ أخبرني بأن محمد قد استشهد متأثراً بإصابته. تم فحصي طبيًا وتبيّن وجود عيار ناري مستقر بعظمة الترقوة في الكتف اليسرى.[١٩٥]

**نقل محمد بعدما أصيب إلى المستشفى الميداني في بيتا، ثم حُوِّل إلى مستشفى رفيديا الحكومي، حيث أعلن عن استشهاده نحو الساعة ٤:٣٠ مساءً. قتل محمد بعيار ناري حي اخترق صدره بشكل قطري وخرج من أسفل إبطه اليسرى واستقر في يده اليسرى.[١٩٦]**

١٩٥ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٣٧، ش. ح. ٢٠ عامًا، من سكان بيتا، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

١٩٦ رصد الباحث الميداني في مؤسسة الحق ووثق استشهاد محمد سعيد حمايل وإصابة المتظاهرين الفلسطينيين على جبل صبيح في يوم ١١ حزيران/يونيو ٢٠٢١. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق؛ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٣٧، ش. ح. ٢٠ عامًا، من سكان بيتا، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

## استشهاد أحمد زاهي بني شمسة، ١٥ عامًا

بين الساعة ١:٠٠ و٤:٠٠ من بعد ظهر يوم الأربعاء، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٢١، شاركت مجموعة من المتظاهرين على جبل صبيح في أعمال الإرباك بإشعال الإطارات المطاطية بين الفينة والفينة من أجل دب الاضطراب في صفوف المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي. وغادر المنطقة أربعة مستوطنين كانوا يبعدون مسافة تراوحت من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر عن المتظاهرين بعدما شرع هؤلاء المتظاهرون في تنفيذ أعمال الإرباك. ولم تكن قوات الاحتلال الإسرائيلي موجودة في هذا الوقت.[١٩٧] وعند نحو الساعة ٤:١٥، أطلق جندي إسرائيلي النار فقتل **أحمد زاهي بني شمسة**، ١٥ عامًا، يعمل عاملاً إنشائياً في قطاع البناء، وهو على بعد عشرة أمتار تقريبًا عن صديقه م. ح.، الذي كان عمره ١٦ عامًا في حينه. ويقول م. ح. في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق:

> كنت برفقة حوالي ٤٠ شاباً وفتى وكان يبعد عنا الجندي في البداية حوالي ٣٠٠ متر تقريباً. بعدها بعدة دقائق تقدمت أنا وصديقي أحمد زاهي بني شمسة للمنطقة بسفح الجبل لنعمل على إشعال الإطارات وأشعلناها وتوقفنا على طريق فرعي للجبل وبدأنا بالتكبير (الله أكبر). وفجأة لاحظت خروج الجندي من بين أشجار الزيتون وأصبح على بعد حوالي ١٠٠ متر تقريبًا منا حيث كان على مرتفع تلة ونحن في طريق فرعي بأسفل الجبل بالقرب من عامود كهربائي حديدي تابع لبلدة بيتا. وكان أحمد يبعد عني خلال هذه اللحظة حوالي خمسة أمتار لجهة الجنوب الشرقي مقابل الجندي. فجأة لاحظت بأن الجندي يأخذ وضعية القرفصاء ويصوب سلاحه نحونا وأطلق عيار ناري نحونا.
>
> حينها صرخت للشبان بأن يعودوا للخلف حيث عاد الجندي ووقف على قدميه. وبعدها بأقل من دقيقة تقريباً، وخلال هروبنا من الجندي، قام فجأة بإطلاق نار كثيف نحونا وكان يطلق النار بأكثر من اتجاه نحونا حسب ما شاهدته وشعرت وكأنه بشكل عشوائي حيث أطلق حوالي ١٥ رصاصة بشكل مباشر نحونا. في هذه اللحظة لاحظت وقوع أحمد صديقي على ظهره وكان يبعد عني حوالي عشرة أمتار. على الفور عدت له وصرخت شهيد حين شاهدت الدماء تنزف من رأسه من الجانب الأيسر... فور وصولي له أمسكته من كتفيه وأنا أصرخ (شهيد، شهيد) حيث بسبب رؤيتي لخطورة إصابته

١٩٧ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٣٨، ف. ح.، ٢٠ عامًا، من سكان بيتا، ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

> توقعت أنه مستشهد وحاولت رفعه لكن قام الجندي بإطلاق عدة أعيرة نارية نحوي، فتركت أحمد من يدي وقفزت خلف سلسال حجري وأخذت ساتراً من إطلاق النار لمدة حوالي دقيقتين لحين توقف إطلاق النار.[١٩٨]

حالما توقف إطلاق النار، نظر م. ح. إلى أحمد فرأى صديقًا آخر لأحمد يجلس إلى جانبه منهار بالبكاء، فأدرك أن صديقه قد أصيب.[١٩٩] وأسرع م. ح. إليه على الفور وحمل أحمد مع شبان آخرين إلى سيارة خاصة أخذته إلى بلدة بيتا ثم نقلته سيارة إسعاف إلى مستشفى رفيديا الحكومي.[٢٠٠] خضع أحمد لعملية جراحية حالما أدخل إلى المستشفى. وبعد حوالي تسع ساعات، عند نحو الساعة ٢:٣٠ من صباح يوم ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١، توفي أحمد متأثرًا بجروحه وأعلن عن استشهاده بسبب إصابته بعيار ناري حي دخل من الجانب الأيمن من رأسه وخرج من جانبه الأيسر الخلفي.[٢٠١]

١٩٨ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٤٩، م. ح.، ١٧ عامًا، من سكان بيتا، ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

١٩٩ المصدر السابق.

٢٠٠ المصدر السابق؛ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٣٨، ف. ح.، ٢٠ عامًا، من سكان بيتا، ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

٢٠١ رصد الباحث الميداني في مؤسسة الحق ووثق استشهاد أحمد بني شمسة في يوم ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٢١. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

## تركيز خاص – استشهاد شادي عمر سليم، ٤١ عامًا

في نحو الساعة ١٠:٠٠ من مساء يوم الثلاثاء، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢١، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على **شادي عمر سليم**، ٤١ عامًا، كان يعمل في مجال التمديدات الصحية (مواسرجي) وموظفًا سابقًا في قسم المياه التابع لبلدية بيتا، وذلك عندما كان يحاول أن يرفع منسوب ضخ المياه من نقطة تغذية المياه التابعة لشركة «ميكوروت» الواقعة على طريق نابلس-رام الله وعلى مسافة تقارب ٣٠٠-٤٠٠ متر من المدخل الرئيسي لبلدة بيتا. وأطلقت قوات الاحتلال النار على شادي من موقعها بين أشجار الزيتون، الذي كان يبعد ١٥-٢٠ مترًا عنها. خلال الأشهر الأولى التي تلت إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، كانت المواجهات تندلع بين الحين والآخر على مدخل بيتا، ولكن الوضع كان هادئًا في ذلك اليوم وفي الوقت الذي استشهد شادي فيه. ولا يجسد قتل شادي القوة المفرطة التي تستخدمها إسرائيل فحسب، بل يوضّح الآثار المترتبة على حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وبسط سيادته على موارده الطبيعية.

ويقول شاهد عيان يسكن قرب ذلك المكان إنه سمع إطلاق نحو عشرة أعيرة نارية حية بلا توقف. وبعد عشر دقائق تقريبًا، نقلت سيارة إسعاف إسرائيلية شادي من الموقع. وفي نحو الساعة ١١:٣٠ من مساء اليوم نفسه، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن استشهاد شادي. وعند الساعة ٦:٠٠ من صباح اليوم التالي، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢١، توجه شاهد العيان إلى الموقع وصور مسرح الجريمة، حيث شاهد معدّات السباكة (المفتاح الإنجليزي ومفتاح البوكس) على بعد عشرة أمتار عن نقطة إمداد المياه، بالإضافة إلى وجود علبة سجائر ودماء. وبعد بضع ساعات، عند الساعة ٨:٣٠ صباحًا تقريبًا، وصل جيب عسكري إسرائيلي إلى الموقع نفسه. وترجل ثلاثة جنود مع ضابط عسكري من الجيب وتوجهوا إلى مسرح الجريمة وصادروا معدّات السباكة التي كانت تعود لشادي.[٢٠٢]

احتجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جثمان شادي، بعد استشهاده، لمدة أسبوعين، وحرمت أسرته من وداعه وأحباءه من دفنه في مراسم تصون كرامته. ولم يسلَّم جثمانه إلا في يوم ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢١ في أعقاب الاحتجاجات المتواصلة التي شهدتها بيتا.[٢٠٣] ولا تزال ذكرى شادي، الذي كان زوجًا وأبًا لخمسة أطفال، خالدة بوصفه الشهيد الساقي الذي روى ظمأ أهالي بيتا.

٢٠٢ وثق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد شادي بني شمسة في يوم ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢١. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

٢٠٣ للمزيد من المعلومات حول سياسة إسرائيل في احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، انظر الصفحات ٩٩-١٠٠.

## استشهاد عماد علي دويكات، ٣٨ عامًا

في يوم الجمعة، ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، انطلقت مظاهرة عند الساعة ١:٣٠ بعد الظهر على جبل صبيح بمشاركة نحو ٥٠٠ فلسطيني، حيث قابلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق الذخيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع على نحو مفرط. وأسفر ذلك عن إصابة طاهر دويكات، الذي كان عمره ١٣ عامًا حينئذ، بعيار ناري حي في رجله اليمنى، ونسيم علي معلا، ٢٤ عامًا وصحفي، بعيار ناري حي في ركبته اليمنى.[٢٠٤] عند نحو الساعة ٣:١٥ بعد الظهر، أصيب **عماد علي دويكات**، ٣٨ عامًا، أحد سكان بيتا، في صدره بعيار ناري حي أطلقه جندي من قوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الهوتة المقابلة لجبل صبيح. كان عماد عاملاً إنشائياً [عامل بناء] وهو متزوج وأب لخمسة أطفال. كما كان عماد، عندما أطلقت النار عليه، يحمل كأس ماء ويتحدث إلى صديقة ك. ب.، الذي كان يبلغ من العمر ٣١ عامًا في حينه، ويقف على بعد خمسة أمتار تقريبًا من سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ويقول ك. ب. في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق:

> في حوالي الساعة ٣:١٠ مساءً، انسحبت من منطقة المواجهات وتوجهت نحو منطقة توقف سيارات الإسعاف في منطقة الهوتة وعلى بعد أربعة أمتار منها، شاهدت المواطن عماد علي محمد دويكات الذي تربطني به علاقة صداقة، يقف أسفل شجرة زيتون ويحمل كأس مياه بلاستيكية ويشرب الماء. حيث أن الشاب كان يبعد حوالي ١٥٠-٢٠٠ متر عن منطقة المواجهات التي تجري ما بين الشبان وجنود الاحتلال حيث أن الجنود كانوا من الجيش النظامي وعناصر حرس الحدود الاسرائيلي. توجهت إليه ووقفت بجانبه وتداولت معه أطراف الحديث مدة دقيتان تقريبًا. وكانت وجوهنا تجاه المتظاهرين وجنود الاحتلال نحو الجنوب ونحن بالنسبة لجنود الاحتلال من الجهة الشمالية. فجأة شاهدت عماد يسقط بجانبي على جانبه الأيمن وانقلب على بطنه وكان يبعد عني مسافة متر واحد تقريبًا. اعتقدت في البداية أن الشاب أُغمي عليه وأصيب بضربة شمس وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة في ذلك اليوم. وعندها اقتربت منه وجلست على الأرض بجانبه وقمت بقلبه على ظهره فشاهدت الدماء تخرج من فمه ومن صدره بشكل غزير جدًا. وضعت يدي على مكان الجرح في صدره لإيقاف النزف،

٢٠٤ وثّق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد عماد دويكات في يوم ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

> فأيقنت أنه أصيب من قبل جنود الاحتلال، علمًا أنني لم أسمع صوت إطلاق النار حينها حيث كان آخر صوت لإطلاق النار في المكان قبل حوالي عشر دقائق تقريبًا من إصابته... من الجدير بالذكر أن الشاب عماد كان يقف بجانبي ولم يكن مشاركًا في المواجهات وخلال حديثي معه قد أصيب ولم يكن يشكل أي خطر على الجنود، وأن قيامهم بإطلاق النار عليه لم يكن له أي تبرير أو سبب وذلك لأننا كنا نقف بعيدًا عن موقع المواجهات. كما أنه بالعادة يستخدم الجنود الإسرائيليون قناصة يتمركزون في منطقة جبل صبيح ومنطقة الهوته ويستخدمون أسلحة خاصة بالقنص ويستهدفون الشبان والمتظاهرين بشكل مباشر وأحيانا كثيرة تكون هذه الأسلحة مزودة بكاتمات للصوت.[٢٠٥]

نقل عماد بعد إصابته إلى المستشفى الميداني في بيتا، ثم إلى مستشفى رفيديا الحكومي في نابلس. وفي الساعة ٤:٠٠ من مساء اليوم نفسه، أعلن عن استشهاده بسبب عيار ناري حي اخترق صدره واستقر في جسده.[٢٠٦]

## استشهاد محمد علي خبيصة، ٢٨ عامًا

عند نحو الساعة ١:٣٠ من بعد ظهر يوم الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، انطلقت مظاهرة على جبل صبيح وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي متمركزة في محيط الجبل. توجهت مجموعة من المتظاهرين من كبار السن نحو جنود الاحتلال لتسألهم عن سبب بقاء الكرفانات التي وضعها المستوطنون على الرغم من إصدار أمر بإخلاء بؤرة «أفيتار» الاستيطانية وهدم المباني التي أقيمت فيها. ورد هؤلاء الجنود بإطلاق الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط على تلك المجموعة، فأصابوا متظاهرًا عمره ٦٥ عامًا من مدينة أريحا في ظهره.[٢٠٧] وبعد ذلك، اندلعت مواجهات عنيفة استمرت حتى الساعة ٣:٤٥ من مساء اليوم. وألقى بعض المتظاهرين الحجارة على الجنود، بينما أطلق الجنود الأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع.

٢٠٥ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٩١، ك. ب.، ٣٢ عامًا، من سكان بيتا، ٧ آب/أغسطس ٢٠٢١.

٢٠٦ وثق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد عماد دويكات في يوم ٧ آب/أغسطس ٢٠٢١، والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق؛ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٤١، ح. ب.، ٣١ عامًا، من سكان بيتا، ٧ آب/أغسطس ٢٠٢١.

٢٠٧ رصد الباحث الميداني في مؤسسة الحق ووثق الإصابات التي وقعت في صفوف المتظاهرين الفلسطينيين في يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

**وعند نحو الساعة ٣:٤٥ مساءً، أطلق جندي إسرائيلي النار وقتل البيتاوي محمد علي خبيصة، ٢٨ عامًا، وهو متزوج وأب لرضيعة عمرها ثمانية أشهر، وكان عامل دهان. أصيب محمد بعيار ناري حي في رأسه من مسافة تراوحت من ٤٠ إلى ٥٠ مترًا، وهو جالس تحت شجرة زيتون. وكان ع. أ.، ٢١ عامًا، وصديق محمد وأحد سكان بيتا أيضاً، يبعد نحو مترين عنه عندما أطلقت قوات الاحتلال النار عليه. ويستذكر ع. أ. في إفادته لمؤسسة الحق:**

عند حوالي الساعة ٣:١٥ مساءً، جلست برفقة صديقي محمد المذكور وأربعة شبان آخرين أسفل شجرة زيتون. وكان الجنود الإسرائيليون على بعد ١٠٠ متر تقريبًا عنا، حيث كان ستة من عناصر حرس الحدود يستترون خلف سلاسل حجرية محيطة بالأراضي الزراعية في تلك المنطقة ومقابلين لنا تمامًا، وكان ما يقارب ١٥ جندياً من الجيش النظامي يقف في الجهة الجنوبية من عناصر حرس الحدود وعلى بعد ٢٠ متر تقريبًا عنهم. كما كان هناك انتشار كبير لجنود الاحتلال الإسرائيليين ما بين أشجار الزيتون وكانوا يطلقون الأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط.

بعد حوالي نصف ساعة من جلوسنا على الأرض أسفل شجرة الزيتون، كان صديقي محمد يجلس ويتكأ على جذع شجرة الزيتون وينظر نحو الجهة الشمالية الشرقية أي نحو جنود عناصر حرس الحدود الإسرائيليين المتمركزين بالقرب من السلسال الحجري مقابلنا تمامًا. خلال ذلك سمعت أصوات إطلاق أعيرة نارية حية وكانت صوب الشبان المتظاهرين المتوقفين على الشارع الترابي الذي يبعد مسافة ٧٠ متراً تقريبًا عن قطعة الأرض التي كنا بها.

كنت أشاهد ما يدور من أحداث وأتحدث لصديقي محمد... وخلال حديثي معه شاهدت جندياً... خرج من خلف السلسال الحجري وبدأ بإطلاق النار صوب الشبان المتظاهرين. كان الجندي يبعد عنا مسافة ١٠٠ متر تقريبًا. وبعد أن أطلق النار، عاد واستتر خلف السلسال الحجري. وخلال هذه الأثناء سمعت صوت عيار ناري واحد ومر قربي لدرجة أنني وضعت يدي على أذني من شدة الصوت. وعندها سمعت صوت أحد الشبان الذين يجلسون معنا يقول وقع فالتفت نحو صديقي محمد فشاهدته يقع على جانبه الأيمن. مباشرة هرعت نحوه حيث كان يبعد عني مسافة مترين تقريبًا. وعندما اقتربت منه شاهدت

> الدماء تسيل من رأسه وكان رأسه من الأعلى مفتوحاً وكان منظراً مخيفاً ومرعباً بالنسبة لي... وكانت الدماء تملأ وجهه. قمت بحمل صديقي محمد عن الأرض وسرت به نحو ثلاثة أمتار تقريبًا نحو الغرب ولكنني لم أستطع أن أتحمل مشهد الدماء ومنظر رأسه فتركته على الأرض وكنت في صدمة شديدة. جلست على الأرض بعد أن ألقيت بنفسي أرضًا وكنت غير متخيلاً ما أرى.[٢٠٨]

حملت مجموعة من الشباب محمد عن الأرض وساروا به مسافة تقدر بمائة متر تقريبًا ونقلته سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى المستشفى الميداني في بيتا، ثم نقل من هناك إلى مستشفى النجاح الوطني الجامعي في نابلس، حيث أعلن عن استشهاده في الساعة ٥:٠٠ مساءً.[٢٠٩]

## استشهاد جميل جمال أبو عياش، ٣٢ عامًا

عند نحو الساعة ١٢:٣٠ بعد ظهر يوم الجمعة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، خرج ٧٠٠ متظاهر تقريبًا في مسيرة انطلقت من مسبح ومنتزه بيتا السياحي نحو منطقة الهوتة، شرق جبل صبيح. وفوجئ المتظاهرون عند وصولهم بالعشرات من جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين كانوا يتمركزون في محيط الجبل. وبدأ الجنود فورًا بإطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع والأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط على هؤلاء المتظاهرين. فاندلعت المواجهات العنيفة، التي أطلق جنود الاحتلال خلالها الأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الصوت وعبوات الغاز المسيل للدموع، في حين ألقى المتظاهرون الحجارة عليهم. وتوسعت المواجهات من محيط الجبل إلى منطقة الهوتة.

وبعد ساعتين تقريبًا، عند نحو الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر، أصيب البيتاوي **جميل جمال أبو عياش**، ٣٢ عامًا، وهو شاب متزوج ويعمل نجاراً، بعيار ناري حي في رأسه. ويروي س. ح.، الذي كان يبلغ ٢٩ عامًا من عمره في حينه ومن سكان بيتا وشاهد عيان على استشهاد جميل:

> في حوالي الساعة ٢:٣٠ ظهرًا وبينما كنت في المنطقة الشمالية من الهوتة كان برفقتي مجموعة من الشبان والمتظاهرين وهناك حضر جنديان نظاميان يرافقهما ضابط

٢٠٨ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٤٧٧، ع. أ.، ٢٢ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

٢٠٩ وثق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد محمد خبيصة في يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

عسكري، واستطعت معرفتهمن رتبته العسكرية وبإعطائه الأوامر للجنديين بإطلاق الذخيرة الحية لاحقًا. حينها شاهدت أحد الجنود وكان مقنعاً بقناع أسود على وجهه ومسلحاً ببندقية إم-١٦ ويأخذ وضعية الانبطاح على الأرض ويصوب سلاحه نحو الشبان حيث أنه أطلق رصاصتين ناريتين بشكل مباشر. وكان هذا الجندي من الجهة الشرقية للشبان وعلى مسافة ٢٥٠ متراً تقريبًا منهم. خلال ذلك غادر أحد الجنود وبقي في المكان الجندي مطلق النار المقنع والضابط الذي كان يعطي هذا الجندي أوامر إطلاق النار ويشير للجندي بيده نحو الشبان. خلال إطلاق النار كنت أحتمي خلف سلسال حجري بين حقول أشجار الزيتون في المكان. كنت أصرخ على الشبان أن ينتبهوا من رصاص الجندي المقنع مطلق النار ولكن لم يصب أحد في هذه الأثناء. عند ذلك شاهدت قيام الجندي المقنع بالتوقف عن الأرض ومن ثم أخذ وضعية الانبطاح وقد أدار تصويب بندقيته باتجاهي أنا ومجموعة شبان آخرين. في هذه اللحظات كنت أجلس بوضعية القرفصاء على الأرض فعندها وصل الشاب جميل جمال أحمد أبو عياش، من سكان بلدتنا بيتا، وأنا أعرفه جيدًا وكان يحمل بيده مقلاعاً يدوياً لرشق الحجارة وكان يقف خلفي بمسافة نصف متر تقريبًا وقد تحدثتُ معه قائلًا «جميل جميل أقعد». وما أن تحدثتُ معه لكي يأخذ حذره من الجندي الإسرائيلي المقنع سمعت صوت إطلاق عيار ناري واحد وشاهدت أن العيار الناري قد أصاب رأسه من الجانب الأيمن ورأيت جميل يقع على الأرض أمامي على جانبه. ومباشرة وقفت من أجل مساعدته وما إن اقتربت منه أطلق الجندي المقنع رصاصة ثانية ولكنها ارتطمت في سلسال حجري أمامي مباشرة. استطعت الاقتراب من جميل وقد أمسكت به وقمت بقلبه على ظهره وعندها شاهدت الدماء تنزف من رأسه من الخلف. ومباشرة شاهدت الجندي المقنع والضابط ينسحبان من المكان.[٢١٠]

**حملت مجموعة من المتظاهرين الفلسطينيين جميل مسافة قاربت ٤٠٠ متر حتى وصلت به إلى أقرب سيارة إسعاف نقلته إلى مستشفى رفيديا الحكومي في نابلس. وعند نحو الساعة ٤:٤٠ مساءً، أعلن عن استشهاد جميل في المستشفى بسبب إصابته بعيار ناري دخل من الجانب الأيمن من رأسه وخرج بشكل مائل من جانبه الأيسر من الخلف.[٢١١]**

٢١٠ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٥٥٩، س. ح.، ٣٠ عامًا، من سكان بيتا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

٢١١ وثق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد جميل أبو عياش في يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

## استشهاد فواز أحمد حمايل، ٤٧ عامًا

عند نحو الساعة ٤:٣٠ من فجر يوم الأربعاء، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، اقتحم ما يقرب من ١٥٠ جندياً من قوات الاحتلال الإسرائيلي المنطقة الشمالية الشرقية من بلدة بيتا. واقتحم هؤلاء الجنود منازل في البلدة واعتقلوا خمسة فلسطينيين. وفي أثناء الاقتحام، تصدّى العشرات من أهالي بيتا للجنود المدججين بالسلاح في مناطق مختلفة من البلدة، مما أسفر عن إصابة سبعة فلسطينيين، من بينهم ستة بالأعيرة النارية الحية وواحد بعيار معدني مغلف بالمطاط.[٢١٢] وعند الساعة ٦:٢٠ صباحًا تقريبًا، انسحبت قوات الاحتلال من منطقة الحاووز شمال بيتا وسارت في الطرق الزراعية والترابية في اتجاه منطقة النجمة القريبة من مقبرة البلدة. وهناك، واجه **فواز أحمد حمايل**، ٤٧ عامًا، وخمسة فلسطينيين آخرين قوات الاحتلال، التي كانت تبعد نحو ١٠٠ متر عنهم، حيث ألقى فواز الحجارة عليها بمقلاعه. فأطلق جندي إسرائيلي حينئذ عيارين ناريين حيين أصابا فواز، الذي سُمع وهو يصرخ من الألم وشوهد وهو يضع يديه على بطنه. وحمل أهالي البلدة فواز على الفور مسافة قاربت عشرة أمتار إلى شمال الموقع، حيث كان الدم ينزف من بطنه، ثم نقل في سيارة خاصة إلى مستوصف زكاة بيتا الطبي. وبعد نحو ١٥ دقيقة، نقلت سيارة إسعاف فواز إلى المستشفى العربي التخصصي في مدينة نابلس، حيث أجريت له عملية جراحية. وقد أصيب فواز بجروح بالغة بسبب عيار ناري حي استقر في خاصرته اليمنى وسبب تهتكًا كبيرًا في الكلية اليمنى والبنكرياس والطحال، ناهيك عما أحدثه من نزيف شديد. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، تدهورت حالته الصحية وأعلن استشهاده رسميًا عند الساعة ١:٣٠ ظهر ذلك اليوم تقريبًا.[٢١٣] يذكر أن فواز كان يعمل مديرًا للشؤون العامة للشباب والمؤسسات المقدسية وهو متزوج وأب لثلاثة أطفال.

٢١٢ رصد الباحث الميداني في مؤسسة الحق ووثق اقتحام بيتا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

٢١٣ وثق الباحث الميداني في مؤسسة الحق استشهاد فواز أحمد حمايل في يوم ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢. والتقرير الميداني محفوظ لدى مؤسسة الحق.

## ٥-١-٢ إصابة ستة آلاف (٦٠٠٠) متظاهر

في العام الممتد بين يومي ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢، أصابت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٦,٤٥٤ متظاهرًا فلسطينيًا، من بينهم ١٧٨ أصيبوا بالأعيرة النارية الحية و٩٩٧ بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط.[٢١٤] وقد استُهدف معظم المتظاهرين المصابين بالأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط في أطرافهم السفلية.[٢١٥]

جرحى فلسطينيون يمشون على عكازاتهم في جبل صبيح
نادر صالحة، جميع الحقوق محفوظة، ٢٠٢١

ويروي د. عبد الجليل سامح حنجل، ٣٥ عامًا، المدير الطبي للمستشفى الميداني التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في محافظة نابلس، حادثًا خطيرًا أقدمت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي على استخدام القوة المفرطة، بما شملته من إطلاق الأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط على المتظاهرين العزل على جبل صبيح، حيث تعمدت استهداف أطرافهم السفلية:

٢١٤ استمدت إحصائيات المصابين في الفترة الممتدة بين يومي ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢ من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

٢١٥ مقابلة مع د. عبد الجليل سامح حنجل، ٣٥ عامًا، المدير الطبي للمستشفى الميداني التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في محافظة نابلس، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

في إحدى المرات خلال أعمال الإرباك الليلي في شهر أيار/مايو ٢٠٢١ على جبل صبيح، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مكبرات الصوت في تهديد المتظاهرين على الجبل بأنهم إذا استمروا في المظاهرات، فسوف يطلقون النار عليهم بهدف «شل أرجلهم.» وفي اليوم التالي، تعاملت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مع إصابة ١٢ متظاهرًا بالذخيرة الحية في منطقة الركبة.[٢١٦]

وفي يوم الجمعة، ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، أصيب عبد الرحمن عيسى حمايل، الذي كان عمره ١٣ عامًا وقتئذ وفي الصف الثامن الأساسي ومن سكان بيتا، بعيار ناري حي في ركبته من مسافة بلغت ١٠٠ متر في منطقة الهوتة، شمال شرق جبل صبيح. كما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع خلال المواجهات. ويقول عبد الرحمن في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق:

عند حوالي الساعة ٣:١٠ مساءً، كنت أقف بعيداً عن جنود الاحتلال الإسرائيليين مسافة ١٠٠ متر تقريبًا من الجهة الغربية وكان الجنود الإسرائيليون بالنسبة لي من الجهة الشرقية في منطقة الهوته وقد شاهدت أمامي بشكل مباشر جندياً قناصاً يحمل سلاحاً أوتوماتيكياً ويصوبه نحوي أنا والشبان في المواجهات الدائرة في المكان. أطلق هذا الجندي الإسرائيلي الأعيرة النارية الحية باتجاهي أنا ومجموعة كبيرة من الشبان والأهالي وقد ميزت أن الجندي الإسرائيلي أطلق ثلاثة أعيرة نارية حية وتبعها عيار ناري رابع وشعرت بشيء يرتطم برجلي اليسرى في منطقة الركبة. وعندما حاولت الدعس عليها على الأرض كنت أتألم بشدة وميزت أن هناك ثقباً صغيراً في بنطالي مكان الإصابة... أدخلت الى غرفة العمليات الجراحية وتم استخراج العيار الناري الذي تبين أنه من نوع توتو وبالعادة يستخدمه جنود الاحتلال الإسرائيلي في قنص المواطنين والمتظاهرين في المسيرة السلمية الأسبوعية في بلدتنا بيتا.[٢١٧]

رصاص «التوتو» عبارة عن رصاص من عيار ٠,٢٢ بوصة يُطلَق من بندقية روجر عيار ٢٢/١٠. وتدّعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن هذا الرصاص ليس قاتلًا وأنه يمكن استخدامه في

٢١٦ المصدر السابق.

٢١٧ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢٢/٢٠، عبد الرحمن عيسى حمايل، ١٤ عامًا، من سكان بيتا، ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

الحالات التي «تبرر استخدام الذخيرة الحية.»[٢١٨] لكن الواقع يشهد على أن هذه الأعيرة تسبب جروحًا بالغة وقد تفضي إلى الموت.[٢١٩]

فلسطيني يحمل فتى أصيب وهو يشارك في المظاهرات على جبل صبيح
علاء بدارنة، جميع الحقوق محفوظة، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢١

كما أصيب البيتاوي نايف عبد الحفيظ حمايل، ٤٧ عامًا، وهو متزوج وأب لسبعة أطفال، برصاصة «توتو» في ركبته اليمنى. ففي يوم ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢١، أطلقت رصاصة من هذا النوع على نايف، الذي كان عمره ٤٦ عامًا حينئذ، من مسافة قاربت ٧٠ مترًا في أثناء مشاركته في مظاهرة خرجت احتجاجًا على بؤرة «أفيتار» الاستيطانية على جبل صبيح. ويقول نايف في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق:

> العيار الناري الذي أصابني كان من قبل جندي إسرائيلي قناص أطلقه عليّ من مسافة ٧٠ متراً تقريبا كان متمركزاً على تلة مرتفعة مني. وبالعادة يستخدم جنود الاحتلال قناصين في استهداف المتظاهرين في المسيرة السلمية

٢١٨ انظر/ي:
B'Tselem, 'Military Steps Up Use of Live 0.22 Inch Bullets against Palestinian Stone-Throwers' (18 January 2015), <https://www.btselem.org/press_releases/20150118_use_of_live_ammunition_in_wb>.

٢١٩ المصدر السابق.

حيث معظم الإصابات كانت في يوم إصابتي في الأرجل. عند حوالي الساعة ٢:٣٠، وخلال وجودي مع المشاركين في المسيرة، كان يوجد ما يقارب ٢٠ جندياً إسرائيلياً من عناصر حرس الحدود الإسرائيلي والجيش النظامي وبكامل عتادهم وزيهم وسلاحهم. كان الجنود يقومون بقمع المسيرة السلمية بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل كثيف باتجاه المشاركين. وكذلك شاهدت الجنود يطلقون الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط من مسافة ٧٠ متراً تقريبًا حيث كان تمركز الجنود على تلة مرتفعة عنا في منطقة الهوته المقابلة لجبل صبيح من الجهة الشمالية الشرقية. كان المتظاهرون يهتفون ضد الاحتلال ويكبرون ويحملون الأعلام الفلسطينية وأنا كنت أحد هؤلاء المشاركين في المسيرة. خلال وقوفي بين المشاركين فجأة شعرت بشيء ضرب منطقة صابونة الرجل اليمنى بشكل قوي جدًا وشعرت بألم كبير بها... أخبرني الأطباء بأن عياراً نارياً من نوع ”توتو“ يستخدمه عادة سلاح القنص وقد اخترق رجلي من الجانب الأيمن من الأمام واستقر بداخل مفصل الركبة مُحدثاً كسر عظمة في صابونة الرجل. وبعدها خضعت لعملية جراحية تم استئصال الرصاصة فيها، التي أحدثت شظايا كثيرة في منطقة مفصل الركبة اليمنى التي تهشمت بفعل الرصاصة مما اضطر الأطباء إلى ترميم العظم من خلال زراعة البلاتين في منطقة المفصل. من بعد إصابتي وأنا اتحرك بواسطة العكاز.[٢٢٠]

٢٢٠ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٤٦٢، نايف عبد الحفيظ محمود حمايل، ٤٧ عامًا ومن سكان بيتا، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

فلسطيني يقف على عكازتيه قرب جبل صبيح بعدما أصابته قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال المواجهات في بيتا
شادي جرارعة، جميع الحقوق محفوظة، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٢١

إن سياسة إسرائيل في إطلاق النار بهدف إحداث الإعاقة ليست بالأمر الجديد،[٢٢١] فقد دأبت على اللجوء إليها في شتى أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك حسبما أظهرته التوثيقات خلال مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة.[٢٢٢] فحسب توثيق منظمة الصحة العالمية،[٢٢٣] تعرض نحو ١٧٠ فلسطينيًا للإعاقة الدائمة نتيجة لبتر أطرافهم بفعل إصاباتهم بالأعيرة النارية الحية، خلال السنة الأولى من المسيرات. إذ تجيز قواعد الاشتباك الاسرائيلية استخدام القوة المفضية إلى الموت ضد من تضع إسرائيل اعتبارًا فضفاضًا تقرر بموجبه أنهم يشاركون بشكل مباشر في «أعمال قتالية» وتشجع قواتها على إطلاق النار على أرجل «المحرضين الرئيسيين.»[٢٢٤]

٢٢١ انظر/ي:
Amnesty, 'Israel: 'Deliberate Attempts' by Military to Kill and Maim Gaza Protesters Continues' (27 April 2018), <https://www.amnesty.org.uk/press-releases/israel-deliberate-attempts-military-kill-and-maim-gaza-protesters-continues>; Dania Akkad, '"Shoot to maim": How Israel Created a Generation on Crutches in Gaza' (29 March 2019), <https://www.middleeasteye.net/news/shoot-maim-how-israel-created-generation-crutches-gaza>.

٢٢٢ انظر/ي:
Al-Haq, 'Israel Deliberately Injures and Maims Palestinian Civilians, Prevents Evacuation of Wounded, and Denies Access to Vital Healthcare Facilities Outside the Gaza Strip' (18 April 2018), <https://www.alhaq.org/monitoring-documentation/6243.html>.

٢٢٣ انظر/ي:
OCHA, 'Overcoming Injury and Amputation' (15 Oct 2019), <https://www.ochaopt.org/content/overcoming-injury-and-amputation>.

٢٢٤ مجلس حقوق الإنسان، «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة» (٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/HRC/40/74)، الفقرة ٣١.

تأتي سياسة إطلاق النار بهدف إحداث الإعاقة ضمن طائفة واسعة من ممارسات القوة المفرطة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، بدءًا من سياسة «تكسير العظام» التي اعتمدها رابين وانتهاءً بصناعة الأسلحة[٢٢٥] التي تروج إسرائيل لها باعتبارها «مجربة في الميدان.»[٢٢٦] أما الأخيرة، فتسهم في تبوّء إسرائيل مكانتها في قائمة تضم أعلى عشرة مصدّرين للأسلحة على مستوى العالم على حساب حياة الفلسطينيين/ات وأرواحهم/ن.[٢٢٧] ومن جملة الأهداف التي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها عوق القدرة البدنية التي تيسر للفلسطينيين المشاركة في المظاهرات. فعلى سبيل المثال، تستدعي المظاهرات التي تنظم على جبل صبيح قوة بدنية عالية بسبب تضاريسه الوعرة. كما ترمي هذه السياسة إلى سحق روح المقاومة وكسر إرادة الفلسطينيين بما يشمل تعطيل حقوقهم في الصحة والعمل.

وحتى الوقت الراهن، لا يزال إرث رابين المتمثل في سياسة «تكسير العظام» حاضرًا. ففي هذا السياق، يروى ص. و.، في إفادته لمؤسسة الضمير، وهو أحد سكان بيتا وكان عمره ٢٨ عامًا وقتئذ، ما عاناه من ضرب وحشي على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي بسبب مشاركته في المظاهرات على جبل صبيح:

> بتاريخ ٢٨-٧-٢٠٢١ الساعة الرابعة عصراً كنت على جبل صبيح. لحق بنا الجيش وهربنا منهم. كنت أحاول ركوب سيارتي، عندما خرج مجموعة من الجنود من بين الشجر. وقام أحد الجنود بوضع سلاحه (*m16*) عن مسافة صفر على رأسي . ثم ضربني رصاصة مغلفة بالمطاط على رأسي. وضعت يدي مكان الإصابة فقام بضربي بقاع البندقية على يدي. ثم أنزلني من السيارة ورفعني في السماء وضربني بالأرض مرتين متتاليتين، بينما ضربني جنديان آخران ممن كانوا معه على خواصري وكل جسمي ببندقيتهما وقبضيتهما لحوالي ثلاث دقائق بشكل متواصل وبدون توقف. ثم حملوني من يداي واقتادوني مشيًا مسافة نحو ١٥٠ متراً، بينما كانوا يضربوني على كل جسمي حتى وصلنا إلى منزل قيد البناء. ثم وضع أحد الجنود وجهي في كوم سمسم للبناء، بينما كان وجهي مغطى بالدماء.

٢٢٥ انظر/ي:
Mohammed El-Kurd, 'A Night with Palestine's Defenders of the Mountain' (the Nation, 15 September 2021), <https://www.thenation.com/article/world/beita-palestine-israel/>.

٢٢٦ انظر/ي:
Israeli Ministry of Economy and Industry (IMEI), 'Israel's Homeland Security Industry: Utilizing Innovation To Keep Us Safe' (9 November 2014), <https://itrade.gov.il/thailand/israels-homeland-security-industry-utilizing-innovation-keep-us-safe/>.

٢٢٧ انظر/ي:
Stockholm International Peace Research Institute, 'Trends in International Arms Transfers, 2021' (March 2022), <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fs_2203_at_2021.pdf>.

> وصل ستة جنود آخرين وشرعوا جميعًا بضربي بشكل وحشي بقبضاتهم وأرجلهم وبندقياتهم. ثم اقتادوني مشيًا لمسافة كيلومترين إلى الشارع الرئيسي ووضعوني في سيارة جيش وأخذوني إلى حاجز زعترة وسلموني لسيارة إسعاف إسرائيلية. وقام مسعفون بلباس عسكري بتمزيق جميع ملابسي في الإسعاف وغلفوني بقصدير. ومباشرة، وصلت سيارة إسعاف فلسطينية وأخذوني إلى المستشفى العربي التخصصي في رفيديا، حيث كنت أعاني من نزيف في شبكية عيني، ورضوض في وجهي وخواصري وأكواع يدي. وما زلت أراجع طبيب العيون وما زلت بحاجة لعلاج.[٢٢٨]

وفي الفترة الواقعة بين شهري أيار/مايو ٢٠٢١ وأيار/مايو ٢٠٢٢، سجلت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إصابة ٩٩٧ فلسطينياً بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط في بيتا.[٢٢٩] وحسبما تبينه منظمة العفو الدولية، فإن العيار المعدني المغلف بالمطاط ما هو إلا «مطاط بالاسم فقط، فهو يتكون من نواة معدنية كبيرة تغطيها طبقة رقيقة من المطاط»:[٢٣٠] وتعد المنطقة المحيطة بالرأس منطقة حساسة بوجه خاص إزاء هذه الاعيرة لأن الإصابات التي تلحق بها قد تؤدي إلى الموت أو الإعاقة.[٢٣١] وقد لاحظ د. عبد الجليل سامح حنجل، ٣٥ عامًا، المدير الطبي للمستشفى الميداني التابع لجميعة الهلال الأحمر الفلسطيني في محافظة نابلس، إطلاق الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط عن عمد على المتظاهرين على جبل صبيح، ولا سيما تجاه رؤوسهم:

> استقبلنا الجرحى من بيتا ممن أصيبوا في عيونهم بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وليست هذه مصادفة. فالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط خطيرة للغاية عندما تستهدف منطقة الرأس. فقد تسبب كسرًا في الجمجمة. وقد فقد ستة من المتظاهرين الذين أصيبوا بهذه الأعيرة في بيتا عيونهم.[٢٣٢]

---

٢٢٨ الضمير، إفادة ص. و.، ٢٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١. محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٢٩ استمدت إحصائيات المصابين في الفترة الممتدة بين يومي ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢ من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

٢٣٠ انظر/ي:

Amnesty International, 'The Pain Merchants: Security Equipment and its Use in Torture and Other Ill-Treatment' (2 December 2003) 33.

٢٣١ انظر/ي:

Ahmad Mahajna, 'Blunt and Penetrating Injuries Caused by Rubber Bullets during the Israeli-Arab Conflict in October 2000' (2002) The Lancet 359;

٢٣٢ مقابلة مع د. عبد الجليل سامح حنجل، ٣٥ عامًا، المدير الطبي للمستشفى الميداني التابع لجميعة الهلال الأحمر الفلسطيني في محافظة نابلس، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

كما لاحظ أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، وهو ناشط وأحد سكان بيتا وممثل عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، أن الاتحاد كان يتابع الحالة الصحية لدى ١٥ فلسطينيًا أصيبوا بجروح بالغة بفعل الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط في رؤوسهم. ونتيجة لذلك، فقد ستة من هؤلاء الجرحى عيونهم. وبينما يعاني اثنان من جروح بالغة في عينيهما، يعاني ثلاثة آخرين من تهتك في الجمجمة وأربعة من كسور في فكوكهم.[٢٣٣]

في يوم ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، وخلال اقتحام بيتا وشنّ حملة من الاعتقالات فيها، أصاب جندي من قوات الاحتلال الإسرائيلي الشاب البيتاوي بلال جهاد حمايل، الذي كان يبلغ من العمر ٢٥ عامًا في حينه، بعيار معدني مغلف بالمطاط في عينه، مما أدى إلى استئصالها. ويستذكر بلال إصابته في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق:

> عند حوالي الساعة الخامسة من فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/٤/١٣ وبينما كنت في منزل عائلتي الواقع في منطقة عين روجان في الحارة الشرقية من بلدتنا بيتا، خرجت من المنزل بعد علمي بأن قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي قد اقتحمت بلدتنا من الجهة الجنوبية وكان جنود الاحتلال مشاة ويقومون بتنفيذ حملة اعتقالات ومداهمات في منازل المواطنين... عندما كنت أقود السيارة تفاجأت بوجود عشرة جنود إسرائيليين مسلحين ومقنعين وبكامل عتادهم العسكري واقفين على الشارع الرئيسي قرب أحد المنازل. وقد قام أحد الجنود الإسرائيليين بإشهار سلاحه الأوتوماتيكي صوبي وطالبني بالاستدارة والعودة إلى الخلف من حيث أتيت. بالفعل انصعت لأوامر جنود الاحتلال وعدت إلى الخلف وسلكت طريقاً التفافية أخرى للوصول إلى عملي في محطة المحروقات التي تقع في بيتا التحتا بالقرب من مبنى بلدية بيتا.
>
> خلال قيادتي السيارة تفاجأت أيضًا بانتشار مجموعة أخرى من جنود الاحتلال الإسرائيلي في منطقة عين المغارة واقفين على الشارع الرئيسي. تم احتجازي من قبل هذه المجموعة من جنود الاحتلال على الشارع وطلب مني جندي إسرائيلي أن أقوم بإطفاء محرك السيارة وصادر مني مفتاح السيارة. بقيت بداخل السيارة وقام ثلاثة جنود إسرائيليين بإحاطة السيارة وتم تفتيش السيارة من الخلف وقد انتظرت في المكان لمدة نصف ساعة تقريبًا. بعدها سلموني المفاتيح وغادرت

٢٣٣ مقابلة مع أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، ناشط ومن سكان بيتا وممثل عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

بعد أن قدت السيارة مجدداً متوجهًا إلى مكان عملي. عند وصولي بالقرب من مقبرة البلدة القديمة كان هناك مواجهات ما بين جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين يغلقون الطريق الرئيسي للشارع ومجموعة من شبان البلدة الذين يتصدون لاقتحام هؤلاء الجنود الإسرائيليين ويقوم جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والأعيرة النارية الحية باتجاه الشبان. عند ذلك ترجلت من السيارة سيراً على الأقدام.

بعد حوالي ربع ساعة تقريبًا من وصولي إلى المكان حيث كان جنود الاحتلال يغلقونه ويقومون بإطلاق الذخيرة باتجاه الشبان، كنت أقف بجانب الشارع الرئيسي وقرب منحدر أسفل الشارع من الجهة الشرقية الجنوبية وكان جنود الاحتلال بالنسبة لي من الجهة الغربية ويبعدون عني مسافة عشرة أمتار تقريبًا. وخلالها شاهدت مجموعة كبيرة من جنود الاحتلال وتقدر بحوالي ٣٠ جندياً إسرائيلياً وميزت اثنين من هؤلاء الجنود يتمركزون على الشارع بوضعية القرفصاء "ركبة ونصف" ويطلقون الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. خلالها شعرت بشيء ضرب عيني اليسرى بشكل قوي. فمباشرة وضعت يدي اليسرى على عيني وعرفت أنني أصبت، حيث أنني شاهدت الدماء تنزف من عيني وتسيل على ملابسي وكنت أشعر بألم ووجع شديدين وكان الشيء الذي ضرب وجهي كبير الحجم. عندها سرت مسافة أربعة أمتار نحو الجهة الجنوبية. فعندها قام الشبان في الموقع بمساعدتي سيراً على الأقدام حتى مسافة ٢٠٠ متر تقريبًا. وأعلمني الشبان أن الشيء الذي ضرب عيني هو رصاص اسفنجي كبير لونه أسود وأسطواني الشكل وقطره حوالي ٤٠ ملمتراً ومتعارف على اسمه بين الشبان باسم «ميكروفون.»[٢٣٤]

نقل بلال بعد إصابته إلى منزل ممرض في بيتا، حيث ضمد إصابته، ثم حضرت سيارة إسعاف ونقلته إلى مستشفى رفيديا الحكومي في نابلس. وهناك، أجريت الصور الإشعاعية لرأس بلال وأعطي المسكنات والمهدئات. وبعد ساعة تقريبًا، نقل بلال إلى مستشفى النجاح الوطني الجامعي في نابلس، حيث أدخل إلى قسم العناية المكثفة لأنه كان يعاني من نزيف في عينه اليسرى. واضطر الأطباء إلى استئصال عينه اليسرى بالكامل. وبعد ثلاثة أيام، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، أجريت عملية جراحية لبلال في عينه اليسرى من أجل ترميم عظم حدقة العين التي كانت متهتكة بفعل الإصابة بالعيار المعدني، ومكث في المستشفى حتى يوم ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٢٢ ولم يتمكن من

٢٣٤ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢٢/١٢٣، بلال جهاد حمايل، ٢٦ عامًا، من سكان بيتا، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢.

مزاولة عمله لمدة أسبوعين على الأقل بسبب إصابته.[٢٣٥]

وفضلًا عن الإصابات التي سببتها الأعيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، نجمت معظم الإصابات على جبل صبيح عن استنشاق الغاز المسيل للدموع. إذ يسبب هذا الغاز إصابات بالغة، خاصة عندما تصيب عبواته المتظاهرين من مسافة قريبة. كما تستخدم قوات الاحتلال الطائرات المسيّرة لإطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع على هؤلاء المتظاهرين. ويشرح الطفل البيتاوي هادي مازن بني شمسة، ١٥ عامًا، كيف تستخدم قوات الاحتلال تلك الطائرات ضد المتظاهرين على جبل صبيح:

> شاهدت طائرة مسيّرة تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع، وقد درج على استخدامها جنود الاحتلال في المواجهات التي تندلع في بلدتنا بيتا، حيث تقذف هذه الطائرة المسيرة التي تكون في السماء ويتحكم بها الجنود قنابل الغاز حيث تطلق في كل مرة أربع قنابل غازية وبالعادة تسقط فوق المشاركين في المسيرات السلمية من الأعلى. كنت في كل مرة يطلق بها جنود الاحتلال قنابل الغاز أقوم بالاحتماء بالصخور والسلاسل الحجرية في المناطق الزراعية القريبة من جبل صبيح.[٢٣٦]

وفي يوم الجمعة، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أصيب هادي بني شمسة، الذين كان يبلغ ١٤ عامًا من عمره وقتئذ، في عينه اليسرى بقنبلة غاز أطلقت من مسافة تراوحت من عشرة أمتار إلى ١٥ مترًا خلال المواجهات التي شهدتها البلدة. ويروي هادي في إفادته لمؤسسة الحق:

> عند نحو الساعة ٥:٠٠ مساءً، كنت أقف على مسافة ما بين عشرة-١٥ متر تقريبًا من الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يتقدمون باتجاه الشبان والمواطنين بعد نزولهم من سفح الجبل. أنا كنت في الجهة الشمالية من هؤلاء الجنود وقد ميزت جنديين يقفان أمامي مباشرة وهم من الجهة الجنوبية مني وعلى مرتفع وعندها شعرت فجأة بشيء ضرب في وجهي وتحديدًا في عيني اليسرى. وميزت أن ما أصابني هو قنبلة غاز أطلقها أحد هؤلاء الجنود الإسرائيليين أمامي بدون سابق إنذار. حيث أصابتني بشكل مباشر وقد استنشقت غازاً مسيلاً للدموع لحظة إصابتي. اقترب أحد الشبان مني وساعدني على السير مسافة عشرة أمتار وبعدها فقدت الوعي. وعندما استيقظت وجدت نفسي ملقى أسفل شجرة

٢٣٥ المصدر السابق.

٢٣٦ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٤٣٥، هادي مازن بني شمسة، ١٥ عامًا، من سكان بيتا، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

طائرة إسرائيلية مسيّرة تطلق عبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الفلسطينيين على جبل صبيح
شادي جرارعة، جميع الحقوق محفوظة، ٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١

زيتون. وقد شاهدت متطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وبعض الشبان يقومون بمساعدتي هناك وتضميد عيني اليسرى بقطع من الشاش الطبي الأبيض. بعدها مباشرة قاموا بنقلي من المكان سيراً على الأقدام. وخلال ذلك شاهدت أحد الجنود يقوم بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع صوبي أنا والشبان وكانت القنابل الغازية تسقط أمامنا وعندها ساعدني مسعف وكنت أشاهد ذلك بواسطة عيني اليمنى التي كنت ما زلت أرى بها.

تم أخذي إلى مستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس وهناك أدخلت الى قسم الطوارئ وتم إجراء صورة طبقية للرأس وتم تنظيف مكان إصابتي في العين اليسرى. و تبين أن قنبلة الغاز قد أصابتني بشكل مباشر وأحدثت شعراً (كسراً) في أنفي ونزيفاً في شبكية العين اليسرى وقد عرفت ذلك من الأطباء. كانت الآلام كبيرة. بعد إصابتي، لم أذهب إلى المدرسة لمدة يومين متتابعين حيث أنني كنت متعباً نتيجة الإصابة بقنبلة الغاز المسيل للدموع.[٢٣٧]

٢٣٧ المصدر السابق.

ولم تستهدف القوة المفرطة التي تستخدمها إسرائيل في قمع المظاهرات على جبل صبيح المتظاهرين بمن فيهم الأطفال وكبار السن فحسب، بل طالت الصحفيين وأفراد الطواقم الطبية أيضًا. فاستخدام القوة المفرطة يعد، في أساسه، سياسة ممنهجة توجهها إسرائيل ضد الفلسطينيين/ات كافة.[٢٣٨] وفي هذا السياق، أصيب نسيم علي معلا، ٢٦ عامًا وهو أحد سكان بيتا، ويعمل صحفيًا مستقلاً منذ العام ٢٠١٦، خلال تغطيته المظاهرات على جبل صبيح، بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط ثلاث مرات مع أنه كان يرتدي السترة الزرقاء التي تميز الصحفيين وعليها كلمة «صحافة» (PRESS) بشكل واضح . فأصيب نسيم، الذي كان يبلغ من العمر ٢٤ عامًا في حينه، بقدمه اليمنى في يوم ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢١، وأصيب في خاصرته اليمنى في اليوم التالي ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢١ وأصيب في المرة الثالثة في ركبته اليمنى في يوم ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١. ويروي نسيم في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق كيف استهدفه الجنود استهدافًا مباشرًا:

> عند حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم الجمعة الموافق ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، توجهت إلى منطقة جبل صبيح لتغطية فعاليات المسيرة السلمية. وكنت أرتدي الزي الصحفي الرسمي «السترة الواقية من الرصاص» المكتوب عليها باللغة الإنجليزية «*PRESS*» وكذلك خوذة الرأس، حيث كنت أعمل على تصوير المسيرة بواسطة هاتفي النقال بالفيديو المباشر من خلال موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك».
>
> عند حوالي الساعة ٢:٠٠ ظهرًا، كنت أقوم بتغطية الأحداث. فعندها كنت أرتدي كمامة واقية من الغاز المسيل للدموع بسبب كثافة الدخان الغازي. وعندها كان الجنود الإسرائيليون يقفون بالبعد عني مسافة ٥٠ متراً تقريبًا في منطقة على تلة مرتفعة من الجبل ومقابلين تمامًا لي. وعندها شعرت بشيء أصاب رجلي اليمنى بمنطقة الركبة وكان يؤلمني بشكل كبير وبدأت اصرخ متألمًا من الوجع وعندها ميزت أنني أصبت حيث سقطت على الأرض ولم أكن أقوى على الحراك.[٢٣٩]

٢٣٨ انظر/ي:

Al-Haq, 'Israeli Occupying Forces Target Journalists Covering Gaza Protests, Killing One and Injuring Others' (12 April 2018), <https://www.alhaq.org/monitoring-documentation/6244.html>.

٢٣٩ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٩٠، نسيم علي معلا، ٢٦ عامًا، من سكان بيتا وصحفي حر، ٧ آب/أغسطس ٢٠٢١.

وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢، أصيب علاء عرسان خضير، الذي كان يبلغ ١٩ عامًا من عمره في ذلك الوقت ويعمل مسعفًا متطوعًا مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وهو من سكان بيتا، بكتفه الأيمن بعيار ناري حي أطلق عليه من مسافة قاربت ٥٠-٧٠ مترًا، عندما كان يقف على مقربة من إحدى سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر. ويستذكر علاء إصابته واستهداف الصحفيين في إفادته لمؤسسة الحق:

> بعد الانتهاء من تأدية المواطنين لصلاة ظهر الجمعة، انطلقت مسيرة سلمية شارك فيها المئات من المواطنين في منطقة الهوته القريبة من المنتزه في الجهة الشرقية. عند وصولنا إلى منطقة المنتزه بواسطة سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر حيث كان يوجد أربع سيارات إسعاف وكنت برفقة ٢٠ مسعفاً ومتطوعاً من أجل تغطية الاحداث، حيث كنت أرتدي لباسي الرسمي كمسعف وعليه شعار الإسعاف التابع للجمعية ومعي المعدات الخاصة بالإسعافات الأولية. عند اقتراب المواطنين من الجنود الإسرائيليين، بدأ الأخيرون بقمع المظاهرة السلمية بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل كثيف وإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط تجاه الشبان والأهالي في المسيرة السلمية حيث كنت أعمل أنا وطاقم المسعفين على تقديم الإسعافات الأولية للعديد من الإصابات التي تقع في صفوف الشبان. قمت بتقديم الإسعافات الأولية لبعض الشبان الذين تعرضوا للاختناق جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع وبعضهم كان قد أصيب بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط [ومن بينهم الصحفي جعفر اشتيه الذي أصيب بعيار معدني مغلف بالمطاط بيده اليمنى].
>
> في حوالي الساعة ٢:٣٠ ظهرًا، كان ١٥ جندياً من جنود الاحتلال الإسرائيليين يقفون على طريق ترابي يؤدي إلى منطقة الهوته ويبعدون عني مسافة ٥٠ -٧٠ متراً تقريبًا. كنت أقف مع اثنين من المسعفين وبعض الصحفيين في مكان محايد عن المواجهات... فجأة هجم جنود الاحتلال الإسرائيلي، الذين تمكنتُ من تمييز أنهم من عناصر حرس الحدود الإسرائيلي ومسلحين وقد تفرقوا على المفترق الذي كنت أقف عنده وكانوا يلاحقون الشبان. وفجأة شاهدت جندياً ومجندة من حرس الحدود أيضًا قد اقتربوا مني أنا والمسعف، وكان هناك أيضاً صحفية فلسطينية تقوم بتغطية الأحداث، وهاجموا الصحفية لمنعها من التصوير وهددونا بأنهم سيقومون بإطلاق النار علينا إذ لم نغادر المكان. وقد أطلقوا عيارين مطاطيين

باتجاهنا ولكن الرصاص أصاب الأرض ولم يصب أحداً منا. كانت الصحفية تعاني من الاختناق جراء الغاز المسيل للدموع فساعدتها للمغادرة من المكان. بعد حوالي عشر دقائق تقريبًا، كنت أقف بجانب سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر وأتحدث مع ضابط الإسعاف وفي تلك اللحظة شعرت بشيء ضرب كتفي الأيمن بقوة ومباشرة بدأت بالصراخ وكنت أعتقد أنني أصبت برصاصة مطاطية ووضعت يدي على كتفي ومباشرة شاهدت الدماء على يدي.[٢٤٠]

قدم المسعفون الإسعاف الأولي لعلاء بعد إصابته، حيث أخبروه أن ما أصابه كان عيارًا ناريًا حيًا. ثم نقل علاء إلى مستشفى رفيديا الحكومي في نابلس وبات فيه. في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٢، أجريت له عملية جراحية لاستخراج رصاصة «التوتو» التي دخلت كتفه الأيمن ولم تخرج منه واستقرت في منطقة حساسة مليئة بالأعصاب.[٢٤١]

قوات الاحتلال الإسرائيلي تعيق دخول سيارة إسعاف فلسطينية على مدخل بلدة بيتا
وهاج بني مفلح، جميع الحقوق محفوظة، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٢١

وفي أثناء المظاهرات على جبل صبيح، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي سيارات الإسعاف عمداً، حسبما شهد ذلك خالد أمين بعارة، ٣٩ عامًا، وهو أحد سائقي وضباط الإسعاف في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومن سكان مدينة نابلس. ففي يوم ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢١،

٢٤٠ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٤٣، علاء عرسان خضير، ٢٠ عامًا، من سكان بيتا، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

٢٤١ المصدر السابق.

تعمدت قوات الاحتلال استهداف خالد، الذي كان عمره ٣٨ عامًا في حينه، وهو يقود سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ويستذكر خالد هذا الاعتداء واستخدام المسعفين كدروع بشرية في إفادته لمؤسسة الحق:

> عند حوالي الساعة ٦:٣٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٢١/٦/٢٥، كنت أستقلّ سيارة الإسعاف التي أقودها وهي تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في منطقة المسبح في الجهة الجنوبية من بلدة بيتا... حيث أنني كنت قد عملت أنا وزميلي الذي يرافقني بسيارة الاسعاف على نقل العديد من الإصابات التي أوقعها جنود الاحتلال الإسرائيلي في صفوف المواطنين خلال المواجهات وذلك نحو المستشفى الميداني الذي أقامته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في داخل بلدة بيتا وذلك لسهولة التعامل مع الإصابات. فجأة هاجمنا جنود الاحتلال بشكل وحشي وأطلقوا أعيرة نارية تجاه السيارة التي يقودها زميلي... وقد أصابت الزجاج الخلفي لسيارة الإسعاف الذي تهشم خلال وجود زملائي بداخلها.
>
> انسحبت إلى مسافة آمنة على بعد حوالي ٢٠٠ متر تقريبًا، وما إن توقفت ولم يمضي أكثر من دقيقة على توقفي أطلق الجنود الإسرائيليون قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل كثيف في المنطقة. وفجأة تهشم زجاج سيارة الإسعاف التي أقودها من الجانب الأيسر بجانب السائق وتطاير رذاذ الزجاج إلى داخل السيارة وأصابني في عيناي. وكانت عيناي تؤلماني وتحرقاني فأغمضتهم، ثم سحبني المسعفون من داخل سيارة الإسعاف ونقلوني إلى المستشفى الميداني... وهناك تم تنظيف عيناي من رذاذ الزجاج وخضعت للمراقبة حتى تهدأ عيناي. عرفت أن ما تم إطلاقه على نافذة السيارة التي أقودها هي رصاصة اسفنجية لونها أسود أطلقها جنود الاحتلال الإسرائيلي على مركبة الإسعاف بشكل مباشر خلال المواجهات التي اندلعت في بيتا. أود الإشارة إلى أن الاستهداف كان بشكل متعمد على طواقم الإسعاف وخاصة أنهم استخدموا خمسة متطوعين من طاقم جمعية الهلال الأحمر كدروع بشرية أمامهم وهم يسيرون خلفهم في ملاحقة المتظاهرين ومكث جنود الاحتلال بينهم حوالي ٢٠ دقيقة كما تم شتمهم خلال استخدامهم كدروع بشرية في المواجهات.[٢٤٢]

٢٤٢ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢٢/٣٥٢، خالد أمين شفيق بعارة، ٣٩ عامًا، من سكان مدينة نابلس، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

**ويعمل جرير زكريا قناديلو، ٥٥ عامًا، وهو أحد سكان مدينة نابلس، سائقاً وضابطاً للإسعاف في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٣. في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢١، اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على جرير، الذي كان يبلغ ٥٣ عامًا من عمره وقتئذ، وهو يغطي مظاهرة على مدخل بيتا. ويورد جرير تفاصيل هذا الاعتداء في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق:**

> عند حوالي الساعة ١٢:٠٥ من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٦/٨، توجهتُ إلى بلدة بيتا وذلك من أجل تغطية مسيرة سلمية سوف يتم تنظيمها على مدخل بلدة بيتا احتجاجًا على شق الاحتلال الشارع الالتفافي الذي سيربط ما بين حاجز زعترة العسكري جنوبي مدينة نابلس مرورًا ببلدة بيتا وحوارة وأودلا وبوريـن... كنت أقود سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية وقمت بوضعها على مسافة ما بين ٥٠-٦٠ متر تقريبًا من الجهة الشرقية للمدخل الرئيسي لبيتا المغلق بالمكعبات الإسمنتية. وكان هناك وجود لجنود إسرائيليين من الجيش النظامي وقدرت عددهم بحوالي ١٥ جندياً إسرائيلياً وما بين ثلاث-أربع دوريات عسكرية إسرائيلية تقف خلف المكعبات الإسمنتية.
>
> بعد حوالي ٢٠ دقيقة تقريبًا من وصولي، بدأت تحدث مواجهات ما بين الشبان وجنود الاحتلال حيث إنني شاهدت قيام الشبان بإشعال الإطارات المطاطية وبدأ جنود الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية تجاه الشبان المحتجين. عند ذلك تراجعت بسيارة الإسعاف الى الخلف لأخذ ساتر نحو الشرق مسافة عشرة أمتار فقط وكنت أراقب الأحداث من داخل سيارة الإسعاف. كان جنود الاحتلال يطلقون قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل كثيف جدًا... شعرت بشيء ضرب الزجاج الأمامي لسيارة الإسعاف وعندها انحنيت على كرسي السائق من أجل الحماية. وبعدها بلحظات رفعت نفسي وشاهدت كسور للزجاج الأمامي وكان مهشماً وشاهدت رذاذ الزجاج قد تطاير داخل سيارة الإسعاف... بعد حوالي عشر دقائق، ترجلتُ من السيارة وعند اقترابي من مقدمة سيارة الإسعاف شاهدت قنبلة اسفنجية سوداء اللون كبيرة الحجم وأسطوانية الشكل طولها حوالي ٢٠ سنتمتراً تقريبًا وكانت قد سقطت بين غطاء المحرك والزجاج الأمامي الذي كسر وتهشم. وشاهدت قنابل غاز أسطوانية فضية اللون حول سيارة الإسعاف.[٢٤٣]

٢٤٣ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٣٠٢، جرير زكريا نظمي قناديلو، ٥٥ عامًا، من سكان مدينة نابلس، ٩ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

## ٢-٥ العقوبات الجماعية

إلى جانب الاستخدام المفرط للقوة التي أسفرت عن استشهاد عشرة متظاهرين فلسطينيين وإصابة ٦,٠٠٠ آخرين ما بين شهري أيّار/مايو ٢٠٢١ و أيّار/مايو ٢٠٢٢، تفرض إسرائيل تدابير العقوبات الجماعية على أهالي بيتا بغية ردع مقاومتهم الشعبية. وقد رأى نزار بنات، وهو ناشط فلسطيني قتلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أنّ قمع بيتا والعقوبات الجماعية المفروضة عليها منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ لا يعد جانبًا من المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي فحسب؛ بل يمثل كذلك انتقامًا ضد أهالي بيتا جراء تحدّيهم خلال الانتفاضة الأولى:

> بعد ١٩٨٨، شنّت [سلطات الاحتلال الإسرائيلي] حملة انتقامية لردع بيتا... بدأت في بيتا في محاولة لتأديب باقي فلسطين... كانت بيتا تشكل تحديًا كبيراً أمام الاحتلال لأنه أراد أن يطفئ أهالي البلدة ولكنه لم ينجح... لم ينسَ الإسرائيلي هذه الضربة لبيتا واليوم يستهدفها بمخطط استيطاني. المخطط بهدف الانتقام نعم ولكنه قائم قائم ويستهدف الضفة الغربية ولن يتوقف خاصة في نابلس والقدس والخليل وبيت لحم وهو جزء من الأيدلوجية الصهيونية التي قامت عليها دولتهم...[٢٤٤]

ويبيّن البيتاوي تيسير الشيخ صالح خريوش، ٦٣ عامًا، أن أحد الأسباب التي تقف وراء العقوبات الجماعية على بيتا يكمن في منع انتشار نموذج مقاومتها واستنساخه في شتى أرجاء فلسطين:

> السلطات الاسرائيلية غير معنية أن ينتقل نموذج بيتا للمقاومة الشعبية والوعي الوطني إلى مناطق أخرى.[٢٤٥]

تستهدف سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ أهالي بيتا من خلال اقتحام بلدتهم في ساعات الفجر وشنّ حملة من الاعتقالات التعسفية والاعتقالات الإدارية التي تستهدف من يشارك في مظاهرات جبل صبيح. ووفقًا لأحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، وهو ناشط بيتاوي وممثل عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، فقد اعتقلت قوات الاحتلال نحو ١٥٠ فلسطينياً من أهالي بيتا بين شهري أيار/مايو ٢٠٢١ وأيار/مايو ٢٠٢٢.[٢٤٦]

---

٢٤٤ نزار بنات، «جبل صبيح، بيتا، مرة أخرى» (يوتيوب، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١)، <https://www.youtube.com/watch?v=fqjz62__ge4>.

٢٤٥ مقابلة مع تيسير الشيخ صالح خريوش، ٦٣ عامًا، من سكان بيتا، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٤٦ مقابلة مع أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، ناشط ومن سكان بيتا وممثل عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

وفي ١٤ تموز/يوليو ٢٠٢١، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أدهم سمير شرفا، ٢٨ عامًا، ويوسف محمد شرفا، ٣١ عامًا، من منزليهما في بيتا خلال ساعات الفجر على خلفية المقاومة الشعبية التي خاضاها على جبل صبيح. ويروي أدهم في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الضمير:

> في يوم الأربعاء الموافق ١٤ تموز/يوليو ٢٠٢١ نحو الساعة الثالثة فجرًا، اقتحم الجيش منزل والدي (المجاور لمنزلي). فجّر الجيش باب منزل والدي وخلعوه ودخلوا. وسألوا والدي عن عدد أولاده وأجابهم. وأخبروه أنهم يريدونني. ثم قدموا مع والدي إلى منزلي، وبدأوا بخبط الباب. وصرخ أحد الجنود «معك دقيقتين وبفجر الباب وبفوت.» قلت لهم أن ينتظروا قليلًا، حيث كانت بناتي نائمات وزوجتي تريد أن ترتدي ملابسها. فتحت الباب، وعندها سألني الجندي عن اسمي وطلب هويتي. أجبته وأعطيته الهوية. بعدها عرّف عن نفسه أنه الضابط رامز. ثم قال «بدك تيجي معنا»... كان هناك حوالي ١٠ – ١٥ جندياً في منزلي. بعدها أخدوني إلى قبو المنزل وقيّدوني وعصّبوا عيني. ولم يسمحوا لي أن أودع عائلتي [كانت زوجة أدهم حامل في شهرها التاسع]. ثم اقتادوني مشيًا لمدة خمس دقائق باتجاه صرح الشهيد [حيث الجيب العسكري] بينما كانوا يدفعونني.[٢٤٧]

اقتادت قوات الاحتلال أدهم في بادئ الأمر إلى حاجز زعترة واحتجزته مدة ساعتين هناك، حيث منع من الذهاب إلى الحمام، ثم نقل إلى معسكر حوارة ومكث فيه ساعتين، وبعدها نقل دون وجه قانوني إلى مركز احتجاز بيتاح تكفا، الذي يقع داخل الخط الأخضر.[٢٤٨] وخضع أدهم للتحقيق على مدى ٢٢ يومًا حول مشاركته في المظاهرات على جبل صبيح. وروى أدهم، بعدما أطلق سراحه في يوم ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٢١، تفاصيل التحقيق معه:

> استمر التحقيق معي لمدة عشرة أيام على خلفية ضرب حجار عالجبل وهاتفي النقال... حيث كان المحقق يقترب مني ويصرخ ويبصق علي. كان التحقيق يوميًا، حيث كانت كل جولة [تحقيق] تمتد لساعتين أو ثلاث، لمرتين أو ثلاث مرات في اليوم. وفي بعض الأيام، كان يتم استجوابي مرة واحدة في اليوم. بعد ١٢ يومًا من التحقيق، أخبرني المحقق أني ممنوع من لقاء محامٍ.[٢٤٩]

٢٤٧ الضمير، إفادة أدهم سمير أحمد شرفا، ٢٨ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٤٨ تشمل المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تبين حقوق الأشخاص المحميين عندما اعتقالهم على يد القوة القائمة بالاحتلال، الحق في البقاء داخل الأرض المحتلة خلال مرحلة الاحتجاز كافة، بما في ذلك أثناء قضاء فترات عقوبتهم إذا أدينوا.

٢٤٩ مؤسسة الضمير، إفادة أدهم سمير أحمد شرفا، ٢٨ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

ويروي أدهم تفاصيل ثلاثة أيام متتالية من التحقيق معه، حيث حُرم من النوم وتعرض لسوء المعاملة والترويع:

> تم وضعي والتحقيق معي في غرفة تحقيق مظلمة من فترة ما بعد العصر وأبقوني في الغرفة كل الليل. كان من يحقق معي محقق واحد رئيسي وحوالي أربعة أو خمسة آخرين يدخلون إلى غرفة التحقيق بين الحين والآخر ويصرخون عليّ «أنت إرهابي وبدك تقتل اليهود» ويخرجون.
>
> في الصباح التالي، نحو الساعة الثامنة صباحًا، أعادوني إلى الزنزانة. نمت ساعة ثم أعادوني إلى غرفة التحقيق نفسها لبقية اليوم وكانوا يعيدونني إلى الزنانة وقت وجبات الطعام. كانت إضاءة الزنزانة بيضاء، فيها بطانية مثل الباطون، وحمام عربي ومغسلة. وكان الطعام عبارة عن أرز وقطعة دجاج وشوربة فقط وكان وضعه سيئاً جدًا ورائحته زنخة والدجاج عليه ريش. أحيانًا كنت آكل الحمص أو التفاحة إن توفّرا لسد جوعي.
>
> وفي اليوم الثالث (من الأيام الثلاثة المتتالية)، استمر التحقيق معي من الصباح حتى آخر الليل، حيث فتح المحقق صفحتي على الفيسبوك ونظر إلى منشوراتي، ومن بينها صور الشهيد عيسى برهم. وبدأ المحقق بالإساءة اللفظية ضد الشهيد عيسى. فقلت له أنه شهيد، الله يرحمه، فقال: «الله لا يرحمه لأنه إرهابي.» طبع المحقق المنشورات، وقال لي هذه المنشورات تحريضية وقال لي «أنت بتشجع الناس تطلع تستشهد». ثم لزق المنشورات على الواجهة وعلق صورة مع بناتي بجانبهم وقال لي: «إنت رامي بناتك وبتنزل الصور هدول أحسن منهم.» فأجبته أن بناتي والشهداء على نفس الأهمية.[٢٥٠]

كما اعُتقل ابن عم أدهم، يوسف، في الليلة نفسها. ويقول يوسف، الذي كان يبلغ من العمر ٣٠ عامًا في حينه، في إفادته لمؤسسة الضمير:

> بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ٢٠٢١، نحو الساعة ٢:٣٠ فجرًا، داهم ما بين ٣٠-٤٠ جنديًا من قوات الاحتلال منزلي وفتّشوه. إذ كبّلوا يدي بشدّة إلى الخلف، حيث بقيت آثار الأصفاد على يدي لمدة ١٥ يومًا. ولم يسمحوا لي أن أودع عائلتي... أخرجني

٢٥٠ المصدر السابق.

جندي من المنزل بدون عصبة واقتادني نحو سهل الحارة التحتا، ثم اعتقلوا شاباً آخر من البلدة. بعد اعتقال الشاب، اقتادونا مشيًا نحو ١٥ كيلو متراً، حتى وصلنا قرية يتما. ثم عصّبوا عيني وجلسنا على الأرض نحو نصف ساعة. ثم جاء باص اقتادنا إلى زعترة. وهناك سألونا أسئلة طبية. ولم أميّز إذ كان هناك طبيب. ولم أرَ على ماذا وقعت، حيث هددوني بالضرب أن أوقع وأنها ورقة طبية بدون أن أقرأها.[٢٥١]

نقل يوسف بعد ذلك إلى معسكر حوارة، حيث أمضى تسعة أيام، واستجوب مرة في معسكر سالم حول نقل الإطارات المطاطية إلى جبل صبيح. وبعد اليوم التاسع، نقل يوسف بصورة غير قانونية إلى سجن مجدو الذي يقع داخل الخط الأخضر، حيث احتجز لمدة ٢١ يومًا. ويستذكر يوسف في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الضمير:

في معسكر حوارة، كنا نعاني من ظروف صعبة من ناحية الطعام السيء جداً وقليل الكمية. كانت الحمامات خارجية وكنا نعاني لنذهب إلى الحمام حتى يوافق الجندي. كما أن فترة الفورة (الاستراحة في الساحة الخارجية) كانت غير كافية، حيث كانت نصف ساعة فقط ثلاث مرات في اليوم. بالإضافة إلى أن الساحة كانت صغيرة جدًا. ولم يوفروا لي ملابس، فبقيت في الملابس نفسها طوال فترة الاعتقال.

وكان الطعام في معبار مجدو سيئاً، وكانوا يسمحون بثلاثة سجائر فقط كل يوم. ولمدة تسعة أيام، لم يسمحوا لنا أن نخرج إلى الفورة. نزلت لائحة اتهام ضدي بضرب حجار ونقل كوشوك، مع العلم أنه لم يتم التحقيق معي بخصوص ضرب الحجارة. حكمت أيام الاعتقال ٣٠ يوماً ودفع ١٠٠٠ شيقل غرامة. وبتاريخ ١٢-٨-٢٠٢١، خرجت من معبار مجدو.[٢٥٢]

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعضاً من أهالي بيتا الذين أصيبوا في المظاهرات على جبل صبيح. في هذا السياق، أصاب جندي إسرائيلي عمر محمد داود، ٢٤ عامًا ومن سكان بيتا، في رأسه بعيار معدني مغلف بالمطاط من مسافة بلغت ٣٠ مترًا. ففي ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٢١، أطلقت قوات الاحتلال النار على عمر، الذي كان عمره ٢٢ عامًا وقتئذ، وهو ينظر إلى قوات الاحتلال على المدخل الرئيسي لبيتا خلال مظاهرة جرت احتجاجًا على بؤرة «أفيتار»

٢٥١ مؤسسة الضمير، إفادة يوسف محمد شرفا، ٣١ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٥٢ المصدر السابق.

**الاستيطانية. ويسرد عمر رواية اعتقاله بعد ما يقل عن شهر من إصابته الخطيرة:**

استيقظت بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠، ووجدت نفسي في غرفة العناية المكثفة في مستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس (حيث أني فقدت الوعي مباشرة بعد إصابتي). وهناك أخبرني الأطباء بأنه أجري لي عملية جراحية في الرأس. وتبين أنني أصبت بعيار معدني مغلف بالمطاط في الجانب الأيسر من رأسي مما أحدث تهتكاً في عظمة الجمجمة وكان لدي نزيف دموي حاد بعد انقطاع شريان مغذي للدماغ. وبعد العملية الجراحية، تم ترميم عظام الجمجمة. مكثت في مستشفى رفيديا الحكومي مدة سبعة أيام متواصلة... حدد الأطباء لي عملية جراحية ثانية بعد ثلاثة شهور من إصابتي (أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٤ وعند حوالي الساعة ٤:٠٠ فجرًا، وبينما كنت نائمًا في منزل عائلتي في بلدتنا بيتا، استيقظت على اقتحام جنود الاحتلال للمنزل وقد سألوني عن اسمي فزودتهم ببطاقتي الشخصية. وكانت القوة الإسرائيلية التي اقتحمت المنزل عبارة عن حوالي سبعة جنود إسرائيليين بكامل عتادهم العسكري ومسلحين وكان بعضهم مقنعين، قاموا بتقييد يديي إلى الخلف بقيود من البلاستيك. وبعدها عصّبوا عيني بقطعة من القماش وتم اقتيادي نحو دورية عسكرية إسرائيلية كانت متوقفة على بعد كيلومتر واحد تقريبًا من المنزل... تم نقلي إلى معسكر حوارة الإسرائيلي الواقع جنوب مدينة نابلس. هناك تم احتجازي في غرف للاعتقال مع شابين آخرين من بلدتنا بيتا. وبعدها تم استدعائي إلى جلسة استجواب.

وكان يتهمني جنود الاحتلال بقيامي برشق الحجارة على مدخل بلدتنا بيتا وعلى منطقة الجبل [صبيح]. نفيتُ هذه الاتهامات... كان خلال الاستجواب يخبرني ضابط إسرائيلي بأنني كاذب ويدعي أنني رشقت الحجارة وأن لديه صور وأدلة على ذلك. أخبرت الضابط أن يريني الصور التي يدعي ملكيتها ولكنه لم يطلعني عليها. بعد حوالي ٣-٤ ساعات من الاعتقال، تم نقلي إلى معسكر سالم قضاء جنين. وهناك تعرضت للاستجواب نفسه من قبل محققين إسرائيليين ووجهوا لي نفس التهمة بإلقاء الحجارة بواسطة مقلاع وقد نفيت هذا الاتهام. تم نقلي إلى سجن مجدو داخل أراضي عام ١٩٤٨ وهناك مكثت في الاعتقال ٢١ يومًا حتى تاريخ الإفراج عني بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣.[٢٥٣]

٢٥٣ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٤٥٤، عمر محمد داود، ٢٤ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

وتحدث عمر عن حالته الصحية أثناء اعتقاله. فقد عانى من الدوار وانعدام التوازن بسبب العملية الجراحية التي أجريت له بسبب إصابته في رأسه في الشهر السابق. ولم يكن يستطيع النوم ولم يراه أي طبيب طيلة فترة اعتقاله ولم يحصل إلا على مسكنات الآلام. كما غرّم بعد اعتقاله لمدة ٢١ يومًا مبلغًا قدره ١,٠٠٠ شيكل [ما يعادل ٢٩٠ دولارًا] وحكم عليه بالسجن من عشرة أشهر إلى ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ بتهمة إلقاء الحجارة.[٢٥٤]

وقد دأبت إسرائيل على اقتحام منازل الفلسطينيين في ساعات الفجر بغية استفزاز سكانها المدنيين وترويعهم وفرض سلطتها الاستعمارية عليهم. ويبين أحمد عوض بني شمسة، الذي اعتقل ابنه نبيل على خلفية المظاهرات التي تدور على جبل صبيح كيف تنتهك عمليات الاقتحام والاعتقال حرمة البيوت:

> اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلنا بعنف في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، واعتقلوا ابني نبيل. خلعوا الباب بالمواد المتفجرة، كما لو كانوا هم أصحاب المنزل، دون إبداء أي احترام للأسرة أو أي اعتبار لحرمة البيت وأصحابه.[٢٥٥]

كما يبين أحمد أن القانون العسكري الإسرائيلي قائم على التمييز ومصمم للهيمنة على الفلسطينيين/ات، في الوقت الذي يؤمن للمستوطنين الإسرائيليين درعًا يفلتون به من العقاب:

> يتهمون أبناءنا بناءً على قانون عسكري ليس له أي علاقة بالإنسانية. يحرمنا قانونهم العسكري من الدفاع عن أنفسنا من اعتداءات المستوطنين التي ما زالت تتصاعد. نحن مهددون في وجودنا هنا. ففي استطاعة المستوطنين الإسرائيليين المسلحين أن يقتلونا ويعتدوا علينا في بيوتنا وأن يفعلوا ما يشاؤون، ونحن محرومون من حقنا في الدفاع عن أنفسنا.[٢٥٦]

وقد غدا الحكم العسكري الإسرائيلي أداة بارزة من أدوات الهيمنة على الشعب الفلسطيني.[٢٥٧] إذ يوظف الحاكم العسكري الإسرائيلي، بموجب الأوامر العسكرية، تدابير العقوبات الجماعية بذريعة «الأمن،» حيث يقف على إغلاق القرى والبلدات والمؤسسات، وفرض حظر التجول،

٢٥٤ مؤسسة الضمير، إفادة عمر محمد داود، ٢٤ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١. محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٥٥ مقابلة مع أحمد عوض بني شمسة، ٥٠ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٥٦ المصدر السابق.

٢٥٧ في أعقاب النكبة مباشرة، فرضت إسرائيل الحكم العسكري على نحو ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني/ة داخل الخط الأخضر، بمن فيهم المهجرين/ات. وفي العام ١٩٦٦، رفعت إسرائيل القانون العرفي في سياق اعتقادها بأنها بسطت قدرًا وافيًا من السيطرة على المواطنين الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين من الدرجة الثانية. وعقب احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة، فرضت إسرائيل نظامًا مشابهًا لغايات بسط هيمنتها على الفلسطينيين فيها. انظر/ي: Noura Erakat, Justice for Some (Stanford University Press, 2019) 59.

والإبعاد، وفرض القيود على التنقل والحركة، وحظر النشاط السياسي وتنفيذ الاحتجاز التعسفي والاعتقال الإداري.[٢٥٨] وتنتهك هذه التدابير الحقوق المدنية والسياسية الواجبة للشعب الفلسطيني وتحرمه من حقه في تقرير مصيره.

وفي سياق متصل، يعتبر احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين على مدى عقود من الزمن أحد الممارسات والمظاهر الوحشية التي ترسّخ سياسة العقوبات الجماعية التي تنفذها إسرائيل؛ حيث تمنع دفن هؤلاء الشهداء في صورة تليق بهم. كما تفرض اسرائيل قيودًا عسيرة على تشييع جنازات الشهداء وبيوت العزاء، حيث تحرم العائلات المكلومة من حقهم الأساسي في الحداد على أحبائها كما تنتهك كرامة أسر الشهداء المحتجزة جثامينهم وأحبّتهم .[٢٥٩] ففي هذا المضمار، لا تزال إسرائيل تهيمن على حياة الفلسطينيين حتى بعد قتلهم. وتجلت هذه الممارسة في بيتا في احتجاز جثمان شادي سليم لمدة أسبوعين بعد قتله على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في يوم ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢١. [٢٦٠]

متظاهرون فلسطينيون في بيتا يرفعون لافتة تطالب بتسليم جثمان الشهيد شادي وهاج بني مفلح، جميع الحقوق محفوظة، ٧ آب/أغسطس ٢٠٢١

٢٥٨ انظر/ي:

Addameer, 'Israeli Military Orders Relevant to the Arrest, Detention and Prosecution of Palestinians' (July 2017), <http://www.addameer.org/israeli_military_judicial_system/military_orders>.

٢٥٩ انظر/ي:

Budour Hassan, 'The Warmth of Our Sons' (JLAC, 2019).

٢٦٠ للمزيد من المعلومات عن استشهاد شادي عمر سليم، انظر الصفحة ٧٠.

وحسبما جاء في تقرير مشترك أرسلته ثلاث مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية، من بينها مؤسسة الحق، إلى الأمم المتحدة بشأن سياسة احتجاز جثامين الشهداء:

> يعاقب الفلسطيني حياً كان أم ميتاً: فيولد هذا الفلسطيني الأصلاني ليجد نفسه مجبراً على التعايش مع واقع قوامه أن فكرة وجوده بحد ذاته في أرض أجداده مخنوقة في قبضة نظام بيروقراطي؛ نظامٌ يحكم عليه بالعيش في دوامة دائمة من التهجير بل والفناء. وحالما يصبح هذا الفلسطيني جسداً شهيداً حتى يحكم عليه بالإتلاف؛ فلا حزن عليه ولا رثاء عليه ولا يتبقى له أي حُرمة، وبهذا ترسم إسرائيل بهذه الممارسات شكلاً مجحفاً من أشكال تجريد الإنسان من إنسانيته وعزله، بهدف محو ذكراه وتأديب محيطه به...
>
> كما تعيش العائلات الفلسطينية في حالة من الفقدان المبهم، هذا الفقدان المرتبط بانعدام اليقين المتعلق باحتجاز هذه الجثامين، والحيرة التي لا تنفك تتقلب بين أمل غير عقلاني ويأس يحمل في طياته شعوراً بالذنب، والانتظار إلى أجل غير مسمى، انتظار هذه الوفاة التي لا توثّقها شهادة وهذا الجسد الذي لا تضمّه ثرى... يخلق هذا النظام الذي يأسر الجثامين شرخاً كبيراً بين نوعين من الحيوات: تلك التي يمكن الحزن على فقدانها والأخرى التي لا حزن عليها، جاعلاً حياة الفلسطيني (ومماته) بطبيعة الحال منضوياً تحت النوع الثاني. وبذلك، توسع إسرائيل نطاق إنفاذ سياساتها القائمة على الأبارتهيد ليشمل المساحات الرمزية والعاطفية التي يشغلها الموتى.[٢٦١]

ومن مظاهر العقوبات الجماعية التي تنزلها إسرائيل ببلدة بيتا القيود التي تفرضها على تنقل أهاليها وإغلاقها للبلدة بين الفينة والفينة منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١. فقد أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي مداخل البلدة والطرق البديلة المؤدية إليها إغلاقًا جزئيًا أو كليًا بالمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية أكثر من مرة. وبذلك، تفرض قوات الاحتلال قيودًا مادية وملموسة على تنقل أهالي البلدة بهدف معاقبتهم عقابًا جماعيًا على المظاهرات الشعبية التي ينظمونها ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية.

---

٢٦١ انظر/ي:

Al-Haq and others, 'Joint Submission to EMRIP and UN Experts on the Israeli Policy of Withholding the Mortal Remains of Indigenous Palestinians' (22 June 2020) 6.

طالبات فلسطينيات يمشين قرب مدخل بيتا الذي أغلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمكعبات الإسمنتية
علاء بدارنة، جميع الحقوق محفوظة، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢١

**ويصف أحمد عوض بني شمسة، ٥٠ عامًا وأحد سكان بيتا، الأثر الذي تخلّفه سياسات العقوبات الجماعية التي تعتمدها إسرائيل في سبيل ترهيب أهالي البلدة وتخويفهم وحرمانهم من الحصول على الخدمات الأساسية:**

> لقد أجبرتنا القيود على التنقل التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إغلاق مداخل القرية ومخارجها على سلك طرق بديلة تمتد على طرق ضيقة وغير معبدة. وهذه الطرق البديلة أطول بثمانية كيلومترات من الطريق المعتاد. وخلال فصل الصيف، لا نحصل على حصتنا من المياه. فهم يقطعون المياه عنا ويمدون المستوطنين بها. هذه أرض محتلة، والمياه هنا حق وليست امتيازًا. نحن لا نستهلك سوى ٢٠ في المائة تقريبًا من مياهنا، أما البقية فتحوَّل إلى المستوطنين الذين لا صفة قانونية لهم. نشتري مواردنا التي نملكها من إسرائيل. كما يقطعون الكهرباء عنا لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات بعد الظهر في كل يوم لمنح الأولوية للمستوطنين. وهذا أيضًا جانب من العقوبات الجماعية التي ينزلونها بنا لأننا نقاومهم.[٢٦٢]

٢٦٢ مقابلة مع أحمد عوض بني شمسة، ٥٠ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

فلسطيني يجلس على كومة من طوب البناء، وتظهر قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تغلق مدخل بيتا في الخلفية
علاء بدارنة، جميع الحقوق محفوظة، ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢١

كما أفاد موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، ونائب رئيس بلدية بيتا السابق، بأن العديد من أهالي البلدة الذين يعملون داخل الخط الأخضر سُحبت منهم تصاريح العمل التي كانوا يحملونها في سياق العقوبات الجماعية التي فرضت على أهالي بيتا.[٢٦٣] هذه السياسة ليست بالجديدة؛ فقد دأبت إسرائيل على سحب تصاريح العمل في سياق التدابير العقابية والجماعية التي تنزلها بالفلسطينيين/ات.[٢٦٤] في عام ٢٠٢٠ مثلًا، احتج أهالي بيتا على محاولة إسرائيل في الاستيلاء على جبل العرمة، حيث قتلت قوات الاحتلال خلال هذه المظاهرات محمد عبد الكريم حمايل، ١٥ عامًا. بعد ذلك، سحبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عقب استشهاد محمد، تصاريح العمل من ١٥ فردًا من أفراد أسرته في إطار التدابير العقابية التي اتخذتها بحقهم.[٢٦٥]

٢٦٣ مقابلة مع موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، نائب رئيس بلدية بيتا السابق، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٦٤ بتسيلم، «عشرون شخصًا من عَمولة واحدة معطّلون عن العمل منذ ثلاثة أشهر، بعد أن سحبت إسرائيل منهم تصاريح الدّخول» (١ أيار/مايو ٢٠١٨)، <https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/20180501_revocation_of_work_permits_from_qabaha_family>.

٢٦٥ حسب توثيق مؤسسة الحق.

وعلاوةً على ذلك، جرّفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطرق في محيط جبل صبيح عدّة مرات. ففي يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، مثلًا، قامت الجرافات العسكرية الإسرائيلية التي رافقتها ست مركبات عسكرية والعشرات من الجنود بتجريف نحو كيلومتر واحد من طريق ترابي غير معبد في منطقة كرم النمر مقابل جبل صبيح، مما أدى إلى إغلاق المدخل الشمالي لمسبح ومنتزه بيتا السياحي. كما دمرت قوات الاحتلال شبكة المياه المربوطة بمنازل أهالي البلدة وتركت حفرًا كبيرة ألحقت الخراب بالطريق. وفضلًا عن ذلك، جرفت قوات الاحتلال طريقين آخرين في محيط جبل صبيح ودمرتهما في اليوم نفسه.[٢٦٦] ويبين موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، وهو نائب رئيس بلدية بيتا السابق، الأسباب التي وقفت وراء أعمال التخريب والجرف هذه:

> تجرف قوات الاحتلال الإسرائيلي هذه الطرق لأن المنطقة تشهد مواجهات مستمرة احتجاجًا على البؤرة الاستيطانية. ويهدف هذا التجريف إلى منع المركبات وسيارات الإسعاف الفلسطينية من الوصول إلى المنطقة لنقل الجرحى والمصابين هناك كعقاب جماعي تنزله قوات الاحتلال بقريتنا بيتا. كما يهدف ذلك إلى تقييد وصول أهالي بيتا والمتظاهرين إلى المنطقة وعرقلة وصولهم إلى أقرب نقطة من البؤرة الاستيطانية.[٢٦٧]

ويقول س. ح.، الذي يستذكر استشهاد جميل جمال أبو عياش على يد قوات الاحتلال على جبل صبيح،[٢٦٨] بينما كان يبعد عنه نصف متر فقط عندما أطلقت النار عليه:

> قمت بحمل جميل عن الأرض بمساعدة شاب آخر وقد سرنا به نحو الجهة الغربية من الموقع وكنا نركض في المكان وذلك لأن سيارات الإسعاف الفلسطينية متوقفة بعيدًا عن الموقع الذي كنا به، وذلك بسبب أن جرافات الاحتلال تقوم في كل يوم خميس وجمعة من الأسبوع بتجريف الطرق الزراعية والأراضي لكي تمنع وصول سيارات الإسعاف إلى موقع المواجهات التي تدور في المكان.[٢٦٩]

---

٢٦٦ حسب توثيق مؤسسة الحق.

٢٦٧ مقابلة مع موسى عبد حمايل، ٦١ عامًا، نائب رئيس بلدية بيتا السابق، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٦٨ للمزيد من المعلومات عن استشهاد جميل جمال أبو عياش، انظر الصفحات ٧٤-٧٥.

٢٦٩ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٥٥٩، س. ح.، ٣٠ عامًا، من سكان بيتا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

## ٣-٥ الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية

تفرز حدة أعمال العنف التي لا تتوانى إسرائيل عن ارتكابها، وتؤكدها جرائم القتل والإصابات والاعتقالات والعقوبات الجماعية على بلدة بيتا منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١، آثارها على العائلات وأهالي البلدة بعمومهم على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. إن الهدف الذي تتوخاه إسرائيل من اعتداءاتها الممنهجة بحق بيتا يكمن في سحق المقاومة الشعبية الموحدة والمستمرة وكسر إرادة الفلسطينيين وتبديد أملهم. وبذلك، تنتهك إسرائيل حقوق أهالي البلدة، بما فيها حقهم في الحياة والحرية والصحة والتنقل والعمل والتعليم والكرامة. وإذ لا نغفل القيمة السامية التي يوليها أبناء الشعب الفلسطيني لشهدائهم والتضحيات التي يقدمونها في مسيرة نضالهم في سبيل التحرر وفخرهم واعتزازهم بهم، فإن عائلات هؤلاء الشهداء وأحبائهم ومجتمعاتهم هم الذين يُتركون ليكابدوا آثارًا نفسية واجتماعية واقتصادية دائمة، والتي غالبًا ما يتم تجاهلها. يصرح سعيد محمد حمايل، ٤٩ عامًا، وهو أحد سكان بيتا، وهو يستعرض الآثار النفسية التي تمخضت عن استشهاد ابنه محمد، ١٦ عامًا، وهو يتظاهر ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية:

> استشهد والدي وكان عمري سنتين. كما استشهد أخي وأختي. وهدم بيتنا عقابيًا عام ١٩٨٨. عانينا بما فيه الكفاية من الاحتلال... في الوقت الذي أتحدث فيه عن استشهاد والدي وعمري سنتان، يمكن أن تمر المسألة للمشاهد أو المستمع مرور الكرام، ولكن بالنسبة لي فقد كانت التجربة التي خضتها ذات ثمن كبير، تترتب عليها أمور نفسية واجتماعية.
>
> طوال السنوات الماضية، ونحن كأسرة ندفع ضريبة الفقد والحرمان والمعاناة. حاولنا في الفترة الأخيرة أن نلملم أشلاءنا وحاولنا ترميم الآثار السلبية التي نجمت عن جرائم وممارسات الاحتلال ضد الأسرة... ونحن نلملم في أشلاءنا، في تاريخ ٢٠٢١/٦/١١ استشهد ابني محمد. وهذا قتل كل ما كنا نحاول أن نرمم من أحداث ومن أمور... كان عمر محمد ١٦ سنة. كان محمد على مقاعد الدراسة، كان من المفروض أن يكون هذه السنة في الثانوية العامة. كان محمد محباً للحياة وللسلام. محباً لأصدقائه، متعاوناً مع جيرانه وكل الناس. كان يتمتع بعلاقات اجتماعية واسعة، كان عنده شخصية كاريزماتية. محمد محب لبلده، محب لوطنه، محب لأرضه. خرج مع بقية أصدقائه وأهالي القرية في مسيرة احتجاجية تضامنية من أجل الدفاع عن أرضهم والاحتجاج على مصادرة المستوطنين لهذه الأرض وإقامة بؤرة استيطانية في جبل صبيح. الجيش

> لم يمهلهم. ففي الوقت الذي اقتربت فيه المسيرة من الجيش حتى أطلق عليها النار، وكان بهدف القتل مع سبق الإصرار... قتل الجيش الإسرائيلي كل طموح محمد وآماله. الرصاصة التي اخترقت جسم محمد لم تقتل محمد فقط، قتلتنا كأسرة كاملة... قتلت كل طموحنا وآمالنا في الحياة.[٢٧٠]

طالت الآثار المدمرة والوخيمة حياة ما مجموعه ١,١٧٥ جريحًا أصيبوا بالأعيرة النارية الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط خلال المظاهرات التي اندلعت احتجاجًا على إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية،[٢٧١] ولا سيما أولئك الذين أصيبوا بجروح حرجة أو باتوا يتعرضون لخطر الإعاقة. وفي حالة بيتا بالذات، لا يزال من السابق لأوانه تقييم عدد المعرضين لمخاطر التعرض للإعاقات ممن أصابتهم جروح حرجة، بالنظر إلى أن عددًا ليس بالقليل منهم لا يزال يتلقى العلاج الطبي. فهؤلاء الجرحى، وخاصة من تعرض لإصابات حرجة، ليسوا معرضين للمضاعفات الصحية فحسب، بل يعانون من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتداعيات على صحتهم النفسية كذلك.

فعدا عن التكاليف الباهظة التي تجرها المعالجة الطبية على الأسر المعوزة في الأصل أو البحث عن المساعدة من قطاع الصحة الحكومية من خلال الإجراءات البيروقراطية المرهقة التي تشل النظام الصحي الفلسطيني، الذي يكبله الاحتلال الإسرائيلي، فقد الكثير من هؤلاء الجرحى مصادر دخلهم. وبما أن العديد من أبناء بيتا هم عمال و عمال مياومة، فقد أفضى تعطيل قدرة هؤلاء على مزاولة أعمالهم بسبب إصاباتهم إلى ضياع دخل عائلات بأكملها.

ويعد البيتاوي نايف عبد الحفيظ حمايل، البالغ من العمر ٤٧ عامًا، وهو متزوج وأب لسبعة أطفال، وكان يعمل في مصنع لقص الحجارة «منشار حجر،» شاهدًا حيًا على الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تحل بأسر أهالي بيتا. ويروي نايف، الذي أصيب بعيار ناري حي في ركيته اليمنى خلال إحدى المظاهرات،[٢٧٢] الآثار الاقتصادية التي تسببت بها إصابته:

> خضعتُ لعملية جراحية تم استخراج الرصاصة فيها، التي كانت قد أحدثت شظايا كثيرة في منطقة مفصل الركبة اليمنى، الذي تهشم بفعل الرصاصة مما اضطر الأطباء الى ترميم العظم من خلال زراعة البلاتين في المفصل. أتحرك

٢٧٠ انظر/ي:
Al-Haq, 'Side Event to the Human Rights Council 48th Session: Voices from Beita' (27 September 2021), <https://www.youtube.com/watch?v=4p-nMUHRF40>.

٢٧١ استمدت إحصائيات المصابين في الفترة الممتدة بين يومي ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢ من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

٢٧٢ للمزيد من المعلومات عن إصابة نايف عبد الحفيظ حمايل، انظر الصفحات ٧٩-٨٠.

منذ إصابتي بواسطة العكاز حيث إنني كنت أعمل قبل الإصابة في مصنع لقص الحجارة (منشار حجر).. وبسبب إصابتي أصبحت لا أعمل، حيث أن عملي يحتاج إلى قوة بدنية. وأثر هذا علي وعلى عائلتي، حيث أن عملي هو مصدر دخلي ورزقي الوحيد الذي تعتمد عليه أسرتي لأنني عامل مياومة. ولهذا فإنني أعاني منذ حوالي شهرين تقريبًا بعد الإصابة التي خلفها جنود الاحتلال الإسرائيليين لي.[٢٧٣]

ومع ذلك، لا يزال نايف يشارك في المظاهرات على الرغم من إصابته. فيقول:

بعد إصابتي أتوجه إلى جبل صبيح وإلى المسيرات السلمية بشكل يومي وذلك كمشاهد ومتفرج رغم إصابتي، حيث أتّكئ على عكازي خلال وجودي في المنطقة. أتوجه إلى الجبل من أجل حمايته والحفاظ عليه من سيطرة المستوطنين الإسرائيليين الذين أقاموا البؤرة الاستيطانية بحماية جنود الاحتلال والحكومة الإسرائيلية وكذلك حبًا للأرض ولتضحية الشهداء والجرحى الذين سقطوا دفاعًا عن الجبل.[٢٧٤]

خلفت الإصابات أيضاً آثاراً نفسيةً خطيرةً تتفاوت في درجاتها وحدّتها حسب العمر والحالة الاجتماعية والعمل ومستوى التعليم وفترة العلاج وإعادة التأهيل وطبيعة الإصابة والإعاقة. وقد يرتب هذا الحال تبعات وخيمة بسبب ما تجره من التوتر والاكتئاب.[٢٧٥]

في يوم ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢١، أطلق جندي من قوات الاحتلال الإسرائيلي رصاصة متفجرة من نوع «دُمدُم» على فم سامر عماد خبايصة، الذي كان عمره ١٨ عامًا وقتئذ ويعمل نجارًا وهو من سكان بيتا، من مسافة تراوحت من ٢٠ إلى ٢٥ مترًا خلال إحدى المظاهرات التي اندلعت على جبل صبيح.[٢٧٦] يردُ في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي حظر صريح على الرصاص المتفجّر الذي يصمَّم على نحو يجعله ينفجر عند الاصطدام بالجسم بغية إلحاق أكبر قدر من الضرر بالشخص الذي يستهدفه، لأنه يسبب ضررًا مفرطاً ومعاناة لا مبرر لها.[٢٧٧] خلفت إصابة

٢٧٣ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢١/٤٦٢، نايف عبد الحفيظ محمود حمايل، ٤٧ عامًا، من سكان بيتا، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

٢٧٤ المصدر السابق.

٢٧٥ انظر/ي:

Mysoon Khalil Abu-El-Noor and others, 'Post-traumatic stress disorder among victims of great march of return in the Gaza Strip, Palestine: A need for policy intervention', (2022) 36 Archives of Psychiatric Nursing.

٢٧٦ مؤسسة الحق، الإفادة ٤٥٣، سامر عماد خبايصة، ١٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

٢٧٧ الإعلان (الرابع-٣) المتعلق بحظر استخدام الرصاص القابل للانشطار في الجسم، لاهاي، ٢٩ تموز/يوليو ١٨٩٩.

سامر كمية كبيرة من الشظايا داخل فمه ووجهه، وسببت نزيفًا حادًا له. فقد سامر الوعي بعد إصابته مباشرةً ودخل في غيبوبة استمرت ثمانية أيام.[٢٧٨] ومكث في المستشفى مدة وصلت إلى ٣٥ يومًا وخضع لأربع عمليات جراحية لإزالة الشظايا من فكيه السفلي والعلوي ومعالجة أسنانه ولسانه.[٢٧٩] ويشرح سامر في إفادته لمؤسسة الحق كيف غيرت الإصابة حياته وأجبرته على إجراء عدد من العمليات الجراحية على مدى سنتين أخريين حتى يستعيد قدرته على الكلام ويتسنى له أن يأكل ويشرب أو يزاول عمله مثلما كان عليه حاله قبل إصابته:

> ما زلت أعاني من مشاكل كبيرة وتحديدًا في الأكل والشرب حيث يجب أن يتم طحن الطعام بواسطة ماكينة الخلاط وأن أتناوله بواسطة معلقة بعدها. أما بالنسبة للشرب، فأحتاج إلى شفاط بلاستيكي وذلك بسبب المشاكل التي أحدثتها الرصاصة المتفجرة في داخل فمي. وكذلك بعد الإصابة تعطلت عن عملي ومصدر رزقي حيث إنني كنت أعمل عاملاً في منجرة خشب ولكن بعد الإصابة منعني الأطباء من العمل حتى أستكمل علاجي الذي يحتاج لمدة سنتين تقريبًا. حيث إن الأطباء أخبروني بأن أنتبه على نفسي كثيراً لأن الفك العلوي والسفلي تهتكا بالكامل نتيجة الإصابة ولا يوجد بهذه المنطقة عظم. كما أخبروني أن لا أتعرض لأي جهد أو تعب حتى أتعافى من الإصابة. ما زلت أعاني من الصدمة ومشاكل نفسية بسبب الإصابة لأنها أحدثت إعاقة كبيرة في فمي ولم يعد الوضع كما كان.[٢٨٠]

ويواصل سامر الإدلاء بشهادته، وهو بالكاد يستطيع التكلم، ويبين تأثير إصابته هذه على أسرته، لا سيما وأنه الابن الثاني لعائلته تعرض للإصابة خلال المظاهرات على جبيل صبيح:

> أصيب شقيقي أحمد، الذي كان عمره ١٦ عامًا في حينه، على يد جندي إسرائيلي بعيار ناري حي في الفخذ خلال المظاهرات يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١ ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية. ومنذ ذلك الحين، لا يستطيع المشي بسهولة. وقال الأطباء إنه قد يعاني من إعاقة دائمة. تعرضت أمي للصدمة بعد إصاباتنا. فهي لا تتفاعل معنا وتنسى الأشياء.[٢٨١]

٢٧٨ مؤسسة الحق، الإفادة ٤٥٣، سامر عماد خبايصة، ١٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

٢٧٩ المصدر السابق.

٢٨٠ المصدر السابق.

٢٨١ مقابلة مع سامر عماد خبايصة، ١٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. محفوظة لدى مؤسسة الحق.

إن استشهاد عشرة من أبناء بلدة بيتا، التي لا يزيد تعداد سكانها عن ١٢,٠٠٠ نسمة،[٢٨٢] وإصابة نحو ٦,٠٠٠ آخرين واعتقال ما يقرب من ١٥٠ من أهاليها على مدى الفترة الممتدة بين شهري أيار/مايو في العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، قد أثر على كل أسرة من أسر البلدة. وفي هذا المقام، قالت آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، وتعمل مسعفة متطوعة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومن سكان بيتا، عند سؤالها عما إذا كانت تعرف أحدًا أصيب برجله خلال المظاهرات:

> أصيب شقيقاي على الجبل، أحدهما في ركبته. في كل بيت من بيوت بيتا تقريباً شهيد أو جريح أو أسير، في سياق المظاهرات على جبل صبيح.[٢٨٣]

## تركيز خاص: أثر الاعتداءات الإسرائيلية على إحدى الأسر الفلسطينية – أسرة خبيصة

تعبّر أسرة علي محمد خبيصة،[٢٨٤] عن مدى الآثار الفادحة التي تلمّ بالأسر في بلدة بيتا. ففي يوم ٧ تموز/يوليو ٢٠٢١، أصيب ابن الأسرة مصطفى، ٢٦ عامًا، على الجبل وهو يركض هربًا من عبوات الغاز المسيل للدموع التي أطلقتها قوات الاحتلال على جبل صبيح، مما أدى إلى كسر في الرباط الصليبي الأمامي بركبته واستدعى خضوعه لعملية جراحية. بعد ذلك بشهرين، في يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على ابنها الثاني، محمد، ٢٨ عامًا، وقتلته خلال مظاهرة اندلعت احتجاجًا على إقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية.[٢٨٥] واعتقلت قوات الاحتلال ابنها الثالث، إبراهيم، الذي كان يبلغ من العمر ٢٧ عامًا في حينه، ووضعته رهن الاعتقال الإداري بين يومي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ و٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢.

عندما زارت مؤسسة الحق منزل أسرة علي خبيصة في يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في بيتا، كانت تفيض بمستوى عالٍ من الصبر والإيمان، مع أن الألم كان باديًا لا يخفى بين أفراد الأسرة. وفي حالة أسرة علي خبيصة، فإن مقاومتها ليست جزءًا من النضال الفلسطيني الجماعي ضد النظام الاستيطاني الإسرائيلي فحسب؛ بل ضد مصادرة إسرائيل لأراضيها التي تملكها ملكية خاصة في جبل صبيح كذلك. خضع علي خبيصة بعد استشهاد ابنه محمد لعملية قسطرة في القلب، والتي ربط سببها بشكل مباشر بالألم والتوتر اللذين يعاني منهما منذ فقدان ابنه محمد.

٢٨٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة نابلس حسب التجمع» (٣٠ أيار/مايو ٢٠٢١)، <https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=698>.

٢٨٣ مقابلة مع آمال محمد بني شمسة، ٣٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٠ أيلول ٢٠٢١، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٨٤ مقابلة مع علي محمد خبيصة، ٥٨ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢. محفوظة لدى مؤسسة الحق.

٢٨٥ للمزيد من المعلومات عن استشهاد محمد علي خبيصة، انظر الصفحات ٧٢-٧٤.

وقد أثرت حالته النفسية على قدرته على العمل أيضًا، خاصة وأنه يعمل داخل الخط الأخضر. فقال علي:

كنت أعمل كعامل قصارة في أراضي الـ٤٨. منذ استشهاد محمد، لا أشعر بالرغبة والقدرة على العمل خاصة في خدمة الإسرائيليين.

وتابع علي وصفه للاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الذي أدى إلى استشهاد نجله:

كان محمد يدافع عن أرضه وقتلته قوات الاحتلال الإسرائيلي. كان بإمكان قوات الاحتلال إطلاق قنبلة غاز عليه، لكنهم أطلقوا عياراً نارياً على رأسه دون أن يشكل أي تهديد. جمعنا جمجمة محمد بأيدينا. كان محمد عامل بمجال الدهان. كان شخصًا كريمًا. إذ كان يعمل لأسرة محتاجة، فكان يأخذ نصف الأجر الذي يتقاضاه بشكل طبيعي. تزوج محمد مؤخرًا وكانت ابنته غزل تبلغ من العمر ثمانية شهور عندما استشهد.

وقال علي، مستذكراً مداهمة منزلهم بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ بغية اعتقال نجله إبراهيم:

في ساعات الفجر، بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، كنت مستيقظًا لأداء صلاة الفجر، إذ داهمت قوات الاحتلال منزلنا واقتحمته مثل الوحوش واعتقلت إبراهيم. تم اعتقال إبراهيم إداريًا دون تهمة وهو الآن في سجن مجدّو. لا يُسمح لنا حتى برؤية ابننا في جلسة المحكمة. نراه فقط لمدة دقيقة واحدة عبر التلفزيون.

وتابعت الأسرة أقوالها وهي تشرح قيام إسرائيل بقمع الشعب الفلسطيني منذ ما يربو على ٧٠ عامًا، مع استشراء المساعي التي ترمي إلى استعمار الأرض وقمع الشعب. وبيّنت أسرة خبيصة أن أهالي بيتا تركوا وحدهم للتعامل مع قوة استعمارية عنيفة، وأعربت عن إحباطها من النظام القضائي الإسرائيلي والمجتمع الدولي وانعدام الثقة فيهما. مؤكدة على أن دول العالم قد فشلت فشلاً ذريعاً في محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وجرائمها المستمرة.

وعلى الرغم من شدة ألم الأسرة وإحباطها وإدراكها للقوة غير المتكافئة بين المستعمِر والشعب المستعمَر، فقد كررت إيمانها ويقينها الراسخين بحقوقها وقضيتها، اللذين تعزز عقب استشهاد محمد. فعبرت العائلة عن استعدادها لمواصلة مقاومة الاستعمار والقمع الإسرائيلي، بصرف النظر عن الخسائر أو التكلفة التي يتعين عليها أن تدفعها. فمع أنها فقدت أبناءها وحياتها، فإن إيمانها الراسخ بقضيتها مستمر وهي مؤمنة بأن هذه الأرض «لن يحررها أحد غير الشعب الفلسطيني.»

وفضلاً عن الآثار النفسية التي تتكبدها الأسر التي تأثرت بشكل مباشر بالعنف الاسرائيلي، فقد أضاف الوجود الدائم على جبل صبيح، وخصوصًا خلال الأشهر الأولى، المزيد من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على كاهل أهالي بيتا، الذين تغيبوا عن أعمالهم من أجل حراسة الجبل. وفي هذا الصدد، أجرت مؤسسة الحق مقابلة مع الشاب البيتاوي أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، الذي اضطر على الغياب عن بيته وزوجته وابنه وابنته مدة بلغت ٦٥ يومًا في بداية المظاهرات على جبل صبيح، حيث قال:

> على مدى ٦٥ يومًا، كنت أذهب إلى عملي وأعود عند نحو الساعة ٥:٣٠ مساءً، فأبدل ملابسي وأتوجه مباشرة إلى جبل صبيح. وكنت أبقى على الجبل حتى نحو الساعة ٣ فجراً، ثم أعود إلى البيت لأنام وأتوجه إلى عملي في اليوم التالي. لي ابنة تبلغ عامًا ونصف العام من عمرها، وابن وُلد مؤخرًا. كنتُ موجودًا على الجبل على الدوام على مدى الفترة السابقة. ولفترة ما، لم تتفاعل ابنتي معي كما كانت في السابق لأنها تعودت على غيابي الدائم. بيتي كارثة. ثمة قلق ينبع من الخوف. الموضوع ليس أن أسرنا لا تريد لنا أن نشارك في المظاهرات، ولكنها تخاف على حياتنا. لا تتصل والدتي بي في العادة، ولكنها تتصل بي في كل يوم جمعة دائمًا لتطمئن علي. وتتصل زوجتي بي نحو ٦٠ مرة في كل يوم جمعة. وهما تشعران بالفخر بي في الوقت نفسه.[٢٨٦]

كما أثرت المظاهرات المتواصلة على جبل صبيح على قدرة أصحاب الأراضي على الوصول إلى أراضيهم الزراعية على الجبل، مما ألحق الضرر بمصدر رزقهم. وفي هذا السياق، يملك بشير أحمد صنوبر، ٥٦ عامًا، وهو أحد سكان قرية يتما، أرضًا زراعية تبلغ مساحتها ثلاثة دونمات ونصف الدونم على جبل صبيح، وهي مزروعة بنحو ٤٠ شجرة زيتون وبالعشرات من أشجار التين والعنب واللوز والصبر والمزروعات الأخرى. ويعلق بشير:

> تقع بؤرة «أفيتار» على بعد ٨٠-١٠٠ متر من أرضي. بعد إقامة البؤرة الاستيطانية أصبحت غير قادر على الوصول إلى الأرض بسبب خوفي من اعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال... عدم وصولي للأرض الزراعية المملوكة لي يسبب مخاسر، بسبب عدم قدرتني على الاعتناء بها وحراثتها بشكل دائم من تقليم الأشجار وقص الأعشاب بها. لا أعرف هل سوف أصل أرضي أم لا لقطف ثمار أشجار الزيتون

٢٨٦ مقابلة مع أحمد ياسر بني شمسة، ٣٤ عامًا، ناشط ومن سكان بيتا وممثل عن الاتحاد العام لجرحى فلسطين، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

> في موسم الزيتون. تنتج الأرض حوالي عشر تنكات [عبوات سعتها ١٧ لتراً] زيت زيتون أي حوالي ١٧٠ كيلو زيت زيتون بالإضافة إلى ثمار التين واللوزيات والصبر التي أستفيد أنا وعائلتي من محصولها ولهذا فإني أرغب أن يرحل المستوطنون الإسرائيليون عن محيط أرضي الذين تساندهم قوات من جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية في السيطرة على الأراضي الزراعية المملوكة بملكية خاصة لنا كفلسطينيين. من الجدير بالذكر أنه بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢، أقدم مستوطنون، كانوا قد أقاموا البؤرة الاستيطانية «أفيتار» على جبل صبيح والملاصقة لأرضي، على تخريب وتكسير عشرات الأغراس المثمرة، وأتى اعتداء هؤلاء المستوطنين هذا انتقامًا لإزالة بؤرتهم الاستيطانية، التي أزيلت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠ من قبل الجيش الإسرائيلي حينها.[٢٨٧]

في سياق متصل، لحق الضرر بمصدر رزق الشاب البيتاوي ضياء طالب يمك، ٢١ عامًا، الذي يعمل في مجال البناء. ففي يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢١، أصيب ضياء الذين كان يبلغ ١٩ عامًا من عمره حينذاك، بعيار ناري حي في قدمه اليمنى خلال المواجهات التي دارت على جبل صبيح. ويبين ضياء، في الإفادة التي أدلى بها لمؤسسة الحق، الآثار التي خلفتها إصابته على مصدر رزقه:

> فقدت عملي بعد إصابتي الأولى حيث إنني كنت عامل بناء وقد مكثت في الجبيرة الطبية لرجلي مدة شهرين تقريبًا دون أن أستطيع السير على رجلي.[٢٨٨]

إلا أنّ إصابة ضياء والأثر التي تركته على حياته الاجتماعية والاقتصادية لم تحل بينه وبين التظاهر ضد التوسع الاستيطاني. ففي يوم الجمعة، ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، أصيب ضياء مرة أخرى بعيار ناري حيّ في رجله اليسرى من مسافة بلغت ٢٠-٣٠ مترًا خلال مشاركته في المظاهرات. ويشرح ضياء حالته بعد إصابته الثانية:

> تبين أن العيار الناري قد ارتطم بعظم الساق الأيسر وأحدث تهتكات كثيرة فيه. ما زالت الشظايا والعيار الناري في رجلي اليسرى، وأنتظر أن يقوم الأطباء الفلسطينيون بتحديد موعد العملية الجراحية لي لإزالة الشظايا والعيار من رجلي. والآن بعد إصابتي الثانية لا أعلم كم أحتاج من الوقت للعلاج لكي أعود إلى طبيعتي وأستطيع السير على قدمي من جديد.[٢٨٩]

٢٨٧ مؤسسة الحق، الإفادة رقم ٢٠٢١/١٣٨، بشير أحمد فائق صنوبر، ٥٦ عامًا، من سكان يتما، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٢١.

٢٨٨ مؤسسة الحق، الإفادة ٢٠٢٢/١٩، ضياء طالب يمك، ٢١ عامًا، من سكان بيتا، ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

٢٨٩ المصدر السابق.

ومع استمرار التحدي والمقاومة والأمل، لا يمكن تحليل الآثار بعيدة المدى التي يخلفها القمع بالغ العنف في هذه المرحلة. ففي هذا السياق، يعلق البيتاوي سعيد محمد حمايل، ٤٩ عامًا، الذي كان قد استشهد ابنه محمد، ١٦ عامًا، ويحمل شهادة الماجستير في علم النفس، بقوله:

> لا تستطيع فعلًا أن تقيّم الآثار النفسية في هذه المرحلة. ففي هذه الآونة، يصرف جميع الشباب من أبناء بيتا طاقتهم وعواطفهم في المظاهرات على الجبل. وسوف تظهر الآثار النفسية عندما تصل هذه المرحلة إلى نهايتها. فقد الكثير من الناس أفرادًا من أسرهم ومصادر رزقهم. وقد يفضي ذلك إلى الفقر. ومن المحتمل أن يؤدي مستوى العنف والقمع الذي تعرض أهالي بيتا له إلى العنف والجريمة والمشاكل الاجتماعية والطلاق والتسرب من المدارس أو أي من هذه الأمور. إن ما تشهده بيتا منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ قد يسفر عن آثار مدمرة. ويجب الحيلولة دون ذلك من خلال تقديم الحماية وتسليط الضوء على حالة بيتا وتقييم مستوى القمع الذي طال الجميع.[٢٩٠]

٢٩٠ مقابلة مع سعيد محمد حمايل، ٤٩ عامًا، من سكان بيتا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، محفوظة لدى مؤسسة الحق.

# ٦ التحليل القانوني

## ٦-١ الحق في مقاومة الاستعمار

ينبغي فهم ما توقعه إسرائيل من قمع ممنهج وغير قانوني ضد المقاومة الفلسطينية ضمن السياق الأعم لنظامها الاستعماري الاستيطاني القائم على الأبارتهيد لكي يتسنى للمرء أن يفهم الإطار القانوني للمقاومة الفلسطينية.[٢٩١] فمشاريع الاستعمار الاستيطاني تتميّز بغايتها في القضاء على الشعوب الأصلانية ومحوها بهدف ممارسة السيادة على أراضيها المستعمَرة. وحسبما يبينه باتريك وولف، ينطوي الاستعمار الاستيطاني على «استئصال/محو السكان الأصلانيين،» ماديًا وبنيويًا في آن واحد، من خلال المحاولات الدؤوبة التي ترمي إلى ترحيله قسرًا عن أرضه وحرمانه من بسط سيادته عليها.[٢٩٢] كما ترى فيونا باترمان وليونيل بيلكينغتون أنه «من باب التضليل أن نشير إلى الاستعمار الاستيطاني بصيغة الزمن الماضي... فآثاره دائمة وفعله لا يزال قائمًا.»[٢٩٣]

عندما دُشّنت حركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني رسميًا في العام ١٨٩٧ في المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بازل، أعلنت أن استراتيجيتها تنضوي على السعي إلى «إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.»[٢٩٤] إذ دعا المؤتمر إلى إقامة جهاز يقوم بأعمال الدولة والتآمر مع القوى الاستعمارية من أجل «تهيئة الظروف السياسية التي تتيح الاستعمار على نطاق واسع وتيسره وتحميه،»[٢٩٥] فضلاً عن تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة قوامها سكان دائمون، وإقليم محدد وحكومة تتمتع بالقدرة على الدخول في علاقات دولية.[٢٩٦]

وفي بداية نكبة عام ١٩٤٨، أسفرت الخطط الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية التي هدفت إلى تهجير الشعب الفلسطيني عن وطنه وتجريده من أملاكه عن تحويل ما نسبته ٨٠ في المائة منه

٢٩١ أمايا الأرزة ورتشيل هالويل، «قمع المقاومة» (بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، ١١.

٢٩٢ انظر/ي: Patrick Wolfe, Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology (Cassell, 1999) 1.

٢٩٣ انظر/ي:
Fiona Bateman and Lionel Pilkington (eds), Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture (Palgrave Macmillan, 2011) 2.

٢٩٤ فايز صايغ، «الإستعمار الصهيوني في فلسطين» مركز البحوث في منظمة التحرير الفلسطينية.

٢٩٥ المصدر السابق.

٢٩٦ اتفاقية مونتفيديو المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها (اعتمدت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣ ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤)، الوثيقة رقم (١٦٥ LNTS ٢٠)، المادة ١.

إلى لاجئين و مهجرين داخل أرضهم،[٢٩٧] وذلك في أعقاب تدمير ٥٣١ قرية فلسطينية وتهجير أهلها. ورسخت دولة إسرائيل المُعترف بها حديثًا في حينه في مستهل عهدها الأيديولوجيا الصهيونية التي تُعنى بترحيل الشعب الفلسطيني الأصلاني وإحلال المستوطنين المستعمِرين محله في قوانينها وسياساتها وممارساتها، بما يشمله ذلك من حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة.[٢٩٨] وفي عام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية، وقطاع غزة، مما زاد من شرذمة الشعب الفلسطيني من النواحي الجغرافية والاجتماعية والسياسية، في ذات الوقت الذي بسطت فيه هيمنتها عليه وقمعت مقاومته وحرمته، بطبيعة الحال، من حقه في تقرير مصيره.

وعليه، إنّ مشروعية المقاومة التي تخوضها الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية بالوسائل كافة في مسعاها لنيل حقها في تقرير مصيرها وحريتها هو حق يكفله القانون الدولي. إذ ورد الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في في تقرير مصيره منذ اعتماد عهد عصبة الأمم.[٢٩٩] ومع ذلك، تواطأ الصهاينة والبريطانيون على تعطيل إعمال هذا الحق غير القابل للتصرف.[٣٠٠] وبحلول عام ١٩٤٥، تم تكريس مبدأ تقرير المصير الواجب للشعوب التي لا تتمتع بحكم ذاتي باعتباره مبدأً من مبادئ القانون الدولي في ميثاق الأمم المتحدة.[٣٠١]

استمر ترسيخ الحق في تقرير المصير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالمادة المشتركة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

---

٢٩٧ انظر/ي: Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oneworld, 2007) xiii.

٢٩٨ انظر/ي:
Susan Power, 'The Legal Architecture of Apartheid' (AARDI, 14 April 2021), <https://www.alhaq.org/advocacy/18181.html>.

٢٩٩ عهد عصبة الأمم (اعتمد في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩١٩)، المادة ٢٢؛
Victor Kattan, *From Coexistence to Conquest* (Pluto Press, 2009) 121 and 138.

٣٠٠ خضعت فلسطين للاحتلال البريطاني على مدى الفترة الممتدة بين العامين ١٩١٧ و١٩٢٣، ولم تتمتع بريطانيًا في هذه الحقبة بحقوق سيادية على فلسطين بموجب القانون الدولي الإنساني. وبدءًا من العام ١٩٢٣، غدت بريطانيا ملزَمة، بوصفها القوة المنتدبة، باحترام الحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. انظر:
Victor Kattan, *From Coexistence to Conquest* (Pluto Press, 2009) 81-83; John Quigley, 'Palestine's Declaration of Independence: Self-determination and the Right of the Palestinians to Statehood' (1989) 7 *Boston University International Law Journal* 5; Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) notwithstanding UNSC Resolution 276 [1970] (Advisory Opinion) ICJ. Rep 16 [45] - [52].

٣٠١ ميثاق الأمم المتحدة (اعتمد في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤٥ ودخل حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (UNTS XVI 1). وقد أقرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين واعترفت بأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال جرى انتهاكه إبان حقبة الانتداب البريطانية، ولم يكن ذلك لأن الشعب الفلسطيني كان يفتقر إلى هذا الحق، وإنما «بسبب النية التي كانت مبيتة بتيسير إمكانية إقامة وطن قومي للهود.» انظر/ي:
UNSCOP, 'Report to the General Assembly,' (3 September 1947) UN Doc A/364, para 176.

والاجتماعية والثقافية، اللذين اعتُمدا عام ١٩٦٦، تنص على أنه «لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.»[٣٠٢]

وقد ساعدت حركات التحرر وإنهاء الاستعمار الوطنية في تشكيل القانون العرفي وقانون المعاهدات بشأن تقرير المصير والسيادة الواجبين للشعوب التي تقبع تحت نير الاستعمار. ففي عام ١٩٦٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٥١٤، الذي جاء فيه أن تقرير المصير يشكل قاعدة عرفية تستدعي أن يصار «فورًا إلى اتخاذ التدابير اللازمة... في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي... لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين».[٣٠٣] وبحلول عام ١٩٦٧، وبعدما نزعت السمة الشرعية عن الاستعمار فعلياً وتبلور مبدأ تقرير المصير باعتباره قاعدة عرفية تكفل الخطوات التي تفضي إلى نيل الاستقلال والحكم الذاتي،[٣٠٤] عملت إسرائيل على توسيع استعمارها فاحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعدئذ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٣ قرارًا يتطرق إلى:

١. حق جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاستعباد الأجنبي عامة، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال؛

٢. شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاستعباد الأجنبي، وشرعية كفاح الشعب الفلسطيني بصفة خاصة...، بكل ما في متناول يدها من وسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.[٣٠٥]

---

٣٠٢ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ودخل حيز النفاذ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (UNTS 171 999)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ودخل حيز النفاذ في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (UNTS 3 993)، المادة ١.

٣٠٣ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» (اعتمد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠).

٣٠٤ انظر/ي: محكمة العدل الدولية، التبعات القانونية لفصل أرخبيل تشاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥ (الفتوى) [٢٠١٩].

٣٠٥ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «القرار ٣٠٧٠ (د-٢٨)» (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/RES/3070 (XXVIII))، الفقرتان ١-٢. وبالمثل، تعيد قرارات أخرى صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد حق الشعوب الخاضعة لهيمنة الاستعمار، والشعب الفلسطيني من جملتها، في المقاومة بكل ما في متناول يدها من وسائل، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، «القرار ٣٢٤٦ (د-٢٩)» (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/RES/3246(XXIX))؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «القرار ٢٤/٣٣» (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/RES/33/24)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «القرار ٤٤/٣٣» (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/RES/34/44)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «القرار ٣٥/٣٥» (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/RES/35/35)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «القرار ٩/٣٦» (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/RES/36/9).

وفضلًا عما تقدم، ينص القانون الدولي الإنساني على حق الشعوب في مقاومة الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ومقاومة الأنظمة العنصرية في سبيل إعمال حقها في تقرير مصيرها.[٣٠٦] وغالبًا ما يربط الخطاب الدولي مصطلح المقاومة بثنائية الأعمال القائمة على العنف والأعمال التي لا تنطوي عليه. وهذه الثنائية لا تتناسب مع السياق الفلسطيني لأنها تخفق في فهم النضال الأشمل للشعوب الخاضعة للهيمنة الاستعمارية والأجنبية ومسعاها لإعمال حقها في تقرير مصيرها والتحرر بكل ما في متناول أيديها من وسائل. فبطبيعة الحال، كلما طال أمد قوة الاستعمار، زاد احتمال ثورة الشعب المستعمَر في سبيل إنفاذ حقه في تقرير مصيره، وأن تفرض السلطة الاستعمارية بالتالي تدابير أشد صرامة من أجل إحكام قبضتها على هذا الشعب وبسط هيمنتها عليه.

وحسب ما وضحته الباحثة الفلسطينية نورا عريقات، فإن الفشل في فهم هذه العلاقة التبعية في فلسطين «ينطوي على خطر خلق جسماً قانونياً جديداً يهدف إلى حماية القوة الاستعمارية على نحو يملي انبطاعاً مفاده أنّ إسرائيل تستخدم القوة للدفاع عن نفسها، بينما هي في الواقع تستخدم هذه القوة لسحق المطالب الفلسطينية واعتماد حل عسكري للخلاف الدائر حول سيطرتها.»[٣٠٧]

ويصنف الفلسطينيون مقاومتهم كمقاومة مسلحة ومقاومة شعبية،[٣٠٨] بحيث لا تنطوي الأخيرة على استخدام الأسلحة.[٣٠٩] ويساعد هذا التمييز في فهم فعل إلقاء الحجارة، مثلاً، باعتباره فعلًا رمزيًا للمقاومة الشعبية ضد جنود مدججين بالأسلحة، والمقاومة المسلحة بوصفها شكلًا مشروعًا من أشكال المقاومة تحت الاستعمار. وتستوفي المقاومة المسلحة الوضع القانوني الذي

٣٠٦ البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، (اعتمد في ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٧ ودخل حيز النفاذ في ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٨)، الوثيقة رقم (UNTS 3 1125)، (فيما يلي «البروتوكول الإضافي الأول»)، المادة ١(٤).

٣٠٧ انظر/ي:

Noura Erakat 'If Israeli Tactics in Gaza Are Legal, No One is Safe: Response to Michael N. Schmitt and John J. Merriam' (Jadaliyya, 18 June 2015), <https://www.jadaliyya.com/Details/32206>.

٣٠٨ انظر/ي:

Ibrahim Shikaki, 'What is the 'Right' Type of Resistance?' (AlJazeera, 6 July 2011), <https://www.aljazeera.com/opinions/2011/7/6/what-is-the-right-type-of-resistance/>; Dana El Kurd, 'Key Messages from the Oppressed' (Arab Center Washington DC, 6 April 2022), <https://arabcenterdc.org/resource/key-messages-from-the-oppressed/>.

٣٠٩ انظر/ي:

Ala Alazzeh, 'Non-Violent Popular Resistance in the West Bank' (NOVACT, February 2011), <https://novact.org/wp-content/uploads/2013/10/Non-violent-popular-resistance-in-the-West-Bank-the-case-of-popular-struggle-committees-final-July-21-2012.pdf>.

يكتسبه أي إنسان يملك الحق في المشاركة مشاركة مباشرة في الأعمال القتالية في نزاع مسلح. وينبغي التعامل مع هذه الأعمال بناءً على ذلك بموجب الإطار ذي الصلة الذي يضعه القانون الدولي الإنساني. فحتى لو كانت أعمال النضال الفردية تخل بأحكام القانون الدولي الإنساني (قانون وقت الحرب)، فلا ينبغي للقوة الاستعمارية الإسرائيلية أو المجتمع الدولي تصنيف المقاومة الجماعية الأعم للشعب الفلسطيني في مسعاه نحو نيل حقه في تقرير المصير الذي يعدّ من القواعد القانونية الآمرة كما لو كانت من أشكال «الإرهاب» وتبرير سياستها في القمع بناءً على هذا التصنيف.[٣١٠]

وتؤكد ردة الفعل الدولية إزاء الحرب على أوكرانيا قدرة المجتمع الدولي على التدخل بفرض العقوبات لوضع حد للوضع غير القانوني. كما أن الأفعال التي يقدم عليها السكان الذين يتعرضون للاعتداء في مواجهة من يعتدي عليهم دون وجه قانوني لا تصنَّف من ناحية ثنائية العنف/ اللاعنف.[٣١١]

٣١٠ أمايا الأرزة ورتشيل هالويل، «قمع المقاومة» (مركز بديل، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، ١١.

٣١١ انظر/ي:

Yumna Patel, 'Palestinians on Ukraine Double Standard: 'Their Resistance is Legalized, Ours is Not'' (Mondoweiss, 21 March 2022), <https://mondoweiss.net/2022/03/palestinians-on-ukraine-double-standard-their-resistance-is-legalized-ours-is-not/>.

## ٦-٢ نظام الأبارتهيد الإسرائيلي

تعد الدول القائمة على الاستعمار الاستيطاني في أغلب الأحيان دولاً عنصرية.[٣١٢] فعلى سبيل المثال، تقيم إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ نظامًا ممأسسًا يرتكز على بسط الهيمنة العنصرية والقمع ضد الشعب الفلسطيني ككل، بصورة ترقى إلى مرتبة جريمة الأبارتهيد.[٣١٣] وتعرف الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها («اتفاقية الأبارتهيد») لسنة ١٩٧٣ جريمة الأبارتهيد بأنها «الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر علي أية فئة عنصرية أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية.»[٣١٤] وفضلاً عن ذلك، يشكل الأبارتهيد جريمة ضد الإنسانية عند ارتكابها في سياق هجوم واسع النطاق وممنهج ضد السكان المدنيين، بموجب ما تنص عليه المادة ٧(١)(ي) من نظام روما الأساسي.[٣١٥]

وقد عززت إسرائيل نظام الأبارتهيد من خلال ترسيخ شرذمة الشعب الفلسطيني، التي تتجلى في الحرمان التعسفي للّاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة، وفرض قيود على حرية التنقل والإقامة، وفرض الحصار على قطاع غزة. ويقترن ذلك كله بمجموعة من القوانين والسياسات التمييزية لا سيما في مجالات الأرض والمواطنة، حيث تضفي طابعًا قانونيًا على الجرائم التي اقترفها المشروع الصهيوني قبل إقامة دولة إسرائيل التي تقوم على الاستعمار الاستيطاني وتمضي قدمًا في تهجير الشعب الفلسطيني وتجريده من أرضه وممتلكاته.[٣١٦]

ومن الأدوات الأساسية التي توظفها إسرائيل في سبيل الإبقاء على نظام الأبارتهيد التدابير الممأسسة التي تبذلها بهدف قمع وإسكات مقاومة الفلسطينيين ومعارضتهم. وتنفذ إسرائيل هذا القمع من خلال الاستخدام المفرط للقوة، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، وتدابير العقوبات الجماعية واسعة النطاق وحملات تشويه سمعة المؤسسات

٣١٢ انظر/ي:
John Reynolds, 'Anti-Colonial Legalities: Paradigms, Tactics and Strategy' (2015) 18 *Palestine Yearbook of International Law* 8, 19.

٣١٣ انظر/ي:
Al-Haq, and others, 'Joint Parallel Report to the United Nations Committee on the Elimination of Racial Discrimination on Israel's Seventeenth to Nineteenth Periodic Reports' (10 November 2019).

٣١٤ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (اعتمدت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ودخلت حيز النفاذ في ١٨ تموز/يوليو ١٩٧٦)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (UNTS 243 1015)، (فيما يلي «اتفاقية الأبارتهيد»)، المادة ٢.

٣١٥ نظام روما الأساسي، المادة ٧(١)(ي).

٣١٦ انظر/ي:
Al-Haq, and others, 'Joint Parallel Report to the United Nations Committee on the Elimination of Racial Discrimination on Israel's Seventeenth to Nineteenth Periodic Reports' (10 November 2019).

الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان، من جملة ممارسات أخرى.[٣١٧] وعلى وجه الخصوص، تندرج هذه السياسات والممارسات، التي تتجلى في حالة بلدة بيتا، ضمن أحكام المادة الثانية من اتفاقية الأبارتهيد التي تعد الأفعال التالية أفعالًا لاإنسانية ترتكب لغايات الإبقاء على نظام الأبارتهيد وإدامته:

- حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية بالقتل والاعتقال التعسفي والسجن بلا صفة قانونية.
- إلحاق أذى خطير، بدني أو عقلي، بأعضاء في فئة أو فئات عنصرية، أو بالتعدي علي حريتهم أو كرامتهم، أو بإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.
- اتخاذ أية تدابير تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية للبلد، بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما فيها الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميا.
- اضطهاد المنظمات والأشخاص، بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية، لمعارضتهم للفصل العنصري (الأبارتهيد).[٣١٨]

٣١٧ المصدر السابق.

٣١٨ اتفاقية الأبارتهيد، المادة ٢.

## ٦-٣ انتهاكات القانون الدولي الإنساني

يشكل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة امتدادًا لنظام الاستعمار الاستيطاني الأوسع والأبارتهيد، إذ يسعى إلى أن يؤمّن لليهود الإسرائيليين احتكار أرض فلسطين التاريخية مع أقل عدد من الفلسطينيين/ات فيها. وتتمثل الالتزامات الأساسية التي تقع على عاتق القوة القائمة بالاحتلال في حماية السكان المحتلين، وإدارة شؤون الأرض المحتلة على نحو يضمن إعادة حالة السيادة (مبدأ الوضع القائم قبل الحرب) و«الحيلولة دون تحول الأرض إلى ثمرة من ثمرات الغزو.»[٣١٩] وفي الواقع، فإن «الحاجة إلى الاعتراف بنظام الاحتلال الحربي وإعداد إطاره القانوني استُنبطت من الحظر الناشئ على ضم الأرض المحتلة بشكل أحادي باستخدام القوة.»[٣٢٠] ويكمن السبب الأساسي وراء هذا الحظر في منع الاستعمار و«خلق 'الوقائع على الأرض' على نحو تدرجي التي قد تفضي في نهاية المطاف إلى الضم بحكم الأمر الواقع.»[٣٢١] وحسبما وضحنا في دراسة الحالة التي تناولنا بلدة بيتا فيها، لا تزال المحاولات الاستعمارية الدؤوبة تجري على قدم وساق، حيث تعمل إسرائيل على توسيع مشروعها الاستيطاني الاستعماري بإنشاء البنية التحتية التي تشمل شبكات الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية، التي تقيّد حركة الفلسطينيين وتعيق سيطرتهم على أرضهم ومواردهم الطبيعية. وبذلك، تعوق إسرائيل فعليًا مسعى الشعب الفلسطيني إلى إعمال حقه في تقرير مصيره وبسط سيادته الدائمة على موارده الطبيعية.

فمنذ عام ١٩٦٧، ما انفكت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتسيطر عليها، بما فيها المياه والصناعات الاستخراجية،[٣٢٢] كما دمجت شبكة المياه التي في الأرض الفلسطينية المحتلة بشبكة مياه إسرائيل.[٣٢٣] فلا تزال شركة المياه الوطنية الإسرائيلية، ميكوروت، تضع يدها على البنية التحتية للمياه الفلسطينية في الضفة

---

٣١٩ انظر/ي:
UNGA, 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967' (23 October 2017) UN Doc A/72/43106, para 22.

٣٢٠ انظر/ي:
Eyal Benvenisti, 'Occupation, Belligerent', Max Planck Encyclopedias of International Law (2009) para 1.

٣٢١ انظر/ي:
Nils Melzer, *International Humanitarian Law: A Comprehensive Introduction* (International Committee of the Red Cross 2019) 243.

٣٢٢ انظر/ي:
Suha Jarrar, 'Adaptation Under Occupation: Climate Change Vulnerability in the Occupied Palestinian Territory' (Al-Haq, 2019)

٣٢٣ انظر/ي: Elisabeth Koek, 'Water for One People Only' (Al-Haq, 2013).

الغربية منذ عام ١٩٨٢، مما جعلها المورّد الوحيد الذي يمد التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية بالمياه، مجبرة الفلسطينيين بذلك على الاعتماد عليها في تأمين احتياجاتهم السنوية من المياه.[٣٢٤]

وحسبما تبدّى لنا في حالة بيتا، تعاني هذه البلدة من شح حاد في المياه، خاصة في أثناء فصل الصيف. كما قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل عشوائي شادي عمر سليم، ٤١ عامًا، الذي كان يعمل في مجال التمديدات الصحية (مواسرجي) وموظفًا سابقًا في قسم المياه التابع بلدية بيتا، في يوم ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢١، وهو يحاول أن يزيد منسوب المياه التي تُضخ من أحد الآبار التابعة لشركة ميكوروت على مدخل البلدة. وكان شادي، في آخر لحظات حياته، يحاول أن يتجاوز سياسة إسرائيل التي تستغل الموارد الطبيعية الفلسطينية وتحكم قبضتها عليها والسياسة التمييزية التي تنتهجها شركة ميكوروت في توزيع المياه على المستوطنين الذين تنتفي الصفة القانونية عنهم في الأرض الفلسطينية المحتلة – ويستهلكون ما يتراوح من ثلاثة إلى ثمانية أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون/ات من المياه في الضفة الغربية.[٣٢٥]

ورسخ المشروع الاستيطاني الإسرائيلي الضمّ بحكم الأمر الواقع على نحو يخالف المبدأ الدولي الذي يحظر الاستيلاء على الأرض بالقوة.[٣٢٦] وهذا بدوره يشكل إخلالاً بالمبادئ الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني، من قبيل الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وجرائم الحرب التي تنطوي على نقل السكان المدنيين التابعين للقوة القائمة بالاحتلال إلى الأرض المحتلة بموجب القانون الجنائي الدولي،[٣٢٧] حيث أقام هذا المشروع نحو ٣٠٠ مستوطنة على امتداد الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ويقطنها ما يربو على ٦٨٠,٠٠٠ مستوطن.[٣٢٨]

وعلى الرغم من أن القانون المحلي الإسرائيلي لا يعترف بقانونية البؤر الاستيطانية التي يقف المستوطنون وراءها، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقدم التسهيلات لإنشاء هذه البؤر، كبؤرة «أفيتار» الاستيطانية، حيث يسرت ذلك بالسماح بإقامتها وبربطها بشبكات المياه والكهرباء

٣٢٤ المصدر السابق، ص. ٣٢.

٣٢٥ انظر/ي:

Amnesty International, 'The Occupation of Water' (29 November 2017); Al-Haq, 'Facts on the Ground' (11 October 2016) 11.

٣٢٦ ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٢(٤)؛ «إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة» (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/RES/2625).

٣٢٧ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ١٤٧؛ نظام روما الأساسي، المادة ٨.

٣٢٨ الأمم المتحدة، «الخبير مايكل لينك يدعو إلى تصنيف المستوطنات الإسرائيلية 'كجرائم الحرب'» (أخبار الأمم المتحدة، ٩ تموز/يوليو ٢٠٢١)، <https://news.un.org/ar/story/2021/07/1079422>.

وإبرام اتفاق مع المستوطنين الذين لا صفة قانونية لهم بهدف إضفاء سمة شرعية على البؤرة.[٣٢٩] وزيادةً على ذلك، لم تتوانى قوات الاحتلال الإسرائيلي عن معاقبة السكان المحميين في بيتا وقمعهم بسبب ما أبدوه من مقاومة ضد الاستيلاء على أراضيهم دون وجه مشروع، ناهيك عما يقاسونه من عنف على يد المستوطنين. وبشكل عام، لا صفة مشروعة لنقل السكان المدنيين التابعين للقوة القائمة بالاحتلال، سواء نقلوا إليها بالقوة أم «فرادى وبطوع أنفسهم.»[٣٣٠]

ويشكل ما يبادر إليه المستوطنون من إقامة البؤر الاستيطانية وأعمال العنف التي يشنونها على الفلسطينيين نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني. فعنف المستوطنين ينطوي على مخالفات جسيمة للالتزامات التي يملها القانون الدولي الإنساني على إسرائيل، بما فيها مسؤوليتها أن تكفل رفاه السكان المحميين وسلامتهم، وأن تضمن أنهم لا يلقون سوء المعاملة لا من جانب سلطات القوة القائمة بالاحتلال ولا من جانب الجهات الخاصة،[٣٣١] وأن تحميهم كذلك من العنف والتهديد.[٣٣٢] وفي هذا المقام، يعد الالتزام الواقع على عاتق إسرائيل التزامًا إيجابيًا من ناحية ما ينطوي عليه من اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية التي تحول دون التعدي المحتمل على الحقوق الأساسية الواجبة للأشخاص المحميين وضمان حمايتهم من جميع أعمال العنف أو التهديد بها. وعوضًا عن ذلك، تساند سلطات الاحتلال الإسرائيلي العنف الذي يمارسه المستوطنون وتؤازره، حيث تقف قوات الاحتلال مكتوفة الأيدي خلال الاعتداءات التي يشنها المستوطنون على الفلسطينيين أو تشارك مشاركة فاعلة فيها. كما تفشل سلطات الاحتلال في التحقيق في أعمال العنف التي ينفذها المستوطنون ومحاكمة مرتكبيها وإنفاذ القانون عليهم، مما يفضي إلى إدامة بيئة تشهد ازدهار هذه الاعتداءات واستشراءها وتغذي ظاهرة الإفلات

٣٢٩ انظر/ي:

JLAC, 'Petition for the Cancelation of Evytar Deal' <https://www.jlac.ps/en/Article/150/Petition-for-the-cancelation-of-Evytar-Deal>.

٣٣٠ انظر/ي:

Al-Haq, 'Joint Submission to the United Nations Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied Since 1967, Mr Michael Lynk, on the Legal Status of the Israeli Colonial Settlements in the Occupied Palestinian Territory Under the Rome Statute of the International Criminal Court' (30 April 2021) para 12.

٣٣١ انظر/ي:

JS Pictet, *Commentary on the Geneva Conventions of August 12 1949* (ICRC, Geneva, 1958), 274-283; Hague Regulations, Article 43.

٣٣٢ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٢٧.

من العقاب.[٣٣٣] وقد أدى نطاق عنف المستوطنين وارتفاع وتيرته إلى خلق بيئة قسرية يجبر فيها الفلسطينيون على مكابدة التهديد الوشيك بترحيلهم قسرًا بينما تخفق فيها سلطات الاحتلال عن تأمين الرد المناسب. ويشكل الترحيل القسري مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، كما يعد جريمة حرب.[٣٣٤]

تعد إجراءات العقوبات الجماعية، التي فرضت على بيتا في أعقاب حادث عام ١٩٨٨ والمظاهرات ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١، غير قانونية بحكم طابعها العشوائي. فالعقوبات الجماعية ضد السكان المدنيين يرد عليها حظر مطلق بموجب أحكام المادة ٥٠ من لائحة لاهاي والمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.[٣٣٥] وفي هذا الإطار، أكدت الإجراءات التي نفذتها إسرائيل بحق أهالي بيتا في عام ١٩٨٨ سياسة العقوبات الجماعية ضد أهالي البلدة كلهم، على أساس زعم محض مفاده أن أحد سكان البلدة قد يكون متورطًا في قتل مستوطن. كما تشير التصريحات التي صدرت عن المسؤولين الإسرائيليين بأن هذه التدابير استُخدمت كشكل من أشكال العقاب.[٣٣٦] ولم تعوض إسرائيل أولئك الذين تضرروا من تدابير العقوبات الجماعي التي أوقعتها بهم قط، حتى بعدما كشف عن أن المستوطن القتيل إنما قتل على يد مستوطن آخر. وبدل ذلك، واصلت إسرائيل منع اثنين من الفلسطينيين الستة الذين أبعدتهم عن بلدتهم عقب الحادث الذي شهده عام ١٩٨٨ من العودة إليها، وهو ما يشكل انتهاكًا بالحظر المطلق الذي يحرّم إبعاد المدنيين.[٣٣٧] وفضلاً عن ذلك، يرقى ما شهدته بيتا من هدم المنازل الأربعة عشرة هدمًا عقابيًا في العام نفسه إلى مرتبة العقوبات الجماعية غير القانونية.[٣٣٨] كما يشكل تدمير الممتلكات «على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية» مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب.[٣٣٩] وفي أعقاب المقاومة الشعبية ضد بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، فرضت إسرائيل إجراءات العقوبات الجماعية على البلدة، بما

---

٣٣٣ انظر/ي:
Valentina Azarov, 'Institutionalized Impunity: Israel's Failure to Combat Settler Violence in the Occupied Palestinian Territory' (Al-Haq, 2013).

٣٣٤ نظام روما الأساسي، المادة ٨؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادتان ٤٩ و١٤٧.

٣٣٥ لائحة لاهاي، المادة ٥٠؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٣٣؛ البروتوكول الإضافي الأول، المادة ٧٥(٢)(د).

٣٣٦ انظر/ي: 113 (1988) 'Al-Haq, 'Punishing a Nation.

٣٣٧ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٤٩.

٣٣٨ انظر/ي:
Shane Darcy, 'Israel's Punitive House Demolition Policy Collective Punishment in Violation of International Law' (Al-Haq, 2003).

٣٣٩ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ١٤٧؛ نظام روما الأساسي، المادة ٨(٢)(أ)(٤).

شملته هذه العقوبات من الاعتقالات الجماعية، واحتجاز جثمان الشهيد شادي عمر سليم، ٤١ عامًا، وفرض الإغلاق على البلدة. ولا تشكل سياسة احتجاز جثامين الشهداء صورة من صور العقوبات الجماعية فحسب، بل تخلّ بطائفة من الأحكام التي يقررها القانون العرفي والقانون الإنساني، بما فيها الالتزام باحترام حرمة الموتى الذين يجب أن «تعامل جثثهم بطريقة تتسم بالاحترام» والالتزام بإعادة رفاتهم إلى أسرهم.[٣٤٠]

ومن الالتزامات الأصيلة الواقعة على عاتق القوة القائمة بالاحتلال أن تتصرف كوصية على إدارة الأرض المحتلة بما يضمن المصلحة الفضلى للأشخاص المحتَلين ما تكن ثمة حاجات أمنية مشروعة تقتضي خلاف ذلك.[٣٤١] فليس في وسع القوة القائمة بالاحتلال أن ترفع احتياجاتها الأمنية إلى مقام يتخطى المبادئ الأساسية التي يقررها القانون الدولي الإنساني بشأن حماية السكان المدنيين المحتلين، بالنظر إلى أن تطور القانون الدولي الإنساني إنما يهدف إلى تأمين الحماية للمدنيين، مع كبح مصالح القوة القائمة بالاحتلال وضرورتها العسكرية.[٣٤٢]

وقد دأبت إسرائيل، منذ بداية احتلالها في عام ١٩٦٧، الذي لا يزال مستمرًا كما لو كان احتلالًا ممتدًا لا نهاية له، على استغلال الذرائع «الأمنية» استغلالًا ممنهجًا لكي تهيمن على الشعب الفلسطيني وتوسع مشروعها الاستعماري. فيعد الحكم العسكري الذي ما فتئت إسرائيل تطبقه منذ إقامتها أداة بارزة من أدوات الهيمنة التي تفرضها ضد الفلسطينيين/ات. وبينما ينبغي لإسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، ألا تغير القوانين السارية في الأرض المحتلة إلا إذا كانت هناك ضرورة مطلقة تستدعي ذلك وبما يراعي المصلحة الفضلى للسكان المحتَلين،[٣٤٣] فقد أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذئذ ما يربو على ١,٨٠٠ أمر عسكري تجرّم فيها جميع أشكال التعبير عن الآراء السياسية وتكوين الجمعيات والتنقل وأي فعل قد ترى أنه يعارض الاحتلال، من منظورها هي.[٣٤٤]

فمثلًا، يجرم الأمر العسكري رقم ١٠١، الذي صدر فور احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة

٣٤٠ القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة ١١٥؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادتان ٣٣(١) و١٣٩؛ البروتوكول الإضافي الأول، المادة ٣٢.

٣٤١ انظر/ي:

UNGA, 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967' (23 October 2017) UN Doc A/72/43106, 34.

٣٤٢ انظر/ي:

JS Pictet, *Commentary on the Geneva Conventions of August 12 1949* (ICRC, Geneva, 1958), 614.

٣٤٣ لائحة لاهاي، المادة ٤٣.

٣٤٤ مؤسسة الضمير، «قراءة في الأمر العسكري رقم (١٨٢٧)... منظومة القضاء العسكري الإسرائيلي أداة للقمع والسيطرة» (٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٠)، <https://rb.gy/kutzpv>.

عام ١٩٦٧ وعُدل مرات عدة منذئذ، المظاهرات الفلسطينية ويمنع أي فرد من طباعة وثائق قد تعد أنها «تحمل أهمية سياسية» أو نشرها، وفقًا لما تراه سلطات الاحتلال. ويفرض هذا الإجراء الرقابة على الفلسطينيين ويمنح صلاحيات فضفاضة تخول سلطات الاحتلال اعتقال المتظاهرين والنشطاء لفترات قد تصل إلى عشر سنوات.[٣٤٥] وبذلك، يعمل نظام الحكم العسكري الإسرائيلي، بما يشمل الحاكم العسكري، على حرمان الفلسطينيين حرمانًا ممنهجًا من حقوقهم المدنية والسياسية، بما فيها الحق في تقرير المصير، بما تسوقه من زعم يقول إن النشطاء الفلسطينيين يشكلون «تهديدًا مفترضًا لأمن الدولة.»[٣٤٦] وحتى لو كانت إسرائيل تزعم من باب الجدل أن المصالح الأمنية موجودة، فينبغي لهذه للقوة القائمة بالاحتلال ألا تحرم السكان المحميين من الحماية التي هي ملزَمة بتأمينها لهم على الإطلاق.[٣٤٧] فهذا يقوض حقوقهم الأساسية في نهاية المطاف،[٣٤٨] وخاصة حقوقهم في الحياة والسلامة الجسدية، ويرقى إلى مرتبة العقوبات الجماعية والتدابير العشوائية وغير التناسبية.[٣٤٩]

ويشكل دأب قوات الاحتلال الإسرائيلي على استخدام القوة المفرطة و المفضية إلى الموت ضد المتظاهرين الذين لا يشكلون أي تهديد لجنود جيش الاحتلال المدربين والمدججين بالأسلحة إخلالًا بالمبادئ الأساسية لإنفاذ القانون وحرمة الحق في الحياة بموجب أحكام المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفضلًا عن ذلك، استخدمت قوات الاحتلال الأعيرة النارية المحظورة، كرصاص «الدمدم،» في استهداف المتظاهرين العزل في بيتا. فهذه الأعيرة المصممة على نحو ينشطر ويتمدد عند اصطدامها بالجسم بغية إلحاق أكبر قدر من الضرر بالشخص الذي تستهدفه يرد عليها حظر صريح في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي لأنها تسبب ضررًا لا موجب له ومعاناة لا مبرر لها وقد تفضي إلى إزهاق الأرواح.[٣٥٠]

وزيادة على ما تقدم، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتظاهرين على خلفية تهم زائفة،

٣٤٥ رجا شحادة، «قانون المحتل إسرائيل والضفة الغربية»، ترجمة محمود زايد (مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، الطبعة الأولى. بيروت: ١٩٩٠)، ص. ٤. انظر/ي:
Addameer, 'Israeli Military Orders Relevant to the Arrest, Detention and Prosecution of Palestinians' (July 2017), <http://www.addameer.org/israeli_military_judicial_system/military_orders>;

٣٤٦ انظر/ي:
Addameer, 'Israeli Military Orders Relevant to the Arrest, Detention and Prosecution of Palestinians' (July 2017), <http://www.addameer.org/israeli_military_judicial_system/military_orders>;

٣٤٧ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٤٧.

٣٤٨ انظر/ي: JS Pictet, *Commentary on the Geneva Conventions of August 12 1949* (ICRC, Geneva, 1958), 207.

٣٤٩ أمايا الأرزة ورتشيل هالويل، «قمع المقاومة» (مركز بديل، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، ١٨.

٣٥٠ الإعلان (الرابع-٣) المتعلق بحظر استخدام الرصاص القابل للانشطار في الجسم، لاهاي، ٢٩ تموز/يوليو ١٨٩٩.

فانتهكت حقهم في المحاكمة العادلة، ووضعتهم رهن الاحتجاز الإداري دون محاكمة بناءً على «معلومات سرية.» ويخل هذا الإجراء بالالتزام الذي يملي على القوة القائمة بالاحتلال أن تمتنع عن احتجاز الأشخاص المحميين إلا «لأسباب أمنية قاهرة،»[٣٥١] وهو ما يرقى كذلك إلى مرتبة جريمة حرب بموجب أحكام نظام روما الأساسي، وهي جريمة تنطوي على حرمان الأشخاص المحميين من حقوقهم في محاكمة عادلة ونظامية.[٣٥٢] كما تتعارض الإجراءات التي تنفذها قوات الاحتلال في اقتحام المنازل تعارضًا مباشرًا مع الالتزام الذي يقع على عاتق القوة القائمة بالاحتلال تجاه الأشخاص المحميين، ولا سيما حقوق الأسرة.[٣٥٣]وينتهك الحرمان من حرية التنقل في بيتا، بما يشمله من حظر التجول الذي فرض على البلدة في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٨ وشل حرية التنقل فيها منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١، الحقوق الأساسية في حرية التنقل والحق في الحرية الشخصية.[٣٥٤]

وبصورة أوسع، يرقى الطابع اللاإنساني والمهين الذي يسم اقتحامات المنازل والعنف الذي يواكبها والاعتقالات التعسفية والحوادث التي تشهد إيقاع الإيذاء البدني والنفسي، بما يشمل ضرب المتظاهرين، إلى مستوى «التدابير التي تتسم بالوحشية»[٣٥٥] و«تدابير التخويف والترويع.»[٣٥٦] ومن المرجح أن الأثر الذي تخلفه التدابير التي تفضي إلى الاعتداء على كرامة أهالي بيتا وإصاباتهم في أجسامهم والأضرار المعنوية التي تلم بالبلدة بأسرها يرقى في مستواه إلى «المعاملة اللاإنسانية» التي بدورها تعد مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف.[٣٥٧] ويتجلى هذا الواقع في حالات محددة أبرزها هذا التقرير، كحالة أسرة خبيصة، التي تضم ستة أفراد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أحدهم تعسفًا ووضعت آخر رهن الاعتقال الإداري دون أن توجه أي تهمة إليه وأُصيب ثالثًا أثناء المواجهات على جبل صبيح.

إن السياسات والممارسات التي تنفذها إسرائيل في بيتا، بما فيها القتل العمد، والتسبب عمدًا في إلحاق المعاناة الشديدة أو الإصابات الجسدية أو الصحية البالغة، وحرمان الأشخاص المحميين عن قصد من حقوقهم في محاكمة عادلة ونظامية وغير ذلك من ضروب المعاملة اللاإنسانية

٣٥١ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٧٨.

٣٥٢ نظام روما الأساسي، المادة ٨(٢)(أ)(٦).

٣٥٣ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٢٧.

٣٥٤ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢(١).

٣٥٥ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٣٢.

٣٥٦ المصدر السابق، المادة ٣٣(١).

٣٥٧ المصدر السابق، المادة ١٤٧.

تشكل مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة.[٣٥٨] وترقى إجراءات الإبعاد، كإبعاد الأفراد الستة من أهالي بيتا، إلى الإبعاد غير المشروع للسكان المحميين، وإلى مرتبة جريمة حرب،[٣٥٩] مما يرتب المسؤولية الجنائية الفردية على جنود الاحتلال الإسرائيلي وقادتهم الذين يتحملون المسؤولية عن تخطيط تلك الإجراءات وتنظيمها وتنفيذها.

وعلى وجه الإجمال، تجسد بلدة بيتا حقيقة تجاوز الاحتلال الإسرائيلي حدود القانونية لأنه ما انفك يخالف الالتزامات الملقاة على عاتقه بوصفه القوة القائمة بالاحتلال تجاه الأشخاص الفلسطينيين المحميين منذ عام ١٩٦٧، وذلك من خلال ادعائه بامتلاك حقوق السيادة على الأرض المحتلة، وإنفاذ الاحتلال إلى أجل غير مسمى، وانتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتصرف على نحو يخالف مبدأ الثقة في مراعاة المصالح الفضلى للسكان المحتَلين ومبدأ النية الحسنة.[٣٦٠] وبينما يعد الاحتلال أمرًا واقعًا، فعندما تقدم القوة القائمة بالاحتلال على الإخلال بالمبادئ الأساسية التي يقررها إطار قانون الاحتلال والالتزامات الأساسية الملقاة على عاتقها بوصفها قوة احتلال، فإن احتلالها غير قانوني في حد ذاته.[٣٦١]

٣٥٨ المصدر السابق، المادة ١٤٧.

٣٥٩ نظام روما الأساسي، المادة ٨(٢)(أ).

٣٦٠ انظر/ي:

Orna Ben-Naftali and others, 'Illegal Occupation: Framing the Occupied Palestinian Territory' (2005) 23 *Berkeley J Int'l L* 551; UNGA, 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967' (23 October 2017) UN Doc A/72/43106.

٣٦١ المصدر السابق.

## ٦-٤ انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان

لا يمكن اعتبار المقاومة الشعبية، التي ينظمها النشطاء على مستوى القاعدة الشعبية، في قرية بيتا أعمالًا عدائية تستهدف المقاتلين؛ تعد القوة القائمة بالاحتلال ملزَمة بالممارسات الشرطية تجاه المظاهرات باعتماد نموذج إنفاذ القانون الذي يخضع لمعايير حقوق الإنسان الدولية التي تسري على أعمال الشرطة المدنية.[٣٦٢] وهذا يعني أن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس القانون الدولي الإنساني، هو الإطار القانوني الرئيسي الذي يتكفل بتنظيم استخدام القوة بموجب مبدأي الضرورة والتناسبية، على الرغم من أن الأرض الفلسطينية ما زالت تخضع للاحتلال.

### ٦-٤-١ الحق في الحياة

تكفل طائفة من معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي حق الفرد في الحياة. إذ تنص المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا.[٣٦٣] وما دامت المظاهرات في بيتا تشكل مقاومة شعبية، فهي لا ترقى إلى مستوى الأعمال العدائية لأغراض تطبيق قانون النزاعات المسلحة عليها، بل إن الإطار القانوني الذي يسري عليها هو الإطار الناظم لأعمال الشرطة وإجراءات إنفاذ القانون، إذ يجدر النظر فيها ضمن الإطار الدولي لحقوق الإنسان. وعلى هذا النحو ينبغي ألا يُحرم أحد تعسفًا من حقه في الحياة، ولا يجوز استخدام القوة إلا في حالات محدودة، عندما يكون هناك خطر يهدد حياة جندي أو غيره – وفي هذه الحالات يمكن استخدام القوة عندما تكون ضرورية وتناسبية فقط.

بالاستناد إلى الحالات الموثقة، فقد أفضى الاستخدام المفرط للقوة في بيتا منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ إلى استشهاد عشرة فلسطينيين وإصابة الآلاف غيرهم؛ كلهم عزل. وقد أطلقت الذخيرة الحية على هؤلاء الشهداء والجرحى من مسافات قريبة، مع أنهم لم يشكّلوا أي خطر محدق بحياة جنود الاحتلال الإسرائيلي. ففي بعض الحالات، لم يكن أولئك الذين استهدفوا أو قتلوا أو أصيبوا يشاركون في أية مواجهات بل كانوا في حالات أخرى يشيحون بوجوههم عن قوات الاحتلال الإسرائيلي أو يديرون ظهورهم لها أو يهربون منها. وكل هذا يقيم الأدلة الدامغة على

٣٦٢ انظر/ي:
Natalie Tabar and Lauren Bari, 'Repression of Non-violent Protest in the Occupied Palestinian Territory' (Al-Haq, 2011) 26.

٣٦٣ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٦.

إطلاق الغاز المسيل للدموع على مسعف فلسطيني ومتظاهرين على جبل صبيح وهاج بني مفلح، جميع الحقوق محفوظة، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢١

أن القوة التي استخدمتها قوات الاحتلال على نحو تسعفي وممنهج ومفرط لم تكن ضرورية وتناسبية وأدت إلى انتهاك حق الفلسطينيين في الحياة والسلامة الشخصية. ومما يلاحظه المرء أن القوة المفرطة التي تستخدمها إسرائيل ضد الفلسطينيين يجري توثيقها في جميع المدن والبلدات والقرى الفلسطينية.

### ٦-٤-٢ الحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة

تُلزم إسرائيل بضمان عدم تعرض جميع الأشخاص الذين يخضعون لولايتها للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.[٣٦٤] كما تلتزم إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بضمان امتناع الجهات التابعة لها، بما فيها قوات الاحتلال، عن هذه المعاملة في كل الأوقات وأن

٣٦٤ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اعتمدت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٧)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (UNTS 85 1465) (فيما يلي «اتفاقية مناهضة التعذيب»)، المادة ٢؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٧.

تؤدي الواجبات الإيجابية التي تنطوي على توخي الحيطة والوقاية.[٣٦٥]

وتشمل المعاملة أو العقوبة التي تنتفي الصفة الإنسانية عنها إنزال المعاناة النفسية و/أو البدنية الشديدة بالأشخاص بفعل العقاب غير القانوني.[٣٦٦] وفي بيتا، قد يشكل استخدام القوة على نحو مفرط ضد المتظاهرين، واقتحامات المنازل التي يواكبها العنف لغاية ظاهرها بث الترويع في نفوس سكانها، وتدابير الاستجواب غير القانونية، وضرب المتظاهرين واحتجازهم وفرض الإغلاق على البلدة، وكلها تدابير تنفذ في سياق إنفاذ العقوبات الجماعية؛ معاملة لاإنسانية.

وفضلًا عن ذلك، يخضع المحتجزون الفلسطينيون منذ لحظة اعتقالهم للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة من الناحيتين البدنية والنفسية. وقد أفاد المحتجزون من أهالي بيتا بأن منازلهم تتعرض للاقتحامات التي يصاحبها العنف في ساعات الفجر، بما يشمل تفجير أبواب منازلهم، وتفتيش مقتنياتهم ومصادرتهم، وتعصيب عيونهم وتكبيلهم بالأصفاد عند نقلهم إلى مراكز التحقيق، دون إطلاعهم على الأسباب التي تقف وراء اعتقالهم. ويشير هؤلاء المحتجزون إلى أنهم يتعرضون، في أثناء فترة التحقيق، إلى الحرمان من النوم، وجلسات التحقيق المتواصلة والطويلة، والاعتداءات اللفظية والإذلال، ومنعهم من ممارسة حقهم في توكيل محامين عنهم، والحرمان من حقهم في الحصول على أدوات النظافة الصحية الأساسية وتغيير ملابسهم، وهذه كلها تنتهك الحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

## ٦-٤-٣ الحق في التظاهر

يستمد الحق في التظاهر من توليفة مجتمعة من عدة حقوق مدنية وسياسية أساسية على الوجه الذي ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذه الحقوق هي الحق في الفكر، والحق في اعتناق الآراء وحرية التعبير، إلى جانب الحقوق في التجمع السلمي وحرية تكون الجمعيات.[٣٦٧] وينبغي أن تتماشى القيود التي تفرض على الحق في حرية التجمع السلمي دائمًا وأبدًا مع مبدأي التناسبية والضرورة.[٣٦٨] وفي هذا السياق، وبالنظر إلى السياسة المستمرة وواسعة النطاق في قمع المظاهرات الفلسطينية بموجب الأوامر العسكرية، تفشل

٣٦٥ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٧؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة ١٦(١).

٣٦٦ انظر/ي:

Al-Haq, 'Collective Punishment in 'Awarta: Israel's Response to the Killing in Itamar Settlement' (22 April 2011) 13.

٣٦٧ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٧، و١٩، و٢١ و٢٢.

٣٦٨ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، «التعليق العام رقم ٣٧ (٢٠٢٠) بشأن الحق في التجمع السلمي (المادة ٢١)» (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، ص. ١٣.

إسرائيل في الامتثال لمبدأي التناسبية والضرورة لأنها تشل بصورة ممنهجة أي محاولة للتعبير عن المعارضة السياسية.[٣٦٩]

## ٦-٤-٤ حق الفرد في الحرية والأمان على شخصه وخصوصية بيته

تفرض المادة ٩(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التزامًا يملي على إسرائيل أن تحترم حق الشعب الفلسطيني في الحرية والأمان، وتحظر عليها تنفيذ الاعتقالات التعسفية.[٣٧٠] كما يملك الفلسطينيون الحق في أن يتم إبلاغهم في اللحظة التي يعتقلون فيها بالأسباب التي تستدعي اعتقالهم وإبلاغهم على وجه السرعة بأي تهم موجهة إليهم.[٣٧١] كما تُلزم إسرائيل أيضًا بمعاملة جميع الأشخاص الذين تحرمهم من حريتهم معاملة إنسانية وبطريقة تتسم باحترام كرامتهم الأصيلة،[٣٧٢] ومنحهم حقهم في محاكمة عادلة تراعي الإجراءات العادلة.[٣٧٣] وفضلًا عن ذلك، يترتب على إسرائيل الالتزام باحترام الفلسطينيين وكفالة حمايتهم من التدخل التعسفي أو غير المشروع في خصوصيتهم وأسرهم وبيوتهم.[٣٧٤] وبينما تعد الدول ملزمة بتوفير أساس قانوني لكل حالة من حالات الاعتقال،[٣٧٥] فقد صممت القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية على نحو يفرض الهيمنة على الفلسطينيين/ات، بحيث تجرم أي عمل سياسي يعارض احتلالها، بطرق عدة منها فرض أحكام بالسجن لمدد تصل إلى ٢٠ سنة على خلفية إلقاء الحجارة، التي تشكل جانبًا أصيلًا من جوانب المقاومة الشعبية التي يخوضها الفلسطينيون/ات، حسبما يتجلى في حالة بيتا.[٣٧٦] وقد وجهت التهم إلى العديد من الفلسطينيين الذين اعتقلوا على خلفية مشاركتهم في المظاهرات على جبل صبيح بسبب إلقاء الحجارة وصدرت الأحكام بحقهم

٣٦٩ المصدر السابق، الفقرة ٥٥.

٣٧٠ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩(١).

٣٧١ المصدر السابق، المادة ٩(٢).

٣٧٢ المصدر السابق، المادة ١٠(١).

٣٧٣ المصدر السابق، المادتان ٩ و١٤.

٣٧٤ المصدر السابق، المادة ١٧(١).

٣٧٥ انظر/ي:

Al-Haq, 'Collective Punishment in 'Awarta: Israel's Response to the Killing in Itamar Settlement' (22 April 2011) 14.

٣٧٦ بموجب الأمر العسكري رقم ١٦٥١ لسنة ٢٠٠٩، يعد إلقاء الحجارة «جريمة أمنية» وتصل عقوبته إلى ٢٠ سنة في السجن. انظر/ي:

Addameer, 'Military Courts in The Occupied Palestinian Territory' (23 October 2018), <https://www.addameer.org/publications/military-courts-occupied-palestinian-territory>; DCI-P, 'East Jerusalem Teens Hit with Harsh Sentences for Throwing Stones' (20 July 2016), <https://www.dci-palestine.org/east_jerusalem_teens_hit_with_harsh_sentences_for_throwing_stones>.

على هذا الأساس.

وزيادةً على ما تقدم، ترقى الاعتقالات التعسفية التي نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٨٨، وما دأبت عليه من اقتحامات المنازل والاعتقالات التعسفية والاحتجاز الإداري منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ إلى مرتبة العقاب ضد أهالي البلدة بسبب المقاومة الشعبية التي يخوضونها. فقد وضع العديد من أهالي بيتا رهن الاحتجاز دون توجيه أي تهم إليهم أو محاكمتهم بناءً على «معلومات سرية،» وهو ما يشكل انتهاكًا لحقهم في المحاكمة العادلة ويرقى إلى حرمانهم تعسفًا من حريتهم ويعد تدخلًا في خصوصيتهم وأسرهم وبيوتهم.

## ٦-٤-٥ الحق في حرية التنقل

تلزِم المادة ١٢(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إسرائيل بضمان حق الشعب الفلسطيني في حرية التنقل.[٣٧٧] في هذا السياق، يفرض مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي قيودًا جمة على الحق الواجب لأبناء بيتا في حرية التنقل، بما يشمله ذلك من وجود مستوطنات عدة بجوار البلدة، وحاجزي حوارة وزعترة المقامين على مقربة منها وطريق حوارة الالتفافي الذي يجري العمل على شقه – وكلها مقامة دون وجه قانوني بهدف ترسيخ الاستيطان وتوسيعه.

من الجدير ذكره إنه لا يجوز تقييد الحق في حرية التنقل إلا في الظروف الاستثنائية القصوى. كما يجب أن تتماشى أية قيود تفرض على التنقل مع مبدأي التناسبية والضرورة، وينبغي ألا يُلجأ لها إذا لم تكن تتناسب مع تحقيق وظيفة الحماية المرتبطة بها.[٣٧٨] ولا يمكن تسويغ فرض القيود على حرية التنقل في بلدة بيتا بأسرها من خلال إخضاعها لحظر التجول لمدة زادت عن ثلاثة أسابيع في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٨، وإغلاق مداخل البلدة ومخارجها منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١ في أعقاب المقاومة الشعبية التي يخوضها الأهالي احتجاجًا على بؤرة «أفيتار» الاستيطانية، باعتباره إجراءً يتصف بالتناسبية أو تستدعيه الضرورة – فالغاية الوحيدة المرتجاة من هذا الإجراء هي معاقبة سكان البلدة بأكملها معاقبةً جماعيةً.

٣٧٧ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢(١).

٣٧٨ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، «التعليق العام ٢٧ (١٩٩٩)، بشأن حرية التنقل (المادة ٢١)» (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (CCPR/C/21/Rev.1/Add.9)، الفقرة ١٤.

## ٦-٤-٦ الحق في الصحة

تخضع إسرائيل للالتزام الذي يملي عليها أن تحقق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية للسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بما يتوافق مع الالتزامات التي ترتبها عليها المادة ٢(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[٣٧٩] وفي هذا المضمار، ما فتئ أهالي بيتا يعانون من الانتهاكات التي تمس حقهم في الصحة البدنية والعقلية لأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعرض سلامتهم ورفاههم للخطر بسبب القوة المفرطة التي تستخدمها وتدابير العقوبات الجماعية التي توقعها عليهم، مما يسفر عن حالات القتل والإعاقات والإصابات البالغة والصدمات والاكتئاب وفقدان الأمل في التمتع بحياة كريمة في المستقبل وفقدان مصادر الرزق وتدمير الأسر الفلسطينية وتقويض وحدة أهالي البلدة، ناهيك عن تجريف الأراضي التي تقع في محيط جبل صبيح بغية تأخير وصول المركبات التي تقدم الرعاية الصحية في الحالات الطارئة.

٣٧٩ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٢(١).

# الخلاصة والتوصيات

# ٧ الخلاصة والتوصيات

تتأصل المقاومة الشعبية الصامدة التي يخوضها الفلسطينيون/ات في بلدة بيتا، منذ شهر أيار/مايو ٢٠٢١، الهادفة لوضع حد لنظام الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وحماية أراضيهم/ن والمحافظة عليها من الاستيطان، في إرث من المقاومة الشعبية التي امتدت على مدى قرن من الزمان في مواجهة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. في الوقت نفسه، تتعرض المقاومة الشعبية في بيتا لقمع بالغ العنف على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تمارس بحقها ما لا يحصى من انتهاكات تمس حقوق الإنسان وترتكب جرائم الحرب فيها، ناهيك عما تفرزه من جوانب لا حصر لها من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الوخيمة التي لا تزال تتكشف يومًا بعد يوم. ومع صمود حراس الجبل في مواجهة القمع الاسرائيلي، فهم إنما يعززون المقاومة الشعبية كنموذج للنهوض بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره.

وفي ضوء كل ما تقدم، تؤكد مؤسسة الحق على أنه يتعين على إسرائيل الالتزام بأن:

- تنهي نظامها القائم على الاستعمار الاستيطاني والأبارتهيد وتفككه، واحتلالها غير القانوني منذ عام ١٩٦٧، كي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، بما يشمل بسط سيادته الدائمة على ثرواته وموارده الطبيعية.
- تزيل على الفور بؤرة «أفيتار» الاستيطانية وجميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية القائمة، وتتوقف عن إعداد مخططات لمشاريعها الاستعمارية الاستيطانية وإقامتها وتوسيعها، ووقف استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- تنهي قمع المقاومة الشعبية الفلسطينية، بطرق تتجلى في إنهاء الحكم العسكري ووقف قمع المظاهرات.
- تلتزم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سلوكها إزاء الفلسطينيين/ات.
- تضمن أن تحترم أجهزة الدولة التابعة لها القانون الدولي، وخاصة في سياق القوة التي تستخدمها، وأن تخضعها للمساءلة والمحاسبة عن الانتهاكات واسعة النطاق والممنهجة التي تمس بحقوق الفلسطينيين/ات، وأن تكفل جبر الضرر الذي حل بالضحايا الفلسطينيين/ات، بمن فيهم أقارب الشهداء وأبنائهم.

كما تدعو مؤسسة الحق الدول الثالثة إلى:

- الاعتراف والإقرار بأن الأسباب الجذرية التي تقف وراء القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنطوي على ارتكاب الانتهاكات والجرائم الممنهجة بحق الشعب الفلسطيني، بما يشمل حالة بلدة بيتا، هي أسباب ناشئة عن المشروع الصهيوني القائم على الاستعمار الاستيطاني والأبارتهيد.
- معالجة الأسباب الجذرية التي تفضي بإسرائيل إلى اقتراف انتهاكاتها، بطرق منها الوفاء بالتزامات الدول الثالثة «ذات الحجية المطلقة تجاه الكافة»، التي تنشأ عن تنكُّر إسرائيل لحقّ الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وما تفرضه وتبقي عليه من نظام قوامه الأبارتهيد.
- الامتناع عن الاعتراف بالوضع غير القانوني والإحجام عن تقديم العون أو المساعدة في المحافظة على هذا الوضع أو الإبقاء عليه والتعاون في سبيل وضع حد له.[٣٨٠] وبذلك، يتعين على الدول الثالثة أن تتخذ خطوات إيجابية وفعالة للتغلب على هذا الوضع الذي تنتفي الصفة القانونية عنه، بطرق عدة منها فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على إسرائيل وتقييد العلاقات الثقافية معها، وغيرها.
- وقف الاتجار في الأسلحة مع إسرائيل عن طريق فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل وتوريدها منها ووقف التعاون العسكري الأمني، وحظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وذلك على غرار مشروع القانون الإيرلندي بشأن الأرض المحتلة، ومساندة العمل على إجراء تحديث سنوي لقاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بمشاريع الأعمال التجارية القائمة في المستوطنات أو تعمل معها، وتنفيذ تدابير مضادة فعالة أخرى لعكس مسار هذا الوضع غير القانوني.
- توظيف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرار هذه الجمعية بشأن «أهمية الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان فعالية واحترام حقوق الإنسان »، وميثاق الأمم المتحدة، والمادة المشتركة الأولى

٣٨٠ محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (الفتوى) [٢٠٠٤]، التقرير الصادة عن محكمة العدل الدولية ١٣٦؛ لجنة القانون الدولي، «مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا»، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، الملحق رقم ١٠، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/56/10)؛ مجلس حقوق الإنسان، «القرار (S-30/1) بشأن ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي إسرائيل» (٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/HRC/RES/S-30/1).

من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للتعامل مع إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتحرر من الهيمنة الاستعمارية والأجنبية والاستعباد الأجنبي لهذا الشعب.

- المصادقة على اتفاقية الأبارتهيد وعلى نظام روما الأساسي من أجل التعامل مع القوانين والسياسات والممارسات التمييزية التي تستهدف إسرائيل بها الشعب الفلسطيني برمته، والدعوة إلى إعادة تفعيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الأبارتهيد ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الأبارتهيد، اللذين اضطلعا بدور محوري في حشد تأييد الدول للوقوف في وجه نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا والتصدي لتواطؤ الدول الأخرى مع هذا النظام.
- دعوة إسرائيل إلى تفكيك بؤرة «أفيتار» الاستيطانية وكل المستوطنات الأخرى وإزالتها على الفور والتوقف عن إعداد مخططات لمشروعها الاستعماري الاستيطاني وإقامته وتوسيعه، ووقف استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- دعوة إسرائيل إلى التوقف على الفور عن تدبيراها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، بمن فيهم أهالي بيتا، وذلك بدعوة سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأن تمتثل في قواعد الاشتباك في استخدام الذخيرة الحية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإطلاق سراح الأسرى والأسيرات والمعتقلين/ات الفلسطينيين/ات، ووضع حد لسياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها ووقف سياستها القائمة على العقوبات الجماعية.
- تقييم الآثار متعددة الأبعاد التي يفرزها العنف الاسرائيلي في بيتا والتشجيع على مد أهاليها بالدعم المعنوي والمالي والسياسي والقانوني والنفسي لتعزيز مقاومتهم الشعبية والتعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.
- كفالة العدالة والمساءلة والمحاسبة عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل على نطاق واسع وممنهج ضد الشعب الفلسطيني، بما يشمل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بطرق عدة منها تفعيل آليات الولاية القضائية الدولية التي تضمن محاكمة من يشتبه بهم في اقتراف انتهاكات جسيمة في نطاق اختصاصها، والتعاون في تمويل تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية.
- حث المدعي العام للحكمة الجنائية الدولية على المضي قدمًا في التحقيق في الحالة في فلسطين، دون مزيد من التأخير غير المبرر.

## للتواصل مع المؤسسة على المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي

موقع مؤسسة الحق: www.alhaq.org

صفحة مؤسسة الحق على الفيسبوك: www.facebook.com/alhaqorganization

صفحة مؤسسة الحق على تويتر: www.twitter.com/AlHaq_org

قناة مؤسسة الحق على الفيميو: www.vimeo.com/alhaq

قناة مؤسسة الحق على اليوتيوب: www.youtube.com/Alhaqhr

### الهواتف الذكية


٥٤ الشارع الرئيسي، الطابق الثاني والطابق الثالث – مقابل دير اللاتين كنيسة مار أندراوس الإنجيلية – قاعة البروتستانت

ص.ب ١٤١٣ – رام الله – الضفة الغربية – فلسطين

هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٠ +

www.alhaq.org

AL-HAQ

مؤسسة "الحق " – القانون من أجل الإنسان، هي مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية، غير حكومية ومستقلة، مقرّها مدينة رام اللّه – الضفة الغربية، تأسست عام ١٩٧٩ من قبل مجموعة من المحامين الفلسطينيين؛ بهدف توطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز وصون حقوق الإنسان واحترامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتمتع «الحق» بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وعضوية الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عضوية الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، ولجنة «الحقوقيين الدولية – جنيف»، وعضو مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. تلّقت الحق جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الانسان لعام ٢٠١٨، وجائزة حقوق الإنسان والأعمال لعام ٢٠١٩.

ينصب عمل «الحق» على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ومتابعتها، بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم عن طريق التوعية بمخاطرها وآثارها، والعمل على تقديم مرتكبي الجرائم الدولية أمام القضاء سواء الوطني منه أو الدولي. وتقوم «الحق» بإعداد الأبحاث والدراسات والمداخلات القانونية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بالاستناد إلى القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تنظم «الحق» حملات محلية وعالمية خاصة بقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان، وتتصل بهيئات دولية وإقليمية ومحلية مختلفة وتستخدم آليات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن. كما تقوم «الحق» وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومنظمات الدولة ذات العلاقة، بالعمل على إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية في القوانين والتشريعات والسياسات الفلسطينية. وأسست «الحق» مركزاً تطبيقياً للقانون الدولي، ليساهم في بناء قدرات نشطاء وناشطات حقوق الإنسان والصحفيين/ات والمحاميين/ات على المستويين المحلي والإقليمي، وبرنامج عمل في البعد الدولي يهدف لتبادل الخبرات والعرفة القانونية ارتباطاً بتطبيقاتها ودروسها المختلفة تجمع بين النشطاء الأكاديميين المحليين وبين الدوليين إضافة إلى حلقات النقاش المتخصصة، للمساهمة في التأثير في الفقه القانوني الدولي. لدى الحق مكتبة قانونية متخصصة توفر الخدمة للباحثين وللجمهور المهتم في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان.

ISBN 978-9950-327-97-9